



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فضائح حوكمة الشركات حول العالم

استعراض مفصل لأكثر من مائة شركة انهارت
بسبب الفساد أو التلاعب أو الفشل في الحوكمة،
حيث انتهى بها المطاف إلى الخروج من السوق،
ومحاكمة المسؤولين فيها.

منصة آفاق الأعمال

afaqb.com

اشترك الآن



مجموعة الواتساب

(الأرقام السعودية فقط)



اشترك الآن



مجموعة الواتساب

(الأرقام غير السعودية)



اشترك الآن



القناة على التلجرام



فهرس الحالات

1. إنرون (الولايات المتحدة)
2. وورلدكوم (الولايات المتحدة)
3. ليمان براذرز (الولايات المتحدة)
4. تاكو الدولية (الولايات المتحدة)
5. أدلفيا للاتصالات (الولايات المتحدة)
6. هيلث ساوث (الولايات المتحدة)
7. بارمالات (إيطاليا)
8. ساتيام لخدمات الكمبيوتر (الهند)
9. شركة أوليمبوس (اليابان)
10. فضيحة انبعاثات فولكس فاجن (ألمانيا)
11. فضيحة محاسبة تيسكو (المملكة المتحدة)
12. وايركارد (ألمانيا)
13. منظمة شتاينهوف الدولية (جنوب أفريقيا)
14. إن إم سي هيلث (الإمارات العربية المتحدة)
15. لوكين كوفي (الصين)
16. غرينسيل كابيتال (المملكة المتحدة)
17. كاريليون (المملكة المتحدة)
18. فضيحة توشيبا المحاسبية (اليابان)
19. بنك بارينغز (المملكة المتحدة)
20. BHS (المملكة المتحدة)
21. كوبي ستيل (اليابان)
22. دويتشه بنك (ألمانيا)
23. فاني ماي (الولايات المتحدة)
24. فريدي ماك (الولايات المتحدة)

25. AIG (الولايات المتحدة)
26. MF العالمية (الولايات المتحدة)
27. مخطط برنارد مادوف بونزي (الولايات المتحدة)
28. فضيحة ليبور (عالمي)
29. 1MDB (ماليزيا)
30. كريدي سويس (سويسرا)
31. مجموعة نوبل (هونج كونج)
32. HBOS (المملكة المتحدة)
33. كويندل (المملكة المتحدة)
34. بارينغ فوستوك (روسيا)
35. بنك VEB (روسيا)
36. بانكو إسبيريتو سانتو (البرتغال)
37. بنك دانسك (الدنمارك)
38. مجموعة فينانسيرو فيكوهسا (هندوراس)
39. كيويويست للاتصالات (الولايات المتحدة)
40. شركة سيندانت (الولايات المتحدة)
41. الصين لصناعة الطيران (سنغافورة)
42. بنك ويستباك (أستراليا)
43. AMP المحدودة (أستراليا)
44. بنك ICICI (الهند)
45. بنك البنجاب الوطني (الهند)
46. يس بنك (الهند)
47. مجموعة جاليون (الولايات المتحدة)
48. جلينكور (سويسرا)
49. فضيحة مادوف للاستثمار (الولايات المتحدة)
50. بانكو بوبيولار (إسبانيا)
51. هوارونغ لإدارة الأصول (الصين)

52. مجموعة الصين إيفرجراند (الصين)
53. بتروبراس (البرازيل)
54. فالي (البرازيل)
55. أودبريشت (البرازيل)
56. براسكيم (البرازيل)
57. سمير (المغرب)
58. تحالف GFG (المملكة المتحدة)
59. موساك فونسيكا (بنما)
60. فيمبلكوم (روسيا)
61. دويتشه تليكوم (ألمانيا)
62. رويال داتش شل (هولندا / المملكة المتحدة)
63. باركليز (المملكة المتحدة)
64. إتش إس بي سي (المملكة المتحدة)
65. UBS (سويسرا)
66. بورش (ألمانيا)
67. أليستوم (فرنسا)
68. سيمنز (ألمانيا)
69. رينو-نيسان (فرنسا/اليابان)
70. مترو بنك (المملكة المتحدة)
71. نيراف مودي سكاب (الهند)
72. IL&FS (الهند)
73. DHFL (الهند)
74. ميتسويشي موتورز (اليابان)
75. مجموعة شارادا (بنغلاديش)
76. مجموعة جاليون (الولايات المتحدة)
77. مجموعة Peregrine المالية (الولايات المتحدة)
78. شركة بحر الجنوب (المملكة المتحدة)

79. ميريل لينش (الولايات المتحدة)
80. تايسون فودز (الولايات المتحدة)
81. المعبر العالمي (الولايات المتحدة)
82. سينتينيال تكنولوجيز (الولايات المتحدة)
83. شركة شعاع الشمس (الولايات المتحدة)
84. Zzzz Best (الولايات المتحدة)
85. ريفكو دي إس (الولايات المتحدة)
86. أولد (هولندا)
87. باير (ألمانيا)
88. سوسيتيه جنرال (فرنسا)
89. ABB (سويسرا)
90. فيفندي (فرنسا)
91. بيناكل فودز (الولايات المتحدة)
92. ماكسويل للاتصالات (المملكة المتحدة)
93. لونرو (المملكة المتحدة)
94. ألدي (ألمانيا)
95. سفن أند آي هولدينغز (اليابان)
96. سامسونج (كوريا الجنوبية)
97. هيونداي (كوريا الجنوبية)
98. بوسكو (كوريا الجنوبية)
99. مجموعة إل جي (كوريا الجنوبية)
100. مجموعة SK (كوريا الجنوبية)
101. سيارات فيات كرايسلر (إيطاليا/الولايات المتحدة)

الحالة 1: شركة إنرون (الولايات المتحدة، 2001)

خلفية الكيان

كانت شركة إنرون، التي تأسست عام 1985 في هيوستن، تكساس، واحدة من أكبر شركات الطاقة في العالم. شاركت إنرون في قطاعات الكهرباء والغاز الطبيعي والاتصالات والورق واشتهرت بريادة تجارة السوق في الطاقة والسلع الأخرى.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة إنرون، وهي واحدة من أكبر عمليات الاحتيال للشركات وأكثرها تعقيدا في التاريخ، إخفاء الشركة لديون بمليارات الدولارات من خلال استخدام كيانات ذات أغراض خاصة (SPEs). انخرط المسؤولون التنفيذيون في شركة إنرون في الاحتيال المحاسبي لتقديم صورة متفائلة كاذبة عن الصحة المالية للشركة، مما أدى إلى انهيارها وإفلاسها لاحقا في ديسمبر 2001.

الجدول الزمني للقضية

- **1985:** تم تشكيل إنرون من خلال اندماج هيوستن للغاز الطبيعي وإنترنورث.
- **أواخر تسعينيات القرن العشرين:** إنرون تتوسع بقوة في أسواق جديدة، مثل عرض النطاق الترددي للإنترنت ومشتقات الطقس.
- **2001:** الكشف عن مخالفات مالية. سعر سهم إنرون ينخفض.
- **ديسمبر 2001:** إنرون تتقدم بطلب للإفلاس.
- **2006:** أدين الرئيس التنفيذي جيفري سكيلينج ورئيس مجلس الإدارة كينيث لاي بالاحتيال والتآمر.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن الفضيحة من خلال مجموعة من تقارير المبلغين عن المخالفات والتحقيقات الإعلامية والتدقيق التنظيمي. كتب شيرون واتكينز، نائب الرئيس في شركة إنرون، رسالة إلى الرئيس التنفيذي كينيث لاي يحذر فيها من المخالفات المحاسبية، مما أدى إلى تحقيقات داخلية وخارجية.

كيف حدث ذلك

أنشأ المسؤولون التنفيذيون في شركة إنرون شركات خاصة لإخفاء الديون وتضخيم الأرباح. سمحت هذه الشركات الخاصة لشركة إنرون بإبقاء كميات كبيرة من الديون خارج ميزانيتها العمومية، مما جعل الشركة

تبدو أكثر استقراراً من الناحية المالية مما كانت عليه. ساعد استخدام الأدوات المالية المعقدة والممارسات المحاسبية على إخفاء الوضع المالي الحقيقي للشركة.

لماذا حدث ذلك

تضمنت الدوافع الأساسية الرغبة في الحفاظ على سعر سهم مرتفع وتأمين مكافآت كبيرة للمديرين التنفيذيين. شجعت ثقافة الشركات في إنرون الإفراط في خوض المجازفات والسلوك غير الأخلاقي، مع إعطاء الأولوية للمكاسب المالية قصيرة الأجل على الاستقرار طويل الأجل.

من المسؤول

كان كبار المسؤولين التنفيذيين، بمن فيهم الرئيس التنفيذي جيفري سكيلينج ورئيس مجلس الإدارة كينيث لاي، مسؤولين بشكل أساسي عن الاحتيال. كما تورط آرثر أندرسن، شركة المحاسبة التابعة لشركة إنرون، في عدم الإبلاغ عن المخالفات وتمزيق الوثائق المتعلقة بالقضية.

الهفوات التي لوحظت

- **حوكمة الشركات:** إخفاقات كبيرة في حوكمة الشركات والرقابة.
- **الضوابط الداخلية:** سمحت الضوابط الداخلية غير الكافية للأنشطة الاحتيالية بعدم اكتشافها.
- **التدقيق:** فشل آرثر أندرسن في تدقيق البيانات المالية لشركة إنرون بشكل صحيح.

الإجراءات التنظيمية

- **الإجراءات القانونية:** حكم على جيفري سكيلينج بالسجن لمدة 24 عاماً، وأدين كينيث لاي لكنه توفي قبل صدور الحكم.
- **التشريعات:** سن قانون ساربنز - أوكسلي في عام 2002 لتعزيز إدارة الشركات وتعزيز دقة وموثوقية عمليات الكشف عن البيانات المالية للشركات.

الدروس المستفادة

- **شفافية الشركات:** أهمية الشفافية والصدق في التقارير المالية.
- **الثقافة الأخلاقية:** الحاجة إلى ثقافة مؤسسية تعزز السلوك الأخلاقي والمساءلة.
- **الرقابة التنظيمية:** يعد تعزيز الرقابة التنظيمية أمراً بالغ الأهمية لمنع مثل هذا الاحتيال على نطاق واسع.

الحالة 2: WorldCom (الولايات المتحدة، 2002)

خلفية الكيان

أصبحت WorldCom، التي تأسست في عام 1983 باسم خدمات الخصم لمسافات طويلة (LDDS) في جاكسون، ميسيسيبي، واحدة من أكبر شركات الاتصالات لمسافات طويلة في الولايات المتحدة. نمت بسرعة من خلال عمليات الاندماج والاستحواذ المفرطة، بما في ذلك الاستحواذ على MCI Communications في عام 1997.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة WorldCom، وهي واحدة من أكبر عمليات الاحتيال المحاسبي في تاريخ الولايات المتحدة، أن الشركة تبالغ في تقدير أصولها بنحو 11 مليار دولار. أدى هذا النشاط الاحتيالي إلى إفلاس الشركة في يوليو 2002، والذي كان الأكبر في تاريخ الولايات المتحدة في ذلك الوقت.

الجدول الزمني للقضية

- 1983: تأسيس LDDS.
- 1997: وورلدكوم تستحوذ على MCI Communications.
- مارس 2002: اكتشفت المدققة الداخلية سينثيا كوبر مخالفات محاسبية.
- يونيو 2002: أعلنت WorldCom أنها بالغت في تقدير أرباحها بمقدار 3.8 مليار دولار.
- يوليو 2002: ملفات WorldCom للإفلاس.
- 2005: أدين الرئيس التنفيذي برنارد إيبرز بالاحتيال والتآمر وتقديم وثائق مزورة إلى المنظمين.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن عملية الاحتيال من قبل سينثيا كوبر، المدقق الداخلي في WorldCom، التي اكتشفت أن الشركة كانت تحسب نفقاتها بشكل غير صحيح من خلال رسملتها بدلا من إنفاقها. أدى هذا الاكتشاف إلى مزيد من التحقيق والكشف العلني في نهاية المطاف عن الاحتيال.

كيف حدث ذلك

وجه المسؤولون التنفيذيون في WorldCom، تحت قيادة الرئيس التنفيذي برنارد إيبرز، الموظفين لإخفاء النفقات كنفقات رأسمالية في الميزانية العمومية. أدت هذه الممارسة إلى تضخيم أرباح الشركة

بشكل مصطنع والحفاظ على سعر سهمها. استمرت الممارسات المحاسبية الاحتيالية لعدة سنوات قبل أن يتم كشفها.

لماذا حدث ذلك

كانت الدوافع الأساسية هي تلبية توقعات وول ستريت والحفاظ على سعر سهم الشركة. استثمر برنارد إيبرز بكثافة في أسهم WorldCom واستخدمها كضمان للقروض الشخصية. أدى الضغط لإظهار النمو المستمر إلى ممارسات محاسبية غير أخلاقية.

من المسؤول

كان الرئيس التنفيذي برنارد إيبرز والمدير المالي سكوت سوليفان مسؤولين بشكل أساسي عن تنظيم عملية الاحتيال. فشل مجلس الإدارة في توفير الرقابة الكافية، مما سمح للأنشطة الاحتيالية بالاستمرار دون رادع.

التهفوات التي لوحظت

- **حوكمة الشركات:** ضعف الحوكمة والرقابة من قبل مجلس الإدارة.
- **الضوابط الداخلية:** ضعف الضوابط الداخلية والافتقار إلى الضوابط والتوازنات.
- **التدقيق:** فشل المدققين الخارجيين في اكتشاف الأنشطة الاحتيالية والإبلاغ عنها.

الإجراءات التنظيمية

- **الإجراءات القانونية:** حكم على برنارد إيبرز بالسجن لمدة 25 عامًا، وتلقى سكوت سوليفان حكماً بالسجن لمدة خمس سنوات.
- **التشريع:** سن قانون ساربنز-أوكسلي في عام 2002، الذي يفرض لوائح أكثر صرامة على الإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات.

الدروس المستفادة

- **التقارير المالية:** أهمية التقارير المالية الدقيقة والصادقة.
- **الرقابة المؤسسية:** الحاجة إلى إدارة قوية للشركات وآليات رقابة فعالة.
- **المعايير الأخلاقية:** تعزيز ثقافة الشركة التي تقدر السلوك الأخلاقي والمساءلة.

الحالة 3: ليمان براذرز (الولايات المتحدة، 2008)

خلفية الكيان

تأسست ليمان براذرز في عام 1850، وكانت شركة خدمات مالية عالمية مقرها في مدينة نيويورك. عملت في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية، ومبيعات الأسهم والدخل الثابت والتجارة، والبحث، وإدارة الاستثمار، والأسهم الخاصة، والخدمات المصرفية الخاصة.

نظرة عامة على القضية

تقدم ليمان براذرز بطلب للإفلاس في سبتمبر 2008، مما يمثل أكبر إعلان إفلاس في تاريخ الولايات المتحدة ولحظة محورية في الأزمة المالية العالمية. كان انهيار الشركة يرجع في المقام الأول إلى تعرضها للرهون العقارية عالية المخاطر والاستخدام المفرط للرافعة المالية والأدوات المالية المحفوفة بالمخاطر.

الجدول الزمني للقضية

- **2003-2007**: ليمان براذرز يستثمر بكثافة في الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري (MBS) والتزامات الديون المضمونة (CDOs).
- **2007**: بدأ سوق الإسكان في الولايات المتحدة في الانخفاض، مما أدى إلى ارتفاع حالات التخلف عن سداد الرهن العقاري.
- **مارس 2008**: بدأ سعر سهم ليمان في الانخفاض بشكل ملحوظ.
- **15 سبتمبر 2008**: ليمان براذرز يتقدم بطلب للإفلاس، مما أثار حالة من الذعر المالي العالمي.

كيف تم الكشف عن القضية

وأصبح عدم الاستقرار المالي لبنك ليمان براذرز واضحاً مع انهيار سوق الإسكان وارتفاع حالات التخلف عن سداد الرهن العقاري إلى عنان السماء. تم تسليط الضوء على المشاكل المالية للشركة من خلال التدقيق التنظيمي وعدم القدرة على تأمين خطة إنقاذ أو مشتر.

كيف حدث ذلك

انخرط ليمان براذرز في استراتيجيات استثمارية مفرطة تنطوي على أوراق مالية عالية المخاطر مدعومة بالرهن العقاري. استخدمت الشركة الرافعة المالية المفرطة لتضخيم العوائد، مما يجعلها عرضة لتراجع السوق. عندما انفجرت فقاعة الإسكان، هبطت قيمة أصول ليمان المرتبطة بالرهن العقاري، الأمر الذي

أدى إلى خسائر فادحة.

لماذا حدث ذلك

كانت الدوافع الأساسية هي السعي لتحقيق أرباح عالية وحصص سوقية في سوق الرهن العقاري المزدهر. أعطت إدارة الشركة الأولوية للمكاسب قصيرة الأجل على الاستقرار طويل الأجل، متجاهلة المخاطر المتزايدة المرتبطة باستراتيجياتها الاستثمارية.

من المسؤول

كان كبار المسؤولين التنفيذيين، بمن فيهم الرئيس التنفيذي ريتشارد فولد، مسؤولين عن استراتيجيات الاستثمار المفرطة للشركة وإخفاقات إدارة المخاطر. كما فشل مجلس إدارة الشركة في توفير الرقابة الكافية.

الهدفوات التي لوحظت

- إدارة المخاطر: فشلت ممارسات إدارة المخاطر غير الكافية في حساب الانكماش المحتمل في سوق الإسكان.
- حوكمة الشركات: ضعف حوكمة الشركات والرقابة من قبل مجلس الإدارة.
- الرقابة التنظيمية: عدم كفاية التدقيق التنظيمي في الرافعة المالية للشركة والتعرض للمخاطر.

الإجراءات التنظيمية

- لا إنقاذ: على عكس المؤسسات المالية الأخرى، لم يتلق ليمان براذرز خطة إنقاذ حكومية.
- الإجراءات القانونية: أجريت التحقيقات، ولكن لم يواجه أي من كبار المسؤولين التنفيذيين عواقب قانونية كبيرة.
- الإصلاحات المالية: أدى الانهيار إلى إصلاحات مالية واسعة النطاق، بما في ذلك قانون دود-فرانك لإصلاح وول ستريت وحماية المستهلك.

الدروس المستفادة

- إدارة المخاطر: الأهمية الحاسمة لممارسات إدارة المخاطر القوية في المؤسسات المالية.
- التحكم في الرافعة المالية: مخاطر الرافعة المالية المفرطة والحاجة إلى الإدارة المالية الحكيمة.
- الرقابة التنظيمية: ضرورة وجود رقابة تنظيمية قوية لمنع الإفراط في المخاطرة.

الحالة 4: تايكو إنترناشيونال (الولايات المتحدة، 2002)

خلفية الكيان

تأسست شركة تايكو إنترناشيونال في عام 1960، وكانت شركة تصنيع وخدمات متنوعة مقرها في نيو جيرسي. عملت في مختلف القطاعات، بما في ذلك الإلكترونيات والرعاية الصحية والأمن والحماية من الحرائق.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة تايكو إنترناشيونال سرقة 150 مليون دولار من قبل الرئيس التنفيذي دينيس كوزلوفسكي والمدير المالي مارك شوارتز. لقد نهبوا الشركة من خلال المكافآت غير المصرح بها، والإعفاء من القروض، والنفقات الشخصية الباهظة، مما أدى إلى خسارة كبيرة في ثقة المستثمرين.

الجدول الزمني للقضية

- 1960: تأسيس تايكو.
- 1992: أصبح دينيس كوزلوفسكي الرئيس التنفيذي.
- 2002: ظهور ادعاءات بسوء السلوك المالي.
- سبتمبر 2002: اتهم كوزلوفسكي وشوارتز بتهم السرقة الكبرى والاحتيال في الأوراق المالية.
- يونيو 2005: أدين كلاهما وحكم عليهما بالسجن.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن الاحتيال من خلال التحقيقات الداخلية والتدقيق الخارجي. بدأت لجنة الأوراق المالية والبورصات (SEC) التحقيق في الممارسات المحاسبية لشركة تايكو بعد اتهام كوزلوفسكي بالتهرب من ضريبة المبيعات على مشتريات الأعمال الفنية.

كيف حدث ذلك

استغل كوزلوفسكي وشوارتز سيطرتهم على الشؤون المالية لشركة تايكو لمنح أنفسهم مكافآت وقروض غير مصرح بها، والتي تم الإعفاء منها لاحقاً. استخدموا أموال الشركة للنفقات الشخصية، بما في ذلك المنازل الفاخرة والحفلات والمشتريات الفنية.

لماذا حدث ذلك

وشملت الدوافع الجشع الشخصي ونقص الضوابط الداخلية داخل الشركة. استغل كوزلوفسكي وشوارتز الإشراف المتراخي لمجلس الإدارة والهيكل المعقد للشركة لإخفاء أنشطتهما.

من المسؤول

كان الرئيس التنفيذي دينيس كوزلوفسكي والمدير المالي مارك شوارتز هما الجناة الرئيسيون. كما تعرض مجلس الإدارة لانتقادات لفشله في توفير الإشراف والرقابة الكافيين.

الهدفوات التي لوحظت

- حوكمة الشركات: الرقابة غير الفعالة على مجلس الإدارة وضعف حوكمة الشركات.
- الضوابط الداخلية: عدم وجود ضوابط داخلية قوية لمنع المعاملات غير المصرح بها.
- التدقيق: عدم كفاية ممارسات التدقيق التي فشلت في اكتشاف الاحتيال.

الإجراءات التنظيمية

- الإجراءات القانونية: أدين كوزلوفسكي وشوارتز بالسرقة الكبرى والاحتيال في الأوراق المالية وتهم أخرى، وحكم عليهما بالسجن.
- الإصلاحات: نفذت تايكو إصلاحات كبيرة في الحوكمة والامتثال لاستعادة ثقة المستثمرين.

الدروس المستفادة

- الضوابط الداخلية: ضرورة وجود ضوابط داخلية قوية لمنع الأنشطة المالية غير المصرح بها.
- الرقابة على مجلس الإدارة: أهمية الرقابة النشطة والفعالة لمجلس الإدارة في حوكمة الشركات.
- المعايير الأخلاقية: الحاجة إلى تعزيز السلوك الأخلاقي على جميع مستويات المنظمة.

القضية 5: Adelphia Communications (الولايات المتحدة، 2002)

خلفية الكيان

تأسست شركة Adelphia Communications Corporation في عام 1952، وكانت شركة تلفزيون الكابل مقرها في Coudersport، بنسلفانيا. نمت لتصبح خامس أكبر شركة كابلات في الولايات المتحدة قبل انهيارها.

نظرة عامة على القضية

تورطت فضيحة Adelphia في عائلة ريغاس، التي أسست الشركة، واختلست 2.3 مليار دولار من خلال قروض خارج الميزانية العمومية وممارسات محاسبية احتيالية. أدى ذلك إلى إفلاس الشركة وتوجيه تهمة جنائية ضد أفراد الأسرة.

الجدول الزمني للقضية

- 1952: تأسست أديلفيا من قبل جون ريغاس.
- 1986: أديلفيا تصبح عامة.
- مارس 2002: اكتشاف مخالفات في الممارسات المحاسبية للشركة.
- يونيو 2002: أديلفيا تتقدم بطلب للإفلاس.
- 2004: أدين جون ريغاس وابنه تيموثي بالاحتيال والتآمر.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن الاحتيال عندما بدأ المحللون والمستثمرون في التشكيك في البيانات المالية للشركة ومستويات الديون. وكشف تحقيق داخلي أن عائلة ريغاس اقترضت مليارات الدولارات للاستخدام الشخصي، وأخفتها عن المساهمين والمنظمين.

كيف حدث ذلك

استخدمت عائلة ريغاس كيانات خارج الميزانية العمومية لإخفاء الديون واختلاس أموال الشركة للاستخدام الشخصي. لقد تلاعبوا بالبيانات المالية لتقديم صورة مضللة عن الصحة المالية للشركة.

لماذا حدث ذلك

كانت الدوافع الأساسية هي الجشع الشخصي والرغبة في الحفاظ على السيطرة على الشركة. استغلت عائلة ريغاس مناصبها للوصول إلى أموال الشركات وإخفاء أفعالها عن المستثمرين والمنظمين.

من المسؤول

كان جون ريغاس، المؤسس، وأبناؤه تيموثي ومايكل وجيمس، مسؤولين بشكل أساسي عن الأنشطة الاحتيالية. كما فشل مجلس الإدارة ومراجعو الحسابات في اكتشاف الاحتيال ومنعه.

الهدفوات التي لوحظت

- **حوكمة الشركات:** إخفاقات كبيرة في حوكمة الشركات والرقابة.
- **الضوابط الداخلية:** عدم كفاية الضوابط الداخلية التي سمحت لعائلة ريغاس بالتلاعب بالسجلات المالية.
- **التدقيق:** فشل المدققين الخارجيين في تحديد المخالفات والإبلاغ عنها.

الإجراءات التنظيمية

- **الإجراءات القانونية:** حكم على جون وتيموثي ريغاس بالسجن لمدة 15 و 20 عاما على التوالي.
- **الإصلاحات:** تم تنفيذ إصلاحات تنظيمية لمنع انتهاكات مماثلة في المستقبل.

الدروس المستفادة

- **الشفافية المالية:** أهمية الشفافية والدقة في التقارير المالية.
- **الرقابة والمساءلة:** الحاجة إلى آليات قوية للرقابة والمساءلة.
- **الامتثال التنظيمي:** ضمان الامتثال للمعايير التنظيمية لحماية المستثمرين.

الحالة 6: هيلث ساوث (الولايات المتحدة، 2003)

خلفية الكيان

شركة HealthSouth Corporation، التي تأسست في عام 1984، هي واحدة من أكبر مقدمي خدمات الرعاية الصحية في الولايات المتحدة، وهي متخصصة في خدمات إعادة التأهيل للمرضى الداخليين والخارجيين.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة HealthSouth الرئيس التنفيذي ريتشارد سكروشي الذي دبر عملية احتيال محاسبية بقيمة 2.7 مليار دولار لتضخيم أرباح الشركة وتلبية توقعات وول ستريت. أضرت هذه الفضيحة بشكل كبير بسمعة الشركة وأدت إلى لوائح اتهام متعددة.

الجدول الزمني للقضية

- 1984: تأسيس هيلث ساوث.
- 1996-2002: أبلغت HealthSouth عن تضخم الأرباح.
- مارس 2003: اتهمت لجنة الأوراق المالية والبورصات HealthSouth بالاحتيال المحاسبي.
- 2005: تمت تبرئة ريتشارد سكروشي من تهم جنائية لكنه أدين لاحقاً بتهم الرشوة في قضية منفصلة.
- 2006: وافقت HealthSouth على دفع 325 مليون دولار لتسوية رسوم هيئة الأوراق المالية والبورصات.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن الاحتيال عندما نبه المدير المالي ويستون سميث السلطات بشأن المخالفات المالية. كشفت التحقيقات اللاحقة التي أجرتها هيئة الأوراق المالية والبورصات ومكتب التحقيقات الفيدرالي عن مدى الاحتيال.

كيف حدث ذلك

قام المسؤولون التنفيذيون في HealthSouth بتضخيم الأرباح من خلال إدخال إدخالات خاطئة في البيانات المالية للشركة. وشمل ذلك التلاعب بالإيرادات والنفقات لتحقيق أهداف الأرباح التي حددها المحللون.

لماذا حدث ذلك

كانت الدوافع الأساسية هي تلبية توقعات وول ستريت والحفاظ على سعر سهم الشركة. تم ربط تعويض Scrusby بالأداء المالي للشركة، مما حفز السلوك الاحتياالي.

من المسؤول

كان الرئيس التنفيذي ريتشارد سكروشي والعديد من كبار المسؤولين التنفيذيين مسؤولين عن الاحتيال. فشل مجلس إدارة الشركة ومراجعو الحسابات في اكتشاف المخالفات ومنعها.

الهدفوات التي لوحظت

- حوكمة الشركات: سمح ضعف الحوكمة والرقابة باستمرار الأنشطة الاحتياالية.
- الضوابط الداخلية: عدم كفاية الضوابط الداخلية والرقابة المالية.
- التدقيق: فشل مراجعي الحسابات في الكشف عن التلاعب في البيانات المالية.

الإجراءات التنظيمية

- الإجراءات القانونية: تمت تبرئة ريتشارد سكروشي من تهمة جنائية تتعلق بالاحتيال المحاسبي ولكن أدين لاحقاً في قضية رشوة منفصلة.
- التسويات: وافقت HealthSouth على دفع 325 مليون دولار لتسوية رسوم SEC.
- الإصلاحات: نفذت الشركة إصلاحات الحوكمة والامتثال لاستعادة ثقة المستثمرين.

الدروس المستفادة

- الثقافة الأخلاقية: أهمية تعزيز ثقافة الشركات الأخلاقية.
- تقارير دقيقة: الحاجة إلى تقارير مالية دقيقة وصادقة.
- الرقابة التنظيمية: الرقابة التنظيمية القوية أمر بالغ الأهمية للكشف عن الاحتيال ومنعه.

الحالة 7: بارمالات (إيطاليا، 2003)

خلفية الكيان

Parmalat، التي تأسست في عام 1961، هي شركة ألبان وأغذية إيطالية. أصبحت منتجا عالميا رائدا للحليب ومنتجات الألبان طويلة الأجل من خلال التوسع السريع وعمليات الاستحواذ.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة بارمالات، المعروفة باسم "إنزون أوروبا"، قيام المديرين التنفيذيين للشركة بإخفاء ديون ضخمة وتضخيم الأصول بنحو 14 مليار يورو. ظهرت الفضيحة في عام 2003، مما أدى إلى إفلاس الشركة واتهامات جنائية ضد مؤسسها وكبار المسؤولين التنفيذيين.

الجدول الزمني للقضية

- 1961: تأسيس بارمالات.
- تسعينيات القرن العشرين: بارمالات تتوسع عالميا من خلال عمليات الاستحواذ.
- ديسمبر 2003: تخلف بارمالات عن سداد سندات بقيمة 150 مليون يورو.
- 2004: القبض على المؤسس كاليستو تانزي، وبارمالات يتقدم بطلب للإفلاس.
- 2008: أدين تانزي بتزوير السوق وتهم أخرى.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن الفضيحة عندما تخلفت بارمالات عن سداد السندات، مما أدى إلى التدقيق في بياناتها المالية. وكشفت التحقيقات أن الشركة كانت تزوير الحسابات وتخفي الديون من خلال شبكة معقدة من الكيانات الخارجية.

كيف حدث ذلك

استخدم المسؤولون التنفيذيون في بارمالات أصولا وهمية وإدخالات محاسبية مزيفة لتضخيم الصحة المالية للشركة. لقد أخفوا الديون من خلال معاملات خارج الميزانية العمومية وأنشأوا حسابات ووثائق مصرفية مزيفة لخداع المدققين والمستثمرين.

لماذا حدث ذلك

وشملت الدوافع الحفاظ على سعر سهم الشركة والوصول إلى أسواق رأس المال لتمويل عمليات

الاستحواذ. سعى المسؤولون التنفيذيون إلى تغطية الصعوبات المالية ومواصلة استراتيجية التوسع المفرطة للشركة.

من المسؤول

كان المؤسس والرئيس التنفيذي كاليسكو تانزي، إلى جانب العديد من كبار المديرين التنفيذيين، مسؤولين عن الأنشطة الاحتيالية. كما فشل مراجعو حسابات الشركة في اكتشاف المخالفات.

الهدفوات التي لوحظت

- **حوكمة الشركات:** عدم كفاية الحوكمة والرقابة من قبل مجلس الإدارة.
- **الضوابط الداخلية:** ضعف الضوابط الداخلية التي سمحت بإخفاء الديون وتزوير الحسابات.
- **التدقيق:** فشل المدققين في تحديد التناقضات المالية والإبلاغ عنها.

الإجراءات التنظيمية

- **الإجراءات القانونية:** أدين كاليسكو تانزي ومديرون تنفيذيون آخرون بالاحتيال وتهم أخرى، وتلقوا أحكاماً بالسجن.
- **الإفلاس:** تقدمت بارمالات بطلب للإفلاس وأعيد هيكلتها تحت إدارة جديدة.
- **الإصلاحات:** تم إدخال إصلاحات تنظيمية لتحسين حوكمة الشركات والشفافية المالية.

الدروس المستفادة

- **الشفافية:** أهمية الشفافية والدقة في التقارير المالية.
- **الحوكمة:** تعد حوكمة الشركات القوية وآليات الرقابة أمراً بالغ الأهمية.
- **المساءلة:** ضمان مساءلة المديرين التنفيذيين والمدققين لمنع الاحتيال.

الحالة 8: ساتيام لخدمات الكمبيوتر (الهند، 2009)

خلفية الكيان

كانت ساتيام لخدمات الكمبيوتر، التي أسسها رامالينجا راجو في عام 1987، واحدة من شركات خدمات تكنولوجيا المعلومات الرائدة في الهند، حيث قدمت مجموعة من حلول وخدمات تكنولوجيا المعلومات للعملاء على مستوى العالم.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة ساتيام رئيس مجلس إدارة الشركة، رامالينجا راجو، تزوير الحسابات وتضخيم البيانات المالية للشركة بأكثر من 1 مليار دولار. أدت هذه الفضيحة، التي يشار إليها غالباً باسم "إنرون الهندية"، إلى انهيار الشركة والاستحواذ اللاحق من قبل تك ماهيندرا.

الجدول الزمني للقضية

- 1987: تأسيس ساتيام.
- تسعينيات القرن العشرين-أواخر القرن العشرين: Satyam ينمو بسرعة، لتصبح مزود رئيسي لخدمات تكنولوجيا المعلومات.
- يناير 2009: رامالينجا راجو يعترف بتضخيم البيانات المالية للشركة.
- أبريل 2009: استحوزت تك ماهيندرا على حصة مسيطرة في ساتيام.
- 2015: أدين راجو وعدة أشخاص آخرين بتهمة الاحتيال وحكم عليهم بالسجن.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن الاحتيال عندما اعترف راجو في رسالة إلى مجلس الإدارة، وكشف أنه كان يتلاعب بحسابات الشركة لعدة سنوات لتضخيم الأرباح والأصول.

كيف حدث ذلك

قام راجو وشركاؤه بتزوير الإيرادات والأرباح والأصول من خلال إنشاء بيانات وفواتير مصرفية وهمية. لقد تلاعبوا بالبيانات المالية لإظهار ربحية ونمو أعلى، وخداع المستثمرين والمنظمين ومراجعي الحسابات.

لماذا حدث ذلك

كانت الدوافع الأساسية هي جذب المستثمرين والاحتفاظ بهم، وتعزيز سعر سهم الشركة، والتستر على الأداء المالي الضعيف. كان راجو يأمل في تعويض النقص في نهاية المطاف من خلال نمو الأعمال الفعلي.

من المسؤول

كان رئيس مجلس الإدارة رامالينجا راجو المهندس الرئيسي لعملية الاحتيال، بمشاركة شقيقه وغيره من كبار المسؤولين التنفيذيين. فشل مدققو حسابات الشركة، برايس ووترهاوس كوبرز (PWC)، في اكتشاف المخالفات.

الهدفوات التي لوحظت

- **حوكمة الشركات:** سمح ضعف الحوكمة والرقابة باستمرار الاحتيال دون رادع.
- **الضوابط الداخلية:** عدم كفاية الضوابط الداخلية وعدم وجود تحقق مستقل من البيانات المالية.
- **التدقيق:** إخفاقات كبيرة من قبل المدققين في الكشف عن التلاعب في الحسابات والإبلاغ عنه.

الإجراءات التنظيمية

- **الإجراءات القانونية:** أدين راجو ومديرون تنفيذيون آخرون بتهمة الاحتيال وحكم عليهم بالسجن.
- **الاستحواذ:** استحوذت Tech Mahindra على حصة مسيطرة في Satyam، وأعدت تسميتها باسم Mahindra Satyam ودمجها لاحقاً مع Tech Mahindra.
- **الإصلاحات:** تم تنفيذ الإصلاحات التنظيمية لتحسين حوكمة الشركات ومعايير التدقيق في الهند.

الدروس المستفادة

- **القيادة الأخلاقية:** ضرورة القيادة الأخلاقية ونزاهة الشركات.
- **الرقابة المالية:** أهمية الرقابة المالية القوية والتحقق المستقل من الحسابات.
- **معايير التدقيق:** تعزيز معايير التدقيق وضمان مساءلة المدققين.

الحالة 9: شركة أوليمبوس (اليابان، 2011)

خلفية الكيان

شركة أوليمبوس، التي تأسست في عام 1919، هي شركة يابانية معروفة بكاميراتها ومنتجاتها البصرية. كما أنها تنتج المعدات الطبية ولها حضور كبير في سوق الرعاية الصحية العالمي.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة أوليمبوس قيام المديرين التنفيذيين للشركة بإخفاء خسائر استثمارية تزيد عن 1.7 مليار دولار من خلال مخططات مالية معقدة وممارسات محاسبية احتيالية. أدت هذه الفضيحة إلى خسارة كبيرة في ثقة المستثمرين وتهم جنائية ضد العديد من المديرين التنفيذيين.

الجدول الزمني للقضية

- 1919: تأسيس أوليمبوس.
- تسعينيات القرن العشرين-أواخر القرن العشرين: أوليمبوس تتكبد خسائر استثمارية كبيرة.
- أكتوبر 2011: طرد الرئيس التنفيذي مايكل وودفورد بعد استجوابه لمعاملات مشبوهة.
- نوفمبر 2011: أوليمبوس تعترف بإخفاء خسائر الاستثمار.
- 2013: أدين العديد من المديرين التنفيذيين بالاحتيال.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن الاحتيال عندما شكك الرئيس التنفيذي المعين حديثا مايكل وودفورد في المدفوعات الكبيرة المتعلقة بعمليات الاستحواذ وتم فصله لاحقا. أدى إبلاغه عن المخالفات إلى تحقيقات من قبل السلطات اليابانية والدولية.

كيف حدث ذلك

أخفى المسؤولون التنفيذيون في أوليمبوس خسائر الاستثمار من خلال تضخيم أسعار الاستحواذ وتسجيل رسوم استشارية وهمية. استخدموا هذه المعاملات لإخفاء الخسائر والتلاعب بالبيانات المالية للشركة.

لماذا حدث ذلك

وشملت الدوافع حماية سمعة الشركة، وتجنب رد فعل المساهمين، والحفاظ على أسعار الأسهم. سعى المسؤولون التنفيذيون إلى التغطية على قرارات الاستثمار السيئة والأداء المالي.

من المسؤول

كان العديد من كبار المسؤولين التنفيذيين، بمن فيهم الرئيس السابق تسويوشي كيكوكاوا ونائب الرئيس التنفيذي هيساشي موري، مسؤولين عن الأنشطة الاحتيالية. فشل مجلس الإدارة ومراجعو الحسابات في اكتشاف المخالفات.

الهدفوات التي لوحظت

- **حوكمة الشركات:** سمحت الحوكمة والرقابة غير الفعالة باستمرار الاحتيال.
- **الضوابط الداخلية:** عدم كفاية الضوابط الداخلية وانعدام الشفافية في المعاملات المالية.
- **التدقيق:** فشل المدققين في تحديد التناقضات المالية والإبلاغ عنها.

الإجراءات التنظيمية

- **الإجراءات القانونية:** أدين العديد من المديرين التنفيذيين بالاحتيال وحكم عليهم بالسجن.
- **الإصلاحات:** أوليمبوس تنفيذ الحكم الإصلاحات منها تعيين أعضاء مستقلين وتحسين الرقابة المالية.
- **الغرامات:** دفعت الشركة غرامات كبيرة للسلطات التنظيمية.

الدروس المستفادة

- **الشفافية:** أهمية الشفافية والمساءلة في التقارير المالية.
- **الإبلاغ عن المخالفات:** تشجيع وحماية المبلغين عن المخالفات لمنع واكتشاف الاحتيال.
- **الحوكمة:** تعزيز حوكمة الشركات وآليات الرقابة.

القضية 10: فضيحة انبعاثات فولكس فاجن (ألمانيا، 2015)

خلفية الكيان

تأسست شركة فولكس فاجن إيه جي في عام 1937، وهي شركة ألمانية لصناعة السيارات وواحدة من أكبر شركات صناعة السيارات في العالم. تنتج الشركة سيارات تحت علامات تجارية متعددة، بما في ذلك فولكس فاجن وأودي وبورش.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة انبعاثات فولكس فاجن، المعروفة أيضا باسم "ديزل جيت"، قيام الشركة بتثبيت برنامج في سيارات الديزل للغش في اختبارات الانبعاثات. سمح هذا البرنامج للسيارات باجتياز الاختبارات التنظيمية أثناء انبعاث الملوثات بمستويات أعلى بكثير من المسموح بها أثناء ظروف القيادة العادية.

الجدول الزمني للقضية

- 1937: تأسيس فولكس فاجن.
- 2006: بدأت فولكس فاجن في تطوير جهاز الهزيمة.
- سبتمبر 2015: أصدرت وكالة حماية البيئة الأمريكية (EPA) إشعارا بالانتهاك لشركة فولكس فاجن.
- أكتوبر 2015: اعترفت فولكس فاجن باستخدام جهاز الهزيمة في 11 مليون سيارة حول العالم.
- 2017: توجيه الاتهام إلى العديد من المديرين التنفيذيين، ووافقت فولكس فاجن على تسوية بقيمة 4.3 مليار دولار مع وزارة العدل الأمريكية.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن الاحتيال من قبل الباحثين في جامعة ويست فرجينيا الذين اكتشفوا التناقضات بين نتائج اختبار الانبعاثات المعملية وانبعاثات القيادة في العالم الحقيقي. أدى ذلك إلى إجراء تحقيق من قبل وكالة حماية البيئة، وكشف عن استخدام جهاز الهزيمة.

كيف حدث ذلك

قامت فولكس فاجن بتثبيت برنامج في محركات الديزل يمكنه اكتشاف متى كانت السيارة تخضع لاختبار

الانبعاثات. سيقوم البرنامج بعد ذلك بتنشيط عناصر التحكم في الانبعاثات لاجتياز الاختبار ولكنه سيقوم بإلغاء تنشيطها أثناء القيادة العادية، مما يؤدي إلى ارتفاع الانبعاثات.

لماذا حدث ذلك

وشملت الدوافع تلبية لوائح الانبعاثات الصارمة مع الحفاظ على الأداء وكفاءة استهلاك الوقود. تهدف فولكس فاجن إلى توسيع حصتها في سوق الديزل وتضليل المنظمين والمستهلكين بشأن التأثير البيئي لسياراتها.

من المسؤول

وتورط كبار المسؤولين التنفيذيين، بمن فيهم الرئيس التنفيذي مارتن فينتركورن، في الفضيحة. كان المهندسون والمديرون المشاركون في تطوير ونشر جهاز الهزيمة مسؤولين أيضا.

الهدفوات التي لوحظت

- **حوكمة الشركات:** سمح فشل الحوكمة والرقابة بحدوث الممارسات الخادعة.
- **المعايير الأخلاقية:** الافتقار إلى المعايير الأخلاقية ونزاهة الشركات.
- **الامتثال التنظيمي:** آليات امتثال غير فعالة لضمان الالتزام باللوائح البيئية.

الإجراءات التنظيمية

- **الإجراءات القانونية:** واجه العديد من المديرين التنفيذيين تهما جنائية، ودفعت فولكس فاجن مليارات الغرامات والتسويات.
- **الاستدعاءات:** استدعت الشركة المركبات المتضررة وعرضت تعويضات للمستهلكين.
- **الإصلاحات:** نفذت فولكس فاجن إصلاحات واسعة النطاق في الحوكمة والامتثال.

الدروس المستفادة

- **الامتثال:** ضرورة الامتثال الصارم للمعايير التنظيمية.
- **ثقافة الشركات:** تعزيز ثقافة السلوك الأخلاقي والنزاهة.
- **المساءلة:** ضمان مساءلة المديرين التنفيذيين والموظفين عن أفعالهم.

القضية 11: فضيحة محاسبة تيسكو (المملكة المتحدة، 2014)

خلفية الكيان

Tesco PLC، التي تأسست في عام 1919، هي شركة بريطانية متعددة الجنسيات لبيع البقالة والبضائع العامة بالتجزئة. وهي ثالث أكبر بائع تجزئة في العالم تقاس بإجمالي الإيرادات ولديها متاجر في 12 دولة.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة تيسكو المحاسبية أن الشركة بالغت في تقدير أرباحها بمقدار 263 مليون جنيه إسترليني بسبب الاعتراف السابق لأوانه بالإيرادات وتأخر تراكم التكاليف. أدت هذه الفضيحة إلى انخفاض حاد في سعر سهمها وإلحاق ضرر كبير بسمعتها.

الجدول الزمني للقضية

- **1919:** تأسست تيسكو.
- **2013:** بدأت تيسكو في الإبلاغ عن الأرباح المتضخمة.
- **سبتمبر 2014:** أعلنت تيسكو أنها بالغت في تقدير أرباحها بمقدار 263 مليون جنيه إسترليني.
- **2017:** تم تغريم تيسكو 129 مليون جنيه إسترليني ووافقت على خطة تعويض للمستثمرين.
- **2019:** تبرئة المديرين التنفيذيين السابقين من تهمة الاحتيال بسبب عدم كفاية الأدلة.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن الفضيحة بعد أن أثار المبلغون الداخليون في تيسكو مخاوف بشأن الممارسات المحاسبية للشركة. وأدى ذلك إلى إجراء تحقيق داخلي، تلاه تدقيق من مراجعي الحسابات الخارجيين والمنظمين.

كيف حدث ذلك

تلاعب المسؤولون التنفيذيون في تيسكو بتوقيت الاعتراف بالدخل والإبلاغ عن النفقات. واعترفت بالإيرادات المتأتية من المدفوعات الترويجية للموردين في وقت أبكر مما كان مبررا وأخرت تكاليف التسجيل، مما أدى إلى تضخيم الأرباح.

لماذا حدث ذلك

وشملت الدوافع الضغط لتحقيق الأهداف المالية وتوقعات السوق. يهدف المسؤولون التنفيذيون إلى تقديم مركز مالي أكثر صحة للمستثمرين والمحللين.

من المسؤول

وقد تورط العديد من كبار المسؤولين التنفيذيين، بمن فيهم المدير المالي والمديرين التجاريين. كما واجه مدققو حسابات الشركة انتقادات لفشلهم في اكتشاف التناقضات.

الهفوات التي لوحظت

- حوكمة الشركات: عدم كفاية آليات الحوكمة والرقابة.
- الضوابط الداخلية: ضعف الضوابط الداخلية التي سمحت بالتلاعب المالي.
- التدقيق: فشل المدققين في تحديد المخالفات المالية والإبلاغ عنها.

الإجراءات التنظيمية

- الغرامات: تم تغريم تيسكو 129 مليون جنيه إسترليني من قبل مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة (SFO).
- التعويض: وضعت الشركة خطة تعويض للمستثمرين المتضررين.
- الإجراءات القانونية: واجه العديد من المديرين التنفيذيين السابقين تهما جنائية، لكن تمت تبرئتهم لاحقاً.

الدروس المستفادة

- النزاهة المالية: أهمية دقة التقارير المالية والنزاهة.
- حماية المبلغين عن المخالفات: تشجيع وحماية المبلغين عن المخالفات للكشف عن الاحتيال.
- الامتثال التنظيمي: ضمان الامتثال للمعايير واللوائح المحاسبية.

الحالة 12: وايركارد (ألمانيا، 2020)

خلفية الكيان

تأسست شركة Wirecard AG في عام 1999، وهي شركة ألمانية لمعالجة المدفوعات والخدمات المالية. كانت مزودا رائدا لخدمات معالجة الدفع الإلكتروني وتعمل على مستوى العالم.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة Wirecard قيام الشركة بتضخيم ميزانيتها العمومية بشكل خاطئ بمقدار 1.9 مليار يورو، مما أدى إلى إعسارها. ظهر هذا الاحتيال الهائل عندما كشف المدققون أن الأموال المفقودة لم تكن موجودة على الأرجح.

الجدول الزمني للقضية

- 1999: تأسيس وايركارد.
- 2005: إدراج وايركارد في بورصة فرانكفورت للأوراق المالية.
- يونيو 2020: كشفت وايركارد أن 1.9 مليار يورو مفقودة من حساباتها.
- يونيو 2020: الرئيس التنفيذي ماركوس براون يستقيل ويتم اعتقاله لاحقا.
- يوليو 2020: ملفات وايركارد للإعسار.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن الاحتيال خلال تدقيق خاص من قبل KPMG، والتي لم تتمكن من التحقق من وجود 1.9 مليار يورو يفترض أنها محفوظة في حسابات الوصي. وأكدت التحقيقات اللاحقة أن الأموال غير موجودة.

كيف حدث ذلك

استخدم المسؤولون التنفيذيون في وايركارد ممارسات محاسبية احتيالية لتضخيم الأصول والإيرادات. لقد أنشأوا شركات تابعة وحسابات مصرفية وهمية لإظهار المعاملات المزيفة وتضليل المدققين والمنظمين.

لماذا حدث ذلك

وشملت الدوافع جذب المستثمرين والاحتفاظ بهم، والحفاظ على أسعار الأسهم، وإخفاء الصحة

المالية السيئة للشركة. سعى المسؤولون التنفيذيون إلى تصوير وايركارد كشركة تكنولوجيا مالية ناجحة ومتنامية.

من المسؤول

تورط الرئيس التنفيذي ماركوس براون ومدير العمليات جان مارساليك وغيرهم من كبار المسؤولين التنفيذيين في عملية الاحتيال. واجه مدققو الحسابات من (Ernst and Young) EY انتقادات لفشلهم في اكتشاف التناقضات.

الهدفوات التي لوحظت

- حوكمة الشركات: أوجه القصور الشديدة في الحوكمة والرقابة.
- التدقيق: إخفاقات كبيرة من قبل المدققين في تحديد الاحتيال والإبلاغ عنه.
- الإشراف التنظيمي: الإشراف والرقابة التنظيمية غير الفعالة.

الإجراءات التنظيمية

- الإجراءات القانونية: ألقى القبض على المديرين التنفيذيين، بمن فيهم براون، وواجهوا تهما جنائية.
- الإفلاس: تقدمت شركة وايركارد بطلب للإعسار مما أدى إلى حلها.
- الإصلاحات التنظيمية: دعوات لإجراء إصلاحات تنظيمية لتحسين الرقابة على الشركات المالية في ألمانيا.

الدروس المستفادة

- العناية الواجبة: الأهمية الحاسمة للعناية الواجبة الشاملة والتدقيق.
- مساءلة الشركات: ضمان مساءلة الشركات ونزاهتها.
- الرقابة التنظيمية: تعزيز الأطر التنظيمية لمنع الاحتيال المالي.

الحالة 13: منظمة شتاينهوف الدولية (جنوب أفريقيا، 2017)

خلفية الكيان

Steinhoff International Holdings NV، التي تأسست في عام 1964، هي شركة قابضة متعددة الجنسيات في جنوب إفريقيا تمتلك علامات تجارية للبيع بالتجزئة في أوروبا وأفريقيا وأستراليا. وتشارك في السلع المنزلية والأثاث وتجارة التجزئة البضائع العامة.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة شتاينهوف أن الشركة بالغت في تقدير أرباحها وأصولها بمليارات اليورو من خلال مخالفات مالية معقدة وممارسات محاسبية احتيالية. أدت هذه الفضيحة إلى انهيار كبير في سعر سهمها واتخاذ إجراءات قانونية ضد مديريها التنفيذيين.

الجدول الزمني للقضية

- 1964: تأسيس شتاينهوف.
- 1998: إدراج شتاينهوف في بورصة جوهانسبرغ.
- ديسمبر 2017: الرئيس التنفيذي ماركوس جوست يستقيل وسط مخالفات محاسبية.
- 2018: التحقيقات تكشف عن احتيال مالي واسع النطاق.
- 2020: شتاينهوف يعلن عن تسويات مع المستثمرين والدائنين.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن الفضيحة عندما رفض مدققو الحسابات من شركة Deloitte التوقيع على البيانات المالية للشركة، مما أدى إلى استقالة الرئيس التنفيذي ماركوس جوست. وكشفت التحقيقات اللاحقة عن مدى المخالفات المالية.

كيف حدث ذلك

استخدم المسؤولون التنفيذيون في شتاينهوف مناورات محاسبية معقدة لتضخيم الأرباح والأصول. لقد بالغوا في تقدير قيمة الشركات التابعة، وانخرطوا في معاملات وهمية، وتلاعبوا بالبيانات المالية لتقديم صورة خاطئة عن الصحة المالية.

لماذا حدث ذلك

وشملت الدوافع جذب المستثمرين والاحتفاظ بهم، والحفاظ على أسعار الأسهم، وتأمين التمويل. سعى المسؤولون التنفيذيون إلى التغطية على الأداء المالي الضعيف والحفاظ على استراتيجية التوسع السريع للشركة.

من المسؤول

الرئيس التنفيذي ماركوس جوست وغيره من كبار المسؤولين التنفيذيين متورطون في عملية الاحتيال. واجه مدققو الحسابات من شركة ديلويت انتقادات لدورهم في الفشل في اكتشاف المخالفات.

الهدفوات التي لوحظت

- حوكمة الشركات: عدم كفاية الحوكمة والرقابة من قبل مجلس الإدارة.
- الضوابط الداخلية: ضعف الضوابط الداخلية التي سمحت بالتلاعب بالحسابات.
- التدقيق: فشل المدققين في تحديد التناقضات المالية والإبلاغ عنها.

الإجراءات التنظيمية

- الإجراءات القانونية: واجه المسؤولون التنفيذيون، بمن فيهم جوست، إجراءات قانونية وتهم جنائية.
- التسويات: توصل شتاينهوف إلى تسويات مع المستثمرين والدائنين لمعالجة المطالبات.
- الإصلاحات: دعوات لإجراء إصلاحات لتحسين حوكمة الشركات ومعايير الإبلاغ المالي في جنوب أفريقيا.

الدروس المستفادة

- الشفافية المالية: أهمية الشفافية المالية ودقة الإبلاغ.
- المعايير الأخلاقية: التمسك بالمعايير الأخلاقية العالية ونزاهة الشركات.
- الحوكمة والرقابة: تعزيز آليات الحوكمة والرقابة لمنع الاحتيال.

الحالة 14: إن إم سي هيلث (الإمارات العربية المتحدة، 2020)

خلفية الكيان

تأسست شركة إن إم سي هيلث في عام 1975 من قبل بي آر شيبي، وكانت أكبر شركة رعاية صحية خاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة. قامت بتشغيل المستشفيات والعيادات والصيدليات في جميع أنحاء الإمارات العربية المتحدة ودول أخرى.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة NMC Health قيام الشركة بتخفيض ديونها بنحو 4.5 مليار دولار والانخراط في تمويل غير معلن وغير لائق خارج الميزانية العمومية. أدى ذلك إلى وضع الشركة في تحقيقات إدارية وجنائية ضد مديريها التنفيذيين.

الجدول الزمني للقضية

- **1975:** تأسيس إن إم سي هيلث.
- **2012:** إدراج NMC Health في بورصة لندن.
- **ديسمبر 2019:** أثارت Muddy Waters Research مخاوف بشأن البيانات المالية لشركة NMC.
- **مارس 2020:** تم وضع NMC في الإدارة بعد الكشف عن الديون الخفية.
- **2020:** إطلاق تحقيقات جنائية ضد المديرين التنفيذيين للشركة.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن الاحتيال بعد تقرير صادر عن Muddy Waters Research، وهو بائع على المكشوف، والذي شكك في الإفصاحات المالية للشركة. وكشفت التحقيقات اللاحقة عن مدى الديون الخفية وسوء الإدارة المالية.

كيف حدث ذلك

استخدم المسؤولون التنفيذيون في NMC Health ترتيبات تمويل غير معلنة وغير لائقة لإخفاء مستويات الديون الحقيقية للشركة. لقد انخرطوا في التمويل خارج الميزانية العمومية وتلاعبوا بالبيانات

المالية لتقديم صورة مضللة عن الصحة المالية.

لماذا حدث ذلك

وشملت الدوافع جذب المستثمرين والاحتفاظ بهم، والحفاظ على أسعار الأسهم، وتأمين التمويل. سعى المسؤولون التنفيذيون إلى إخفاء الصعوبات المالية للشركة والحفاظ على استراتيجيتها التوسعية السريعة.

من المسؤول

تورط المؤسس بي آر شيتي والرئيس التنفيذي براسانث مانغات وغيرهم من كبار المسؤولين التنفيذيين في عملية الاحتيال. واجه مدققو حسابات الشركة انتقادات لدورهم في الفشل في اكتشاف التناقضات.

الهدفوات التي لوحظت

- حوكمة الشركات: عدم كفاية الحوكمة والرقابة من قبل مجلس الإدارة.
- الضوابط الداخلية: ضعف الضوابط الداخلية التي سمحت بالتلاعب بالحسابات.
- التدقيق: فشل المدققين في تحديد التناقضات المالية والإبلاغ عنها.

الإجراءات التنظيمية

- الإجراءات القانونية: واجه المسؤولون التنفيذيون تحقيقات جنائية وإجراءات قانونية.
- الإدارة: تم وضع NMC Health في الإدارة لإعادة هيكلة ديونها.
- الإصلاحات: يدعو إلى إجراء إصلاحات لتحسين معايير حوكمة الشركات وإعداد التقارير المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الدروس المستفادة

- الرقابة المالية: أهمية الرقابة المالية القوية والشفافية.
- نزاهة الشركات: التمسك بالمعايير الأخلاقية العالية ونزاهة الشركات.
- الحوكمة والتدقيق: تعزيز آليات الحوكمة والتدقيق لمنع الاحتيال.

الحالة 15: قهوة لوكين (الصين، 2020)

خلفية الكيان

Luckin Coffee Inc، التي تأسست في عام 2017، هي شركة قهوة صينية وسلسلة مقاهي. توسعت بسرعة لتصبح منافسا مهما لستاربكس في الصين، حيث تضم أكثر من 4,500 متجر بحلول نهاية عام 2019.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة Luckin Coffee قيام الشركة بتصنيع أكثر من 300 مليون دولار من المبيعات. تم اكتشاف الاحتيال في عام 2020، مما أدى إلى انخفاض كبير في سعر سهم الشركة، والشطب من بورصة ناسداك، وتداعيات قانونية ومالية كبيرة.

الجدول الزمني للقضية

- 2017: تأسيس قهوة لوكين.
- مايو 2019: طرح Luckin Coffee للاكتتاب العام في بورصة ناسداك.
- يناير 2020: تتهم شركة Muddy Waters Research لوكين بالاحتيال.
- أبريل 2020: اعترف لوكين بتضخيم أرقام المبيعات بمقدار 310 ملايين دولار.
- يونيو 2020: تم شطب لوكين من بورصة ناسداك.
- ديسمبر 2020: لوكين يتقدم بطلب للإفلاس في الولايات المتحدة.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن الاحتيال بعد أن نشرت Muddy Waters Research تقريرا يزعم سوء السلوك المالي، بناء على معلومات من أحد المبلغين عن المخالفات. دفع هذا إلى إجراء تحقيقات داخلية من قبل لوكين، والتي أكدت المزاعم.

كيف حدث ذلك

أنشأ المسؤولون التنفيذيون في Luckin Coffee معاملات مزيفة لتضخيم أرقام المبيعات. لقد تلاعبوا ببيانات إيرادات الشركة، وأظهروا نموا كبيرا وربحية لم تكن موجودة. تم استخدام هذه المعلومات المالية المضللة لجذب المستثمرين.

لماذا حدث ذلك

وشملت الدوافع تصوير النمو السريع لجذب المستثمرين وتعزيز سعر سهم الشركة. كان المسؤولون التنفيذيون يهدفون إلى التنافس بقوة مع ستاربكس في السوق الصينية وخلق انطباع خاطئ عن النجاح المالي.

من المسؤول

كان الرئيس التنفيذي جيني تشيان ومدير العمليات جيان ليو مسؤولين بشكل أساسي عن الأنشطة الاحتيالية. كما شارك العديد من المديرين التنفيذيين والموظفين الآخرين في المخطط.

الهدفوات التي لوحظت

- حوكمة الشركات: سمح سوء الحوكمة ونقص الرقابة بحدوث الاحتيال.
- الضوابط الداخلية: عدم كفاية الضوابط الداخلية وعمليات التدقيق.
- الإشراف التنظيمي: عدم كفاية الرقابة التنظيمية والإنفاذ.

الإجراءات التنظيمية

- الغرامات: وافقت Luckin Coffee على دفع غرامة قدرها 180 مليون دولار لتسوية التهم مع لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC).
- الشطب: تم شطب الشركة من بورصة ناسداك.
- الإجراءات القانونية: واجه المسؤولون التنفيذيون إجراءات قانونية وتحقيقات.

الدروس المستفادة

- الشفافية والمساءلة: ضرورة الشفافية والمساءلة في التقارير المالية.
- التدقيق القوي: أهمية عمليات التدقيق القوية والضوابط الداخلية.
- الرقابة التنظيمية: تعزيز الرقابة التنظيمية لمنع الاحتيال في الشركات.

الحالة 16: جرينسيل كابيتال (المملكة المتحدة، 2021)

خلفية الكيان

كانت Greensill Capital، التي أسسها Lex Greensill في عام 2011، شركة خدمات مالية مقرها المملكة المتحدة متخصصة في تمويل سلسلة التوريد. توسعت بسرعة وأصبحت واحدة من الشركات الرائدة في قطاعها، بدعم من كبار المستثمرين.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة Greensill Capital انهيار الشركة بسبب نموذج أعمالها المحفوف بالمخاطر والتعرض العدائي لبعض العملاء. تقدمت بطلب للإفلاس في مارس 2021، مما أثر على العديد من الشركات والمستثمرين، بما في ذلك حكومة المملكة المتحدة.

الجدول الزمني للقضية

- 2011: تأسيس جرينسيل كابيتال.
- 2019: صندوق رؤية سوفت بنك يستثمر 1.5 مليار دولار في جرينسيل.
- مارس 2021: جرينسيل يقدم ملفات للإفلاس.
- أبريل 2021: بدأت حكومة المملكة المتحدة تحقيقا في ممارسات الضغط التي مارسها جرينسيل.

كيف تم الكشف عن القضية

بدأ الانهيار عندما جمد كريدي سويس 10 مليارات دولار من الأموال المرتبطة بجرينسيل بسبب مخاوف بشأن الصحة المالية للشركة. أدى ذلك إلى أزمة سيولة، وكشف عن اعتماد الشركة المفرط على عدد قليل من العملاء والممارسات المالية المحفوفة بالمخاطر.

كيف حدث ذلك

شارك جرينسيل في تمويل سلسلة التوريد، حيث قدم قروضا مقابل المدفوعات المستقبلية من الشركات. أصبحت معرضة بشدة للعملاء ذوي المخاطر العالية، وعندما تخلف هؤلاء العملاء عن السداد أو واجهوا صعوبات مالية، لم تتمكن جرينسيل من الحفاظ على عملياتها.

لماذا حدث ذلك

كان نموذج أعمال الشركة محفوفًا بالمخاطر بطبيعته، حيث اعتمد بشكل كبير على المستحقات المستقبلية وعدد محدود من العملاء. وأدى الافتقار إلى التنوع والإدارة الكافية للمخاطر إلى زيادة تفاقم الحالة.

من المسؤول

كان المؤسس ليكس جرينسيل وفريق الإدارة العليا مسؤولين عن استراتيجية الشركة وإخفاقات إدارة المخاطر. كما واجهت الهيئات التنظيمية تدقيقًا لعدم تحديد المخاطر في وقت سابق.

الهدفوات التي لوحظت

- إدارة المخاطر: عدم كفاية إدارة المخاطر والتعرض العدائي للعملاء ذوي المخاطر العالية.
- حوكمة الشركات: ضعف الحوكمة والرقابة من قبل مجلس الإدارة.
- الإشراف التنظيمي: عدم كفاية الرقابة التنظيمية وتقييم المخاطر.

الإجراءات التنظيمية

- التحقيقات: تم إطلاق تحقيقات متعددة في ممارسات جرينسيل وجهود الضغط.
- الإجراءات القانونية: تم اتخاذ إجراءات قانونية ضد الشركة ومديريها التنفيذيين.
- الإصلاحات: دعوات لإجراء إصلاحات في تمويل سلسلة التوريد وحوكمة الشركات.

الدروس المستفادة

- تنوع المخاطر: أهمية تنوع المخاطر وعدم الاعتماد بشكل كبير على عدد قليل من العملاء.
- حوكمة قوية: تعزيز حوكمة الشركات وآليات الرقابة.
- اليقظة التنظيمية: تعزيز اليقظة التنظيمية والإشراف في الخدمات المالية.

الحالة 17: كاريليون (المملكة المتحدة، 2018)

خلفية الكيان

تأسست Carillion plc في عام 1999، وهي شركة بريطانية متعددة الجنسيات لإدارة المرافق وخدمات البناء. وشاركت في العديد من مشاريع القطاعين العام والخاص، بما في ذلك البنية التحتية والصحة والتعليم.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة كاريليون انهيار الشركة بسبب سوء الإدارة والعقود المفرطة في الطموح والمخالفات المحاسبية. دخلت كاريليون في التصفية الإجبارية في يناير 2018، تاركة سلسلة من المشاريع غير المكتملة والخسائر المالية.

الجدول الزمني للقضية

- 1999: تأسيس كاريليون.
- 2017: كاريليون تصدر تحذيرات بشأن الأرباح وتكشف عن صعوبات مالية.
- يناير 2018: ملفات كاريليون للتصفية.
- 2018: إطلاق تحقيقات حكومية وبرلمانية.

كيف تم الكشف عن القضية

ظهرت المشاكل المالية عندما أصدرت كاريليون تحذيرات متعددة بشأن الأرباح في عام 2017. كشفت التحقيقات اللاحقة عن مخالفات محاسبية كبيرة وسوء إدارة، مما أدى إلى انهيار الشركة في نهاية المطاف.

كيف حدث ذلك

انخرطت كاريليون في ممارسات محاسبية مفرطة، وناقصة العطاءات للعقود، والمبالغة في تقدير الإيرادات من المشاريع غير المكتملة. كما تحملت الشركة ديوناً مفرطة لتمويل عملياتها، مما أدى إلى ضغوط مالية شديدة.

لماذا حدث ذلك

وشملت الدوافع السعي وراء التوسع السريع والهيمنة على السوق. كان المسؤولون التنفيذيون يهدفون

إلى الفوز بعقود كبيرة بأي ثمن، وغالبا ما يقللون من شأن المخاطر ويبالغون في تقدير الإيرادات المحتملة.

من المسؤول

كان فريق الإدارة العليا، بما في ذلك الرئيس التنفيذي ريتشارد هاوسون، مسؤولا عن سوء الإدارة والممارسات المحاسبية المفرطة. واجه مجلس الإدارة ومراجعو الحسابات انتقادات بسبب افتقارهم إلى الرقابة.

الهدفوات التي لوحظت

- **حوكمة الشركات:** ضعف الحوكمة والرقابة من قبل مجلس الإدارة.
- **إدارة المخاطر:** سوء إدارة المخاطر وال فشل في تقييم جدوى العقود.
- **التدقيق:** عدم كفاية التدقيق وعدم تحديد المخالفات المالية.

الإجراءات التنظيمية

- **التحقيقات:** تم إطلاق تحقيقات حكومية وبرلمانية للتحقيق في الانهيار.
- **الإصلاحات:** توصيات لإجراء إصلاحات في حوكمة الشركات وتعاقدات القطاع العام.
- **الإجراءات القانونية:** الإجراءات القانونية ضد المديرين التنفيذيين والمدققين لدورهم في الانهيار.

الدروس المستفادة

- **النمو المستدام:** أهمية النمو المستدام والإدارة المالية الحكيمة.
- **مساءلة الشركات:** ضمان المساءلة والشفافية في حوكمة الشركات.
- **تقييم المخاطر:** تقييم دقيق للمخاطر وإدارتها في عطاءات المشروع وتنفيذه.

القضية 18: فضيحة محاسبة توشيبا (اليابان، 2015)

خلفية الكيان

شركة توشيبا، التي تأسست عام 1875، هي تكتل ياباني متعدد الجنسيات. تعمل في مختلف القطاعات، بما في ذلك الإلكترونيات والطاقة والبنية التحتية.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة Toshiba المحاسبية أن الشركة تبالغ في أرباحها بنحو 1.2 مليار دولار على مدى سبع سنوات. تم الكشف عن الفضيحة في عام 2015، مما أدى إلى أضرار كبيرة في السمعة واستقالة كبار المسؤولين التنفيذيين.

الجدول الزمني للقضية

- 1875: تأسيس توشيبا.
- 2015: اعترفت توشيبا بالمبالغة في تقدير الأرباح بمقدار 1.2 مليار دولار.
- يوليو 2015: استقالة الرئيس التنفيذي هيساو تاناكا ومديرون تنفيذيون آخرون.
- 2016: توشيبا تعلن عن خطط إعادة هيكلة وإصلاحات.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن الاحتيال بعد تحقيق داخلي أجراه المبلغون عن المخالفات. وكشف التحقيق أن توشيبا كانت تبالغ في تقدير أرباحها من خلال ممارسات محاسبية غير لائقة.

كيف حدث ذلك

ضغط المسؤولون التنفيذيون في توشيبا على المرؤوسين لتحقيق أهداف مالية غير واقعية. استخدموا العديد من الحيل المحاسبية، مثل تأجيل الخسائر وتضخيم الأرباح من المشاريع، لتقديم صورة مالية أكثر ودية.

لماذا حدث ذلك

وشملت الدوافع الحفاظ على أسعار الأسهم المرتفعة، وتلبية توقعات السوق، وتحقيق مكافآت الأداء. كان المسؤولون التنفيذيون يهدفون إلى تصوير توشيبا كشركة مزدهرة على الرغم من الصعوبات المالية.

من المسؤول

كان الرئيس التنفيذي هيساو تاناكا، إلى جانب كبار المسؤولين التنفيذيين الآخرين، مسؤولاً عن الممارسات المحاسبية الاحتياطية. كما واجه مجلس الإدارة انتقادات بسبب إخفاقاته الرقابية.

الهفوات التي لوحظت

- **حوكمة الشركات:** عدم وجود حوكمة فعالة ورقابة من قبل مجلس الإدارة.
- **الضوابط الداخلية:** ضعف الضوابط الداخلية والضغط على الموظفين للتلاعب بالحسابات.
- **التدقيق:** فشل المدققين في اكتشاف المخالفات المحاسبية والإبلاغ عنها.

الإجراءات التنظيمية

- **الاستقالات:** استقال كبار المسؤولين التنفيذيين بعد الفضيحة.
- **الغرامات:** واجهت توشيبا غرامات وعقوبات من السلطات التنظيمية.
- **الإصلاحات:** تنفيذ إصلاحات حوكمة الشركات وخطط إعادة الهيكلة.

الدروس المستفادة

- **القيادة الأخلاقية:** ضرورة القيادة الأخلاقية ونزاهة الشركات.
- **الحوكمة القوية:** تعزيز هياكل الحوكمة والضوابط الداخلية.
- **حماية المبلغين عن المخالفات:** تشجيع وحماية المبلغين عن المخالفات للكشف عن سوء السلوك.

القضية 19: مصرف بارينغز (المملكة المتحدة، 1995)

خلفية الكيان

كان بنك بارينغز بنكا تجاريا بريطانيا تأسس عام 1762. كان من أقدم وأعرق البنوك في العالم، والمعروف بمشاركته في تمويل المشاريع الحكومية وتداول الأوراق المالية.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة بنك بارينغز تاجرا مارقا، ليسون، الذي تسبب في انهيار البنك من خلال إجراء صفقات غير مصرح بها ومضاربة. بلغت الخسائر 827 مليون جنيه إسترليني، مما أدى إلى إفلاس البنك في عام 1995.

الجدول الزمني للقضية

- 1762: تأسيس بنك بارينغز.
- 1992: بدأ ليسون العمل لدى بارينغز في سنغافورة.
- 1995: تم الكشف عن صفقات المضاربة في ليسون، وانهار البنك.
- مارس 1995: تم إعلان إفلاس بارينغز وبيعه إلى ING مقابل 1 جنيه إسترليني.

كيف تم الكشف عن القضية

ظهرت الفضيحة عندما فر ليسون من سنغافورة، تاركا ملاحظة تقول، "أنا آسف". وكشف تحقيق أنه كان يخفي الخسائر في حساب سري ويقوم بصفقات محفوفة بالمخاطر بشكل متزايد لاسترداد الخسائر.

كيف حدث ذلك

شارك ليسون في تداول غير مصرح به في بورصة سنغافورة النقدية الدولية. استخدم حسابا سريا، يعرف باسم حساب "88888"، لإخفاء خسائره واستمر في المراهنه على مؤشر Nikkei 225، والذي فشل في النهاية.

لماذا حدث ذلك

كانت صفقات ليسون الأولية غير المصرح بها تهدف إلى التعافي من الخسائر الطفيفة. مع نمو الخسائر، صعد من المخاطرة في محاولة للتعافي، مما أدى إلى دورة من الخسائر المتزايدة. سمح له الافتقار إلى

الرقابة والضوابط الداخلية بإخفاء أنشطته.

من المسؤول

كان ليسون هو الفرد الأساسي المسؤول عن الصفقات التي أدت إلى الانهيار. ومع ذلك، لعبت إدارة البنك والافتقار إلى الضوابط الداخلية المناسبة دورا مهما في السماح بحدوث الاحتيال.

الهفوات التي لوحظت

- إدارة المخاطر: عدم كفاية إدارة المخاطر والإشراف على أنشطة التداول.
- الضوابط الداخلية: ضعف الضوابط الداخلية وال فشل في فصل الواجبات بين وظائف التداول والمكتب الخلفي.
- حوكمة الشركات: عدم وجود حوكمة فعالة وإشراف من قبل الإدارة العليا.

الإجراءات التنظيمية

- الإجراءات القانونية: تم تسليم ليسون إلى سنغافورة وحكم عليه بالسجن لمدة ست سنوات ونصف.
- الإصلاحات: تنفيذ تدابير أكثر صرامة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية في القطاع المصرفي.
- الإعسار: أعلن أن بنك بارينغز معسلس وتم بيعه لاحقا إلى ING.

الدروس المستفادة

- الإدارة الفعالة للمخاطر: ضرورة وجود ممارسات قوية لإدارة المخاطر والرقابة.
- الفصل بين الواجبات: أهمية الفصل بين الواجبات لمنع تضارب المصالح والاحتيال.
- حوكمة الشركات: تعزيز حوكمة الشركات وآليات الإشراف.

الحالة 20: BHS (المملكة المتحدة، 2016)

خلفية الكيان

كانت متاجر المنازل البريطانية (BHS) سلسلة متاجر بريطانية تأسست عام 1928. كانت معروفة بتقديم الملابس والأدوات المنزلية والأثاث بأسعار معقولة.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة BHS انهيار الشركة في عام 2016، مما ترك عجزا في المعاشات التقاعدية بقيمة 571 مليون جنيه إسترليني. تركزت الفضيحة حول بيع BHS مقابل 1 جنيه إسترليني إلى دومينيك تشابيل، وهو مفلس سابق ليس لديه خبرة في البيع بالتجزئة، وسوء الإدارة اللاحق.

الجدول الزمني للقضية

- 1928: تأسست BHS.
- 2000: فيليب جرين تستحوذ على BHS.
- 2015: تم بيع BHS إلى دومينيك تشابيل مقابل 1 جنيه إسترليني.
- 2016: انهيار BHS، مما أدى إلى فقدان 11000 وظيفة.
- 2017: تحقيق برلماني ينتقد فيليب جرين ودومينيك تشابيل.

كيف تم الكشف عن القضية

أصبحت الصعوبات المالية وسوء الإدارة واضحة عندما دخلت BHS الإدارة في أبريل 2016. كشفت التحقيقات اللاحقة عن عجز كبير في المعاشات التقاعدية وقرارات مشكوك فيها اتخذت أثناء بيع وإدارة الشركة.

كيف حدث ذلك

باع فيليب جرين BHS إلى دومينيك تشابيل، الذي كان يفتقر إلى الخبرة والموارد اللازمة لإدارة الشركة. تحت إدارة تشابيل، استمرت BHS في النضال ماليا، مما أدى إلى انهيارها. كان عجز المعاشات التقاعدية، الذي نما تحت ملكية جرين، عاملا رئيسيا في الإفلاس.

لماذا حدث ذلك

ساهم بيع BHS إلى مشتر غير مؤهل وال فشل في معالجة العجز المتزايد في المعاشات التقاعدية في

الانهيار. كما لعب سوء الإدارة ونقص الاستثمار وعدم القدرة على التكيف مع بيئة البيع بالتجزئة المتغيرة دورا.

من المسؤول

فيليب جرين، لبيع BHS لمشتر غير مناسب دون معالجة عجز المعاشات التقاعدية. دومينيك تشابلي، لسوء إدارة الشركة بعد الشراء. واجه كلاهما انتقادات كبيرة لدورهما في الانهيار.

الهفوات التي لوحظت

- العناية الواجبة: عدم إجراء العناية الواجبة المناسبة أثناء بيع الشركة.
- حوكمة الشركات: عدم كفاية الحوكمة والرقابة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا.
- إدارة المعاشات التقاعدية: إهمال التزامات الشركة التقاعدية والعجز.

الإجراءات التنظيمية

- التحقيق البرلماني: انتقد تحقيق تصرفات فيليب جرين ودومينيك تشابيل.
- التسويات: وافق فيليب جرين على دفع 363 مليون جنيه إسترليني لتغطية عجز معاشات BHS.
- الإجراءات القانونية: التحقيقات والإجراءات القانونية ضد دومينيك تشابيل.

الدروس المستفادة

- العناية الواجبة: أهمية العناية الواجبة الشاملة في عمليات الدمج والاستحواذ.
- إدارة المعاشات التقاعدية: ضمان الإدارة السليمة وتمويل خطط المعاشات التقاعدية للموظفين.
- مساءلة الشركات: مساءلة المديرين التنفيذيين عن قراراتهم وممارساتهم الإدارية.

الحالة 21: كوبي ستيل (اليابان، 2017)

خلفية الكيان

كوبي الصلب المحدودة، التي تأسست في عام 1905، هي واحدة من الشركات الرائدة في تصنيع الصلب في اليابان. تنتج منتجات الصلب والألمنيوم والنحاس لمختلف الصناعات، بما في ذلك السيارات والطيران والبناء.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة كوبي ستيل اعتراف الشركة بتزوير بيانات الجودة عن منتجاتها لأكثر من عقد من الزمان. أثرت الفضيحة على ما يقرب من 500 شركة استخدمت مواد كوبي ستيل، مما أدى إلى أضرار كبيرة في السمعة والمالية.

الجدول الزمني للقضية

- 1905: تأسيس كوبي ستيل.
- أكتوبر 2017: كوبي ستيل تعترف بتزوير بيانات الجودة.
- 2018: التحقيقات تكشف مدى سوء السلوك.
- 2019: كوبي ستيل يواجه عقوبات ودعاوى قضائية.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن سوء السلوك خلال تحقيق داخلي مدفوع بشكاوى العملاء. وكشف التحقيق أن كوبي ستيل كانت تزيف بيانات الجودة عن منتجاتها، بما في ذلك الصلب والألمنيوم والنحاس.

كيف حدث ذلك

تلاعب الموظفون في كوبي ستيل بشهادات الفحص ونتائج الاختبار لتلبية مواصفات العملاء والمعايير التنظيمية. كانت هذه الممارسة منتشرة على نطاق واسع واستمرت لأكثر من عقد من الزمان.

لماذا حدث ذلك

وشملت الدوافع الوفاء بالمواعيد النهائية للتسليم، والحفاظ على حصتها في السوق، وتجنب التأخيرات المكلفة في الإنتاج. وكان هناك أيضا ضغط لتحقيق أهداف الأداء الداخلية.

من المسؤل

كانت الإدارة العليا والموظفون المشاركون في عمليات مراقبة الجودة والإنتاج مسؤولين عن تزوير البيانات. ساهمت ثقافة الشركة والافتقار إلى الرقابة الفعالة في سوء السلوك.

الهدفوات التي لوحظت

- مراقبة الجودة: عدم كفاية عمليات مراقبة الجودة والرقابة.
- حوكمة الشركات: ضعف الحوكمة والفسل في تطبيق المعايير الأخلاقية.
- الامتثال التنظيمي: عدم الامتثال للمعايير التنظيمية ومواصفات العملاء.

الإجراءات التنظيمية

- العقوبات: واجهت كوبي ستيل عقوبات وغرامات من السلطات التنظيمية.
- الدعاوى القضائية: واجهت الشركة العديد من الدعاوى القضائية من العملاء المتضررين.
- الإصلاحات: تنفيذ تدابير أكثر صرامة لمراقبة الجودة وإصلاحات حوكمة الشركات.

الدروس المستفادة

- ضمان الجودة: أهمية عمليات ضمان ومراقبة الجودة القوية.
- الممارسات الأخلاقية: التمسك بالممارسات الأخلاقية والنزاهة في عمليات الشركات.
- ثقافة الشركة: غرس ثقافة مؤسسية تعطي الأولوية للامتثال والمساءلة.

القضية 22: دويتشه بنك (ألمانيا، 2016)

خلفية الكيان

دويتشه بنك إيه جي، الذي تأسس عام 1870، هو بنك استثماري ألماني متعدد الجنسيات وشركة خدمات مالية. يقدم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية والمالية في جميع أنحاء العالم.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة دويتشه بنك تغريم البنك 7.2 مليار دولار من قبل وزارة العدل الأمريكية (DOJ) في عام 2016 لدوره في أزمة الرهن العقاري. وتبين أن البنك ضلل المستثمرين بشأن جودة الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري التي باعها بين عامي 2005 و2007.

الجدول الزمني للقضية

- 1870: تأسيس دويتشه بنك.
- 2005-2007: دويتشه بنك يبيع الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري.
- 2016: تم تغريم البنك 7.2 مليار دولار من قبل وزارة العدل.
- 2017: دويتشه بنك يوافق على شروط التسوية.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن سوء السلوك خلال التحقيقات في الأزمة المالية لعام 2008. وجدت وزارة العدل أن دويتشه بنك ضلل المستثمرين بشأن جودة الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري، مما ساهم في الانهيار المالي.

كيف حدث ذلك

قام دويتشه بنك بتعبئة وبيع الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري والتي كانت تستند إلى رهون العقارية عالية المخاطر. تم تسويق هذه الأوراق المالية كاستثمارات آمنة، على الرغم من أن القروض الأساسية عالية المخاطر. ولم يكشف البنك بشكل كامل عن المخاطر المرتبطة بهذه الأوراق المالية.

لماذا حدث ذلك

كانت الدوافع الأساسية هي تعظيم الأرباح ونمو حصة السوق. يهدف البنك إلى الاستفادة من سوق

الرهن العقاري المزدهر وارتفاع الطلب على الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري.

من المسؤول

وكان كبار المسؤولين التنفيذيين والموظفين المشاركين في قسم الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري مسؤولين. وكان سعي البنك الحثيث لتحقيق الأرباح وفشله في تقييم المخاطر والكشف عنها بشكل كاف من العوامل الهامة.

الهفوات التي لوحظت

- إدارة المخاطر: عدم كفاية إدارة المخاطر والإشراف على الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري.
- الشفافية: انعدام الشفافية وعدم الإفصاح عن المخاطر للمستثمرين.
- حوكمة الشركات: ضعف الحوكمة والرقابة من قبل الإدارة العليا.

الإجراءات التنظيمية

- الغرامات: تم تغريم دويتشه بنك 7.2 مليار دولار من قبل وزارة العدل.
- التسويات: وافق البنك على دفع 3.1 مليار دولار كغرامات مدنية وتقديم 4.1 مليار دولار كإغاثة للمستهلكين.
- الإصلاحات: تنفيذ تدابير أكثر صرامة لإدارة المخاطر والامتثال.

الدروس المستفادة

- الإفصاح عن المخاطر: أهمية الإفصاح الشفاف عن المخاطر للمستثمرين.
- المعايير الأخلاقية: التمسك بالمعايير الأخلاقية في الممارسات والمنتجات المالية.
- الامتثال التنظيمي: ضمان الامتثال للمتطلبات والمعايير التنظيمية.

القضية 23: فاني ماي (الولايات المتحدة، 2004)

خلفية الكيان

فاني ماي (الرابطة الوطنية الفيدرالية للرهن العقاري)، التي تأسست في عام 1938، هي مؤسسة ترعاها الحكومة (GSE) في الولايات المتحدة. وهي تعمل في سوق الرهن العقاري الثانوي، وشراء الرهون العقارية من المقرضين وإصدار الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة فاني ماي مخالفات محاسبية أدت إلى إجراء تحقيق وإعادة بيانات مالية كبيرة. وجد أن الشركة قد تلاعبت بالأرباح لتحقيق أهداف المكافآت التنفيذية وتوقعات السوق.

الجدول الزمني للقضية

- 1938: تأسيس فاني ماي.
- 2004: كشف مكتب الإشراف الفيدرالي على مشاريع الإسكان (OFHEO) عن مخالفات محاسبية.
- 2006: أعادت فاني ماي تأكيد أرباحها، مما أدى إلى انخفاض الدخل المبلغ عنه بمقدار 6.3 مليار دولار.
- 2008: تم وضع فاني ماي تحت الوصاية من قبل الوكالة الفيدرالية لتمويل الإسكان (FHFA).

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن القضية خلال فحص روتيني من قبل OFHEO، الذي حدد التناقضات في الممارسات المحاسبية لفاني ماي. وكشفت التحقيقات اللاحقة أن الشركة تلاعبت بأرباحها.

كيف حدث ذلك

استخدمت فاني ماي العديد من الحيل المحاسبية، مثل عدم الإبلاغ عن النفقات والمبالغة في تقييم الأصول، لتسهيل الأرباح وتحقيق أهداف تعويضات المديرين التنفيذيين. سمحت هذه الممارسات للشركة بالإبلاغ عن نمو مطرد وتلبية توقعات السوق.

لماذا حدث ذلك

كانت الدوافع الأساسية هي تعظيم مكافآت المديرين التنفيذيين المرتبطة بأهداف الأرباح والحفاظ على

ثقة المستثمرين. كان الضغط لتلبية توقعات وول ستريت باستمرار هو الدافع وراء التلاعب.

من المسؤول

تم العثور على المديرين التنفيذيين الرئيسيين، بما في ذلك الرئيس التنفيذي فرانكلين رينز، والمدير المالي تيموثي هوارد، والمراقب المالي ليان سبنسر، مسؤولين عن التلاعب المحاسبي. كما ساهم ضعف الضوابط الداخلية للشركة والافتقار إلى الرقابة الفعالة في سوء السلوك.

الهدفوات التي لوحظت

- **حوكمة الشركات:** عدم كفاية الرقابة من قبل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق.
- **الضوابط الداخلية:** ضعف الضوابط الداخلية والفشل في تطبيق الممارسات المحاسبية الأخلاقية.
- **الامتثال التنظيمي:** عدم الامتثال للمعايير المحاسبية والمتطلبات التنظيمية.

الإجراءات التنظيمية

- **الغرامات:** تم تغريم فاني ماي 400 مليون دولار من قبل هيئة الأوراق المالية والبورصات و OFHEO.
- **الاستقالات:** استقال كبار المسؤولين التنفيذيين، بما في ذلك الرئيس التنفيذي والمدير المالي.
- **الوصاية:** في عام 2008، تم وضع فاني ماي تحت الوصاية من قبل FHFA لتحقيق الاستقرار في عملياتها.

الدروس المستفادة

- **القيادة الأخلاقية:** أهمية القيادة الأخلاقية ونزاهة الشركات.
- **الحوكمة القوية:** الحاجة إلى هياكل حوكمة قوية وإشراف فعال على مجلس الإدارة.
- **الامتثال:** ضمان الامتثال للمعايير التنظيمية والمحاسبية.

القضية 24: فريدي ماك (الولايات المتحدة، 2003)

خلفية الكيان

فريدي ماك (المؤسسة الفيدرالية للرهن العقاري لقروض المنازل)، التي تأسست في عام 1970، هي مؤسسة ترعاها الحكومة (GSE) في الولايات المتحدة. وهي تعمل في سوق الرهن العقاري الثانوي، وشراء الرهون العقارية من المقرضين وإصدار الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة فريدي ماك أن الشركة أخطأت في تقدير أرباحها بمليارات الدولارات على مدى عدة سنوات. كان الهدف من المخالفات المحاسبية هو تخفيف الأرباح وتلبية توقعات السوق.

الجدول الزمني للقضية

- 1970: تأسيس فريدي ماك.
- 2003: فريدي ماك يكشف عن أخطاء محاسبية ويعيد ذكر الأرباح.
- 2004: تفرض هيئة الأوراق المالية والبورصات غرامات وعقوبات على الشركة.
- 2008: تم وضع فريدي ماك تحت الوصاية من قبل الوكالة الفيدرالية لتمويل الإسكان (FHFA).

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن القضية بعد مراجعة داخلية وتحقيق لاحق من قبل لجنة الأوراق المالية والبورصات. وكشف التحقيق أن فريدي ماك قد انخرط في ممارسات محاسبية غير لائقة للتلاعب بالأرباح.

كيف حدث ذلك

استخدم فريدي ماك تقنيات محاسبية مختلفة، مثل الإبلاغ الخاطئ عن المعاملات المشتقة وتأخير الاعتراف بالنفقات، لتسهيل أرباحها. سمحت هذه الممارسات للشركة بتقديم أداء مالي أكثر استقراراً.

لماذا حدث ذلك

وشملت الدوافع تحقيق أهداف المكافآت التنفيذية، والحفاظ على ثقة المستثمرين، والحد من تقلبات الأرباح. أدى الضغط لتلبية توقعات السوق باستمرار إلى التلاعب المحاسبي.

من المسؤول

تم العثور على كبار المسؤولين التنفيذيين، بما في ذلك الرئيس ديفيد جلين والمدير المالي فون كلارك، مسؤولين عن التلاعب المحاسبي. كما ساهمت الضوابط الداخلية غير الكافية للشركة والافتقار إلى الرقابة الفعالة في سوء السلوك.

الهفوات التي لوحظت

- حوكمة الشركات: عدم وجود حوكمة فعالة ورقابة من قبل مجلس الإدارة.
- الضوابط الداخلية: ضعف الضوابط الداخلية وال فشل في تطبيق الممارسات المحاسبية الأخلاقية.
- الامتثال التنظيمي: عدم الامتثال للمعايير المحاسبية والمتطلبات التنظيمية.

الإجراءات التنظيمية

- الغرامات: تم تغريم فريدي ماك 125 مليون دولار من قبل لجنة الأوراق المالية والبورصات.
- الاستقالات: استقال كبار المسؤولين التنفيذيين، بمن فيهم الرئيس والمدير المالي.
- الوصاية: في عام 2008، تم وضع فريدي ماك تحت الوصاية من قبل FHFA لتحقيق الاستقرار في عملياتها.

الدروس المستفادة

- القيادة الأخلاقية: أهمية القيادة الأخلاقية ونزاهة الشركات.
- الحوكمة القوية: الحاجة إلى هياكل حوكمة قوية وإشراف فعال على مجلس الإدارة.
- الامتثال: ضمان الامتثال للمعايير التنظيمية والمحاسبية.

القضية 25: AIG (الولايات المتحدة، 2008)

خلفية الكيان

المجموعة الأمريكية الدولية (AIG)، التي تأسست في عام 1919، هي شركة تمويل وتأمين متعددة الجنسيات. تعمل في أكثر من 80 دولة وتوفر مجموعة من منتجات التأمين، بما في ذلك خدمات الممتلكات والحوادث والحياة والتقاعد.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة AIG شبه انهيار الشركة خلال الأزمة المالية لعام 2008 بسبب تعرضها لمقايضات التخلف عن سداد الائتمان والرهن العقاري عالية المخاطر. وطلبت المجموعة الدولية الأمريكية خطة إنقاذ بقيمة 182 مليار دولار من الحكومة الأمريكية لتجنب الإفلاس.

الجدول الزمني للقضية

- 1919: تأسيس AIG.
- 2007-2008: أدى تعرض AIG للرهن العقاري عالية المخاطر إلى خسائر مالية كبيرة.
- سبتمبر 2008: قدمت الحكومة الأمريكية خطة إنقاذ أولية بقيمة 85 مليار دولار.
- 2009: إجمالي خطة إنقاذ AIG يصل إلى 182 مليار دولار.
- 2012: AIG تسدد أموال الإنقاذ.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن القضية خلال الأزمة المالية لعام 2008 عندما أصبح عدم الاستقرار المالي لشركة AIG واضحاً. أدى تعرض الشركة لمقايضات العجز عن سداد الائتمان والرهن العقاري عالية المخاطر إلى خسائر فادحة، مما أدى إلى الحاجة إلى إنقاذ الحكومة.

كيف حدث ذلك

كان لدى AIG تعرض كبير لمقايضات العجز عن سداد الائتمان (CDS) والأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري عالي المخاطر. ومع انهيار سوق الإسكان، انخفضت قيمة هذه الأصول، وواجهت المجموعة الدولية الأمريكية خسائر فادحة. وأدى الافتقار إلى إدارة المخاطر والرقابة إلى تفاقم الحالة.

لماذا حدث ذلك

وأدى السعي إلى تحقيق عائدات مرتفعة إلى دفع المجموعة الدولية الأميركية إلى خوض مجازفات مفرطة في سوق الرهن العقاري الثانوي. ساهمت المنتجات المالية المعقدة للشركة وممارسات تقييم المخاطر غير الكافية في الأزمة.

من المسؤول

واعتبر كبار المسؤولين التنفيذيين، بمن فيهم الرئيس التنفيذي مارتن سوليفان والمدير المالي ستيفن بينسينغر، مسؤولين عن الإفراط في المخاطرة وعدم كفاية الرقابة. كانت إخفاقات إدارة المخاطر في الشركة والسعي الحثيث لتحقيق الأرباح من العوامل المهمة.

الهفوات التي لوحظت

- إدارة المخاطر: عدم كفاية إدارة المخاطر والإشراف على المنتجات المالية.
- حوكمة الشركات: ضعف الحوكمة وال فشل في الإشراف على الأنشطة عالية المخاطر.
- الشفافية: انعدام الشفافية والإفصاح عن المخاطر المالية.

الإجراءات التنظيمية

- خطة الإنقاذ: قدمت الحكومة الأمريكية خطة إنقاذ بقيمة 182 مليار دولار لمنع انهيار المجموعة الدولية الأميركية.
- الإصلاحات: تنفيذ إدارة أكثر صرامة للمخاطر والرقابة التنظيمية في القطاع المالي.
- الإجراءات القانونية: التحقيقات والإجراءات القانونية ضد كبار المسؤولين التنفيذيين.

الدروس المستفادة

- إدارة المخاطر: أهمية ممارسات إدارة المخاطر القوية والرقابة.
- حوكمة الشركات: الحاجة إلى حوكمة قوية وإشراف على الأنشطة عالية المخاطر.
- الشفافية: ضمان الشفافية والإفصاح عن المخاطر المالية لأصحاب المصلحة.

القضية 26: MF Global (الولايات المتحدة، 2011)

خلفية الكيان

تأسست MF Global في عام 1981، وكانت شركة وساطة عالمية كبرى للسلع والمشتقات. قدمت مجموعة من الخدمات المالية، بما في ذلك التداول في العقود الآجلة والخيارات والسلع.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة MF Global انهيار الشركة في عام 2011 بعد أن قامت برهانات محفوفة بالمخاطر على الديون السيادية الأوروبية. أدى فشل الشركة في فصل أموال العملاء عن استثماراتها الخاصة إلى خسارة أكثر من 1 مليار دولار من أموال العملاء.

الجدول الزمني للقضية

- 1981: تأسيس MF Global.
- 2010: أصبح جون كورزين الرئيس التنفيذي.
- أكتوبر 2011: إف إف جلوبال تعلن إفلاسها.
- نوفمبر 2011: تم الكشف عن أموال العملاء المفقودة.
- 2013: جون كورزين متهم من قبل لجنة تداول السلع الآجلة.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن القضية عندما تقدمت MF Global بطلب للإفلاس، وكشفت أن أكثر من 1 مليار دولار من أموال العملاء كانت مفقودة. كشفت التحقيقات اللاحقة عن رهانات الشركة المحفوفة بالمخاطر على الديون السيادية الأوروبية والاستخدام غير السليم لأموال العملاء.

كيف حدث ذلك

استثمرت MF Global بكثافة في الديون السيادية الأوروبية، باستخدام أموال العملاء لتغطية نداءات الهامش والخسائر. أدى فشل الشركة في الحفاظ على الفصل المناسب بين أموال العملاء والشركة إلى خسارة أموال العملاء.

لماذا حدث ذلك

كانت الدوافع الأساسية هي تحقيق عوائد عالية من خلال الاستثمارات المحفوفة بالمخاطر وتغطية

العجز المالي للشركة. أدى الضغط لتوليد الأرباح وتحقيق الأهداف المالية إلى سوء السلوك.

من كان المسؤول

كان الرئيس التنفيذي جون كورزين وغيره من كبار المسؤولين التنفيذيين مسؤولين عن الاستثمارات المحفوفة بالمخاطر والاستخدام غير السليم لأموال العملاء. كما لعبت ممارسات الشركة الضعيفة في إدارة المخاطر والرقابة دورا.

الهفوات التي لوحظت

- إدارة المخاطر: عدم كفاية إدارة المخاطر والإشراف على الاستثمارات.
- فصل أموال العملاء: الفشل في فصل أموال العملاء بشكل صحيح عن استثمارات الشركة الخاصة.
- حوكمة الشركات: ضعف الحوكمة والرقابة من قبل الإدارة العليا.

الإجراءات التنظيمية

- التهم: اتهمت لجنة تداول السلع الآجلة جون كورزين بفشله في الإشراف على أنشطة الشركة.
- الغرامات: تم تغريم MF Global 100 مليون دولار من قبل CFTC.
- الإفلاس: تقدمت الشركة بطلب للإفلاس، وتم استرداد أموال العملاء في النهاية من خلال الإجراءات القانونية.

الدروس المستفادة

- حماية أموال العملاء: أهمية فصل أموال العملاء بشكل صحيح عن أصول الشركة.
- إدارة المخاطر: الحاجة إلى ممارسات قوية لإدارة المخاطر والرقابة.
- حوكمة الشركات: ضمان الحوكمة القوية والإشراف على الأنشطة المالية.

القضية 27: مخطط برنارد مادوف بونزي (الولايات المتحدة، 2008)

خلفية الكيان

كانت شركة Bernard L. Madoff Investment Securities LLC، التي أسسها بيرني مادوف في عام 1960، شركة استثمارية بارزة في نيويورك. تداولت الشركة في البداية في الأسهم الصغيرة قبل أن تتوسع في الخدمات الاستشارية، لتصبح واحدة من أكبر صانعي السوق في بورصة ناسداك.

نظرة عامة على القضية

كان مخطط مادوف بونزي أكبر عملية احتيال مالي في التاريخ، حيث تضمنت ما يقرب من 65 مليار دولار. استخدم مادوف أموالا من مستثمرين جدد لدفع عوائد للمستثمرين السابقين، مما خلق الوهم باستراتيجية استثمار ناجحة.

الجدول الزمني للقضية

- 1960: برنارد مادوف يؤسس شركته الاستثمارية.
- تسعينيات القرن العشرين: أصبحت الشركة واحدة من أكبر صناع السوق في بورصة ناسداك.
- 2008: مادوف يعترف لأبنائه عن مخطط بونزي.
- ديسمبر 2008: اعتقال مادوف من قبل مكتب التحقيقات الفيدرالي.
- يونيو 2009: حكم على مادوف بالسجن لمدة 150 عاما.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن المخطط عندما اعترف مادوف لأبنائه، الذين نبهوا السلطات الفيدرالية بعد ذلك. وجاء الاعتراف بعد أن طلب العملاء استرداد مبالغ تتجاوز 7 مليارات دولار، وهو ما لم يستطع مادوف تغطيته.

كيف حدث ذلك

قام مادوف بتشغيل مخطط بونزي الكلاسيكي، باستخدام أموال من مستثمرين جدد لدفع عوائد للمستثمرين الحاليين. قام بإنشاء كشوف حساب وهمية تظهر عوائد متسقة وعالية، مما جذب المزيد من المستثمرين. ساعدت سمعة مادوف وعلاقاته في الحفاظ على المخطط لعقود.

لماذا حدث ذلك

كانت الدوافع الأساسية هي الجشع والرغبة في الحفاظ على مظهر استراتيجية استثمار ناجحة. من المحتمل أن تكون أنشطة مادوف الاحتياطية الأولية قد بدأت كوسيلة لتغطية الخسائر، لكنها نمت في النهاية إلى عملية احتيال ضخمة.

من المسؤول

كان برنارد مادوف العقل المدبر وراء المخطط. كما تورط شركاؤه المقربون وأفراد أسرته الذين عملوا في الشركة، على الرغم من أن البعض ادعى جهلهم بالاحتيال.

الهدفوات التي لوحظت

- الرقابة التنظيمية: فشل الهيئات التنظيمية مثل هيئة الأوراق المالية والبورصات في اكتشاف الاحتيال على الرغم من التحذيرات المتعددة والأعلام الحمراء.
- العناية الواجبة: عدم وجود العناية الواجبة المناسبة من قبل المستثمرين وصناديق التغذية.
- الضوابط الداخلية: غياب الضوابط الداخلية القوية والرقابة المستقلة داخل شركة مادوف.

الإجراءات التنظيمية

- الاعتقال والإدانة: أُلقي القبض على مادوف وحكم عليه بالسجن لمدة 150 عاما.
- التعويض: تم تعيين وصي لاسترداد الأموال للضحايا، مع استرداد المليارات في النهاية من مصادر مختلفة.
- الإصلاحات: زيادة التدقيق والإصلاحات في الممارسات التنظيمية لمنع عمليات احتيال مماثلة.

الدروس المستفادة

- العناية الواجبة: أهمية العناية الواجبة الشاملة من قبل المستثمرين.
- اليقظة التنظيمية: الحاجة إلى رقابة تنظيمية يقظة واستباقية.
- الضوابط الداخلية: ضمان وجود ضوابط داخلية قوية وعمليات تدقيق مستقلة.

القضية 28: فضيحة ليبور (العالمية، 2012)

خلفية الكيان

سعر الفائدة المعروف بين بنوك لندن (Libor) هو سعر فائدة قياسي يستخدم في جميع أنحاء العالم لتحديد أسعار المنتجات المالية، بما في ذلك الرهون العقارية والقروض والمشتقات. يتم حسابه بناء على الطلبات المقدمة من البنوك العالمية الكبرى.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة ليبور التلاعب بسعر الليبور من قبل العديد من البنوك الكبرى للاستفادة من التداولات أو لتقديم مركز مالي أكثر صحة. أثر التلاعب على تريليونات الدولارات في العقود المالية على مستوى العالم.

الجدول الزمني للقضية

- 1986: تم تأسيس سعر الليبور كسعر مرجعي.
- 2008: بدأت مزاعم التلاعب في سعر الفائدة بين البنوك في لندن في الظهور.
- 2012: تغريم باركليز للتلاعب في ليبور، مما أثار تحقيقات أوسع.
- 2013-2015: تغريم بنوك متعددة مليارات الدولارات لتورطها في الفضيحة.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن الفضيحة بعد تحقيقات أجراها منظمون في بلدان متعددة، أثارتها في البداية مزاعم ضد باركليز. قدم المبلغون عن المخالفات والمراجعات الداخلية أدلة على التلاعب على نطاق واسع.

كيف حدث ذلك

وتواطأ تجار البنوك ومقدمو الطلبات للتلاعب بطلبات الليبور. من خلال تضخيم أو تقليص أسعارهم المبلغ عنها، يمكنهم التأثير على سعر الليبور الإجمالي لصالح مراكز التداول الخاصة بهم أو للظهور بصحة أفضل من الناحية المالية.

لماذا حدث ذلك

كانت الدوافع الأساسية هي زيادة الأرباح من مراكز التداول المرتبطة بسعر الليبور وتقديم مركز مالي أقوى خلال الأزمة المالية. كان الدافع وراء التلاعب هو الافتقار إلى الرقابة وإمكانية تحقيق مكاسب

من المسؤول

كان التجار ومقدمو الطلبات وكبار المسؤولين التنفيذيين في بنوك متعددة مسؤولين عن التلاعب. كانت مؤسسات مثل باركليز ويو بي إس ورويال بنك أوف سكوتلاند ودويتشه بنك وغيرها متورطة بشكل كبير.

الهفوات التي لوحظت

- الرقابة التنظيمية: عدم كفاية الرقابة والإنفاذ من قبل الهيئات التنظيمية.
- الضوابط الداخلية: ضعف الضوابط الداخلية والفسل في اكتشاف أو منع التلاعب.
- المعايير الأخلاقية: عدم الالتزام بالمعايير الأخلاقية والنزاهة من قبل الموظفين المعنيين.

الإجراءات التنظيمية

- الغرامات: تم تغريم البنوك المعنية بمليارات الدولارات بشكل جماعي.
- الإصلاحات: تم تنفيذ التغييرات لتحسين الشفافية والرقابة على حسابات الليبور.
- الملاحقات القضائية: حوكم العديد من الأفراد وواجهوا عقوبات قانونية.

الدروس المستفادة

- الشفافية: أهمية المعايير الشفافة والقوية في الأسواق المالية.
- الرقابة التنظيمية: الحاجة إلى رقابة تنظيمية صارمة وإنفاذ.
- السلوك الأخلاقي: التمسك بالسلوك الأخلاقي والنزاهة في الممارسات المالية.

القضية 29: فضيحة 1MDB (ماليزيا، 2015)

خلفية الكيان

1Malaysia Development Berhad (1MDB) هي شركة تطوير استراتيجية، مملوكة بالكامل للحكومة الماليزية. تأسست في عام 2009 لدفع التنمية الاقتصادية المستدامة وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة 1MDB اختلاس مليارات الدولارات من الصندوق من قبل مسؤولين رفيعي المستوى وشركائهم. تم استخدام الأموال المختلسة لتحقيق مكاسب شخصية، بما في ذلك العقارات الفاخرة والفن وتمويل أفلام هوليوود.

الجدول الزمني للقضية

- 2009: تأسيس 1MDB.
- 2015: ظهور مزاعم سوء الإدارة المالية والاختلاس.
- 2016: رفعت وزارة العدل الأمريكية دعاوى قضائية لاسترداد مليار دولار من الأصول المرتبطة ب 1MDB.
- 2018: اعتقال رئيس الوزراء الماليزي السابق نجيب رزاق.
- 2020: إدانة نجيب رزاق والحكم عليه بالسجن لمدة 12 عاما.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن القضية بعد تقارير الصحافة الاستقصائية والمبلغين عن المخالفات، والتي سلطت الضوء على التناقضات المالية والإنفاق السخي من قبل المسؤولين المرتبطين ب 1MDB. وأعقب ذلك تحقيقات دولية وإجراءات قانونية.

كيف حدث ذلك

واختطفت الأموال المخصصة لمشاريع التنمية من خلال شبكة معقدة من المعاملات التي تشمل حسابات خارجية وشركات وهمية. وقام مسؤولون رفيعو المستوى، بمن فيهم نجيب رزاق، بتنسيق المخطط لتحويل الأموال للاستخدام الشخصي.

لماذا حدث ذلك

كانت الدوافع هي الإثراء الشخصي وتمويل الحملات السياسية. وقد سهل الافتقار إلى الشفافية والرقابة والمساءلة داخل 1MDB عملية الاختلاس.

من المسؤول

وكان رئيس الوزراء السابق نجيب رزاق والممول جو لو والعديد من المسؤولين رفيعي المستوى والشركاء الآخرين مسؤولين عن الاحتيال. كما ساهم ضعف هياكل الحوكمة والرقابة داخل 1MDB في الفضيحة.

الهفوات التي لوحظت

- حوكمة الشركات: ضعف الحوكمة وانعدام المساءلة داخل 1MDB.
- الشفافية: انعدام الشفافية في المعاملات والعمليات المالية.
- الرقابة التنظيمية: عدم كفاية الرقابة من قبل الهيئات التنظيمية والحكومية.

الإجراءات التنظيمية

- الاعتقالات والإدانات: ألقى القبض على نجيب رزاق وشخصيات رئيسية أخرى وواجهوا عقوبات قانونية.
- استرداد الموجودات: شملت الجهود المبذولة لاسترداد الأموال المختلسة وكالات دولية متعددة.
- الإصلاحات: تنفيذ آليات أكثر صرامة للحوكمة والرقابة في ماليزيا.

الدروس المستفادة

- الحوكمة: أهمية الحوكمة القوية والمساءلة في الكيانات العامة.
- الشفافية: الحاجة إلى ممارسات مالية شفافة وخاضعة للمساءلة.
- الرقابة التنظيمية: ضمان رقابة تنظيمية قوية لمنع إساءة استخدام الأموال.

القضية 30: كريدي سويس (سويسرا، 2021)

خلفية الكيان

Credit Suisse Group AG هي شركة عالمية للاستثمار والخدمات المالية تأسست عام 1856، ومقرها في زيورخ، سويسرا. يقدم مجموعة من الخدمات المالية، بما في ذلك الخدمات المصرفية الخاصة، والخدمات المصرفية الاستثمارية، وإدارة الأصول.

نظرة عامة على القضية

واجه كريدي سويس سلسلة من الفضائح التي تنطوي على إخفاقات في إدارة المخاطر، بما في ذلك انهيار أركيجوس كابيتال وجرينسيل كابيتال. أدت هذه الأحداث إلى خسائر مالية كبيرة، وتدقيق تنظيمي، وأضرار لسمعة البنك.

الجدول الزمني للقضية

- 2021: انهيار أركيجوس كابيتال وجرينسيل كابيتال يؤثر على كريدي سويس.
- مارس 2021: أبلغ كريدي سويس عن خسائر كبيرة مرتبطة ب Archegos.
- أبريل 2021: الرئيس التنفيذي توماس جوتشتاين يواجه تدقيقا بسبب إخفاقات إدارة المخاطر.
- مايو 2021: كريدي سويس يعلن عن إصلاحات وتغييرات إدارية.

كيف تم الكشف عن القضية

سلط انهيار Archegos Capital و Greensill Capital الضوء على التعرض الكبير وإخفاقات إدارة المخاطر في Credit Suisse. وكشفت التحقيقات والاستعراضات الداخلية عن أوجه قصور في الرقابة وضوابط المخاطر.

كيف حدث ذلك

كان لدى Credit Suisse تعرض كبير ل Archegos و Greensill من خلال الصفقات والتمويل بالرافعة المالية. وقد سمح الافتقار إلى التقييم والرصد الكافيين للمخاطر بتراكم هذه التعرضات عالية المخاطر، مما أدى إلى خسائر فادحة عندما انهار كلا الكيانين.

لماذا حدث ذلك

وكانت الأسباب الرئيسية هي عدم كفاية ممارسات إدارة المخاطر، والافتقار إلى الرقابة، والسعي الحثيث لتحقيق الأرباح. أدى فشل كريدي سويس في تقييم المخاطر المرتبطة بأنشطة عملائه والتخفيف من حدتها بشكل صحيح إلى خسائر مالية كبيرة.

من المسؤول

كان كبار المسؤولين التنفيذيين وموظفي إدارة المخاطر في كريدي سويس مسؤولين عن إخفاقات الرقابة. كما ساهمت ثقافة المخاطرة المفرطة داخل البنك في حدوث المشاكل.

الهدفوات التي لوحظت

- إدارة المخاطر: إخفاقات كبيرة في تقييم وإدارة المخاطر.
- الرقابة: عدم وجود رقابة ورصد فعالين للتعرض لمخاطر عالية.
- ثقافة الشركات: ثقافة تعطي الأولوية للأرباح على إدارة المخاطر الحكيمة.

الإجراءات التنظيمية

- التحقيقات: بدأت الهيئات التنظيمية تحقيقات في ممارسات البنك.
- الغرامات والعقوبات: واجه كريدي سويس غرامات وإجراءات قانونية بسبب إخفاقاته في إدارة المخاطر.
- الإصلاحات: أعلن البنك عن سلسلة من الإصلاحات لتحسين إدارة المخاطر والحوكمة.

الدروس المستفادة

- إدارة المخاطر: أهمية ممارسات قوية لإدارة المخاطر وتقييمها.
- الرقابة: الحاجة إلى الإشراف والرصد الفعالين للأنشطة عالية المخاطر.
- ثقافة الشركات: تعزيز ثقافة توازن بين دوافع الربح والإدارة الحكيمة للمخاطر.

القضية 31: مجموعة نوبل (هونغ كونغ، 2015)

خلفية الكيان

مجموعة نوبل، التي تأسست في عام 1986، هي تاجر سلع عالمي رئيسي مقرها في هونغ كونغ. تتعامل الشركة في تجارة منتجات الطاقة والمعادن والمنتجات الزراعية.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة مجموعة نوبل ادعاءات بمخالفات محاسبية وتقارير مالية خاطئة. اتهمت الشركة بتضخيم قيمة عقودها وأصولها، مما أدى إلى خسائر كبيرة وانخفاض حاد في سعر سهمها.

الجدول الزمني للقضية

- 2015: ظهور مزاعم بمخالفات محاسبية.
- 2016: نوبل تعلن عن خسائر كبيرة وتتعهد ببيع الأصول.
- 2017: تم تخفيض التصنيف الائتماني لشركة نوبل إلى حالة غير مرغوب فيها.
- 2018: تخضع الشركة لعملية إعادة هيكلة كبيرة.
- 2019: تنحي رئيس نوبل السابق ريتشارد إلمان.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن القضية بعد تقارير وتحقيقات من قبل المحللين الماليين ووسائل الإعلام، والتي شككت في الممارسات المحاسبية للشركة وصحتها المالية. أدت هذه التقارير إلى زيادة التدقيق والتحقيقات التنظيمية.

كيف حدث ذلك

ويزعم أن مجموعة نوبل استخدمت ممارسات محاسبية لتضخيم قيمة عقودها وأصولها. وبحسب ما ورد اعتمدت الشركة على محاسبة السوق، مما سمح لها بحجز الأرباح المستقبلية مقدما. هذه الممارسة أخفت الوضع المالي الحقيقي للشركة وأدت إلى أرباح مبالغ فيها.

لماذا حدث ذلك

كانت الدوافع الأساسية هي تقديم وضع مالي أكثر صحة وجذب الاستثمار. أدى الضغط للحفاظ على تقييمات وربحية عالية إلى اعتماد ممارسات محاسبية مضللة.

من المسؤول

وكان كبار المسؤولين التنفيذيين، بما في ذلك إدارة الشركة ومجلس إدارتها، مسؤولين عن الإشراف على الممارسات المحاسبية وتنفيذها. واجه الرئيس السابق ريتشارد إلمان وغيره من كبار المسؤولين التنفيذيين التدقيق.

الهدفوات التي لوحظت

- الممارسات المحاسبية: استخدام أساليب محاسبية مضللة.
- حوكمة الشركات: ضعف الرقابة والحوكمة من قبل مجلس الإدارة.
- الشفافية: انعدام الشفافية في التقارير المالية والإفصاحات.

الإجراءات التنظيمية

- التحقيقات: بدأت الهيئات التنظيمية في سنغافورة وهونغ كونغ تحقيقات في الممارسات المحاسبية للشركة.
- إعادة الهيكلة: خضعت نوبل لعملية إعادة هيكلة كبيرة لمعالجة مشاكلها المالية.
- تغييرات القيادة: استقال العديد من كبار المسؤولين التنفيذيين، بما في ذلك رئيس مجلس الإدارة، أو تم استبدالهم.

الدروس المستفادة

- المعايير المحاسبية: أهمية الالتزام بمعايير محاسبية صارمة وشفافة.
- حوكمة الشركات: الحاجة إلى حوكمة قوية وإشراف من قبل مجلس الإدارة.
- الشفافية المالية: ضمان الشفافية والدقة في التقارير المالية.

القضية 32: HBOS (المملكة المتحدة، 2008)

خلفية الكيان

كان بنك هاليفاكس الاسكتلندي (HBOS) بنكا رئيسيا في المملكة المتحدة تم تشكيله من خلال اندماج هاليفاكس وبنك اسكتلندا في عام 2001. قدم البنك مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية والمالية، بما في ذلك الرهون العقارية والادخار والاستثمارات.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة HBOS شبه انهيار البنك خلال الأزمة المالية لعام 2008 بسبب الإفراط في المخاطرة، وقرارات الإدارة السيئة، والتعرض الكبير للأصول السامة. تم إنقاذ البنك من قبل حكومة المملكة المتحدة واندمج لاحقا مع Lloyds TSB.

الجدول الزمني للقضية

- **2001**: تم تشكيل HBOS من خلال اندماج هاليفاكس وبنك اسكتلندا.
- **2007**: بدأت علامات المتاعب المالية في الظهور.
- **2008**: HBOS يبلغ عن خسائر كبيرة ويتلقى خطة إنقاذ حكومية.
- **2009**: اندمجت HBOS مع Lloyds TSB لتشكيل مجموعة Lloyds المصرفية.
- **2015**: تغريم المديرين التنفيذيين السابقين في HBOS ومنعهم من الصناعة المالية.

كيف تم الكشف عن القضية

ظهرت القضية خلال الأزمة المالية العالمية عندما تم الكشف عن تعرض HBOS المفرط للمخاطر وعدم الاستقرار المالي. وسلطت الخسائر الكبيرة التي تكبدها البنك واعتماده على الدعم الحكومي الضوء على مدى سوء إدارته.

كيف حدث ذلك

انخرط بنك HBOS في ممارسات إقراض عنيفة سببت تعرضا كبيرا للرهون العقارية عالية المخاطر وغيرها من الأصول عالية المخاطر. فشلت إدارة البنك في تنفيذ ضوابط فعالة للمخاطر والإشراف عليها، مما أدى إلى خسائر مالية كبيرة.

لماذا حدث ذلك

والأسباب الرئيسية هي السعي إلى تحقيق نمو سريع وعائدات عالية دون إدارة كافية للمخاطر. وأدى توسع البنك القوي في الإقراض والاستثمارات عالية المخاطر، مقترنا بضعف الرقابة، إلى سقوطه.

من المسؤول

وكان كبار المسؤولين التنفيذيين ومجلس الإدارة مسؤولين عن القرارات الاستراتيجية للبنك وإخفاقات إدارة المخاطر. واجهت الشخصيات الرئيسية، بما في ذلك الرئيس التنفيذي السابق آندي هورنبي ورئيس مجلس الإدارة اللورد ستيفنسون، انتقادات وإجراءات قانونية.

الهدفوات التي لوحظت

- إدارة المخاطر: عدم كفاية ممارسات تقييم المخاطر وإدارتها.
- حوكمة الشركات: ضعف الحوكمة والرقابة من قبل مجلس الإدارة.
- ممارسات الإقراض: ممارسات الإقراض العنيفة وعالية المخاطر دون ضمانات مناسبة.

الإجراءات التنظيمية

- خطة الإنقاذ الحكومية: تلقى HBOS دعما ماليا كبيرا من حكومة المملكة المتحدة.
- الغرامات والحظر: تم تغريم المديرين التنفيذيين السابقين ومنعهم من الصناعة المالية.
- الاندماج: تم دمج HBOS مع Lloyds TSB لتحقيق الاستقرار في عملياتها.

الدروس المستفادة

- إدارة المخاطر: أهمية الإدارة القوية للمخاطر والرقابة.
- الحوكمة: الحاجة إلى حوكمة قوية ومساءلة في المؤسسات المالية.
- ممارسات الإقراض: ضمان ممارسات الإقراض الحكيمة والمسؤولة.

القضية 33: كويندل (المملكة المتحدة، 2014)

خلفية الكيان

تأسست Quindell PLC في عام 2000، وكانت شركة قابضة بريطانية تقدم خدمات التكنولوجيا والاستعانة بمصادر خارجية لقطاعي التأمين والتليماتية. توسعت الشركة بسرعة من خلال عمليات الاستحواذ وادعت أنها تقدم حلاً مبتكرة لصناعة التأمين.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة كويندل مزاعم بمخالفات محاسبية وتحريف للأداء المالي وبيانات مضللة للمستثمرين. واجهت الشركة تدقيقاً بشأن نموها السريع وممارساتها المحاسبية، مما أدى إلى انخفاض كبير في سعر سهمها.

الجدول الزمني للقضية

- 2000: تأسيس كويندل.
- 2011-2013: تنمو الشركة بسرعة من خلال عمليات الاستحواذ.
- 2014: ظهور مزاعم بمخالفات محاسبية.
- 2015: انخفاض سعر سهم كويندل، وخضعت الشركة لإعادة الهيكلة.
- 2016: يواجه المسؤولون التنفيذيون السابقون إجراءات قانونية بسبب التقارير المالية الخاطئة.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن القضية بعد تقارير استقصائية من قبل المحللين ووسائل الإعلام، والتي شككت في الممارسات المحاسبية للشركة والصحة المالية. وكشفت التحقيقات التنظيمية والدعاوى القضائية للمساهمين عن مدى سوء السلوك.

كيف حدث ذلك

استخدمت كويندل ممارسات محاسبية لتضخيم إيراداتها وأرباحها. اعتمدت الشركة بشكل كبير على عمليات الاستحواذ لدفع النمو واستخدمت أساليب محاسبية معقدة للتعرف على الإيرادات من العقود طويلة الأجل مقدماً. خلقت هذه الممارسات صورة مصطنعة للصحة والأداء الماليين.

لماذا حدث ذلك

كانت الدوافع الأساسية هي جذب الاستثمار والحفاظ على تقييمات عالية. أدى الضغط لتحقيق نمو وربحية ثابتين إلى اعتماد ممارسات محاسبية مضللة.

من المسؤول

كان كبار المسؤولين التنفيذيين، بمن فيهم المؤسس والرئيس التنفيذي السابق روب تيري، مسؤولين عن الممارسات المحاسبية والتقارير المالية الخاطئة. كما واجه مجلس الإدارة انتقادات لفشله في توفير الرقابة الكافية.

الهدفوات التي لوحظت

- الممارسات المحاسبية: استخدام أساليب محاسبية مضللة.
- حوكمة الشركات: ضعف الرقابة والحوكمة من قبل مجلس الإدارة.
- الشفافية: انعدام الشفافية في التقارير المالية والإفصاحات.

الإجراءات التنظيمية

- التحقيقات: بدأت الهيئات التنظيمية تحقيقات في الممارسات المحاسبية للشركة.
- الإجراءات القانونية: واجه المسؤولون التنفيذيون السابقون إجراءات قانونية وعقوبات مالية.
- إعادة الهيكلة: خضعت كويندل لعملية إعادة هيكلة كبيرة لمعالجة مشكلاتها المالية.

الدروس المستفادة

- المعايير المحاسبية: أهمية الالتزام بمعايير محاسبية شفافة ودقيقة.
- حوكمة الشركات: الحاجة إلى حوكمة قوية وإشراف من قبل مجلس الإدارة.
- الشفافية المالية: ضمان الشفافية والدقة في التقارير المالية.

الحالة 34: بارينغ فوستوك (روسيا، 2019)

خلفية الكيان

Baring Vostok Capital Partners هي شركة أسهم خاصة تأسست في عام 1994، وهي متخصصة في الاستثمارات في روسيا ورابطة الدول المستقلة (CIS). تركز الشركة على مختلف القطاعات، بما في ذلك التكنولوجيا والإعلام والخدمات المالية والسلع الاستهلاكية.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة بارينغ فوستوك اعتقال مؤسسها، مايكل كالفي، والعديد من المديرين التنفيذيين الآخرين بتهمة الاحتيال. تركزت القضية حول مزاعم بأن كالفي وشركائه احتالوا على بنك فوستوشي، وهي شركة محفظة تابعة لبارينغ فوستوك، بما يقرب من 38 مليون دولار.

الجدول الزمني للقضية

- **فبراير 2019:** القبض على مايكل كالفي وغيره من المديرين التنفيذيين في بارينغ فوستوك بتهمة الاحتيال.
- **فبراير 2019:** وضع كالفي وزملاؤه قيد الإقامة الجبرية.
- **أبريل 2020:** تم إطلاق سراح كالفي من الإقامة الجبرية لكنه لا يزال قيد التحقيق.
- **أغسطس 2021:** أدين كالفي بالاختلاس وحكم عليه بالسجن مع وقف التنفيذ.

كيف تم الكشف عن القضية

تم تسليط الضوء على القضية بعد شكوى من مساهمي الأقلية في بنك فوستوشي، الذين اتهموا كالفي ومديرين تنفيذيين آخرين باستخدام أسهم شركة أخرى عن طريق الاحتيال لسداد قرض. ودفع ذلك السلطات الروسية إلى إجراء تحقيق جنائي.

كيف حدث ذلك

اتهم كالفي وشركاؤه بتنظيم مخطط لاستخدام أسهم مبالغ فيها في شركة مقرها لوكسمبورغ، IFTG، لتسوية دين مستحق لبنك فوستوشي. تضمن المخطط المزعوم تضليل البنك بشأن القيمة الحقيقية للأسهم، مما أدى إلى خسائر مالية كبيرة.

لماذا حدث ذلك

كانت الدوافع وراء الاحتيال المزعوم مالية في المقام الأول، بهدف تسوية الديون المستحقة وتحسين الوضع المالي لبنك فوستوشي. لعبت الطبيعة المعقدة للمعاملات ونزاعات التقييم دوراً مهماً في القضية.

من المسؤول

مايكل كالفي، مؤسس بارينغ فوستوك، والعديد من المديرين التنفيذيين الآخرين، بما في ذلك فيليب ديلبال، متورطون بشكل مباشر في القضية. واستندت التهم الموجهة إليهم إلى مزاعم الاختلاس والاحتيال.

الهفوات التي لوحظت

- **حوكمة الشركات:** عدم وجود رقابة وحوكمة مناسبة داخل بنك فوستوشي.
- **ممارسات التقييم:** النزاعات وعدم الدقة في تقييم الأصول المستخدمة في المعاملات.
- **تضارب المصالح:** تضارب المصالح المحتمل في إدارة شركات المحفظة وحل الديون.

الإجراءات التنظيمية

- **الاعتقالات والمحاكمات:** تم القبض على كالفي وشركائه ومحاكمتهم وإدانتهم بالاختلاس.
- **الحكم:** تلقى مايكل كالفي حكماً مع وقف التنفيذ، بينما واجه مديرون تنفيذيون آخرون عقوبات قانونية مختلفة.
- **الإصلاحات:** سلطت القضية الضوء على الحاجة إلى تحسين الحوكمة والشفافية في استثمارات الأسهم الخاصة.

الدروس المستفادة

- **حوكمة الشركات:** أهمية الحوكمة القوية والرقابة في إدارة شركات المحافظ.
- **شفافية التقييم:** ضمان ممارسات تقييم الأصول بدقة وشفافية.
- **الامتثال القانوني والأخلاقي:** الالتزام بالمعايير القانونية والأخلاقية في المعاملات المالية وتسوية الديون.

القضية 35: بنك VEB (روسيا، 2016)

خلفية الكيان

VEB (Vnesheconombank) هي شركة تنمية حكومية روسية، تأسست عام 1922، وتوفر التمويل لمشاريع استثمارية واسعة النطاق، في المقام الأول في البنية التحتية والقطاعات الصناعية. يلعب VEB دورا حاسما في تنفيذ السياسات الاقتصادية للحكومة.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة بنك VEB سوء إدارة مالية كبير وفساد وممارسات إقراض ذات دوافع سياسية. واجه البنك خسائر فادحة بسبب القروض المعدومة وقرارات الاستثمار السيئة، مما أدى إلى إنقاذ الحكومة وجهود إعادة هيكلة كبيرة.

الجدول الزمني للقضية

- **2014**: بدأت VEB في النضال مع الخسائر المالية بسبب القروض المعدومة والاستثمارات السيئة.
- **2015**: قدمت الحكومة الروسية الدعم المالي ل VEB.
- **2016**: يخضع VEB لعملية إعادة هيكلة كبيرة، مع تعيين إدارة جديدة.
- **2017**: التحقيقات تكشف عن انتشار الفساد وسوء الإدارة داخل البنك.

كيف تم الكشف عن القضية

ظهرت الصعوبات المالية ل VEB بسبب عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية والحاجة إلى الدعم الحكومي. وكشفت التحقيقات والمراجعات اللاحقة عن فساد واسع النطاق وسوء إدارة مالية.

كيف حدث ذلك

انخرطت VEB في ممارسات إقراض ذات دوافع سياسية، حيث قدمت قروضا لمشاريع ذات جدوى اقتصادية مشكوك فيها. كما اتخذت إدارة البنك قرارات استثمارية سيئة وفشلت في تنفيذ ممارسات فعالة لإدارة المخاطر، مما أدى إلى خسائر مالية كبيرة.

لماذا حدث ذلك

وكانت الأسباب الرئيسية هي الفساد، والافتقار إلى الرقابة المناسبة، وتأثير الاعتبارات السياسية على

الحكم المالي السليم. أدى دور البنك كمؤسسة إنمائية حكومية إلى ضغوط لدعم المشاريع المفضلة سياسيا دون تقييم كاف للمخاطر.

من المسؤول

كان كبار المسؤولين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة في VEB مسؤولين عن سوء الإدارة والفساد. كما لعب تأثير الجهات الفاعلة السياسية دورا مهما في قرارات الإقراض والاستثمار التي اتخذها البنك.

الهدفوات التي لوحظت

- الفساد: انتشار الفساد وإساءة استخدام الأموال داخل البنك.
- إدارة المخاطر: عدم كفاية ممارسات تقييم المخاطر وإدارتها.
- التأثير السياسي: التدخل السياسي المفرط في صنع القرار المالي.

الإجراءات التنظيمية

- خطة الإنقاذ الحكومية: قدمت الحكومة الروسية دعما ماليا كبيرا لتحقيق الاستقرار في VEB.
- التغييرات الإدارية: تم تعيين إدارة جديدة لقيادة جهود إعادة الهيكلة.
- التحقيقات والإصلاحات: أدت التحقيقات المكثفة إلى إصلاحات تهدف إلى تحسين الحوكمة والحد من الفساد.

الدروس المستفادة

- تدابير مكافحة الفساد: أهمية اتخاذ تدابير قوية لمكافحة الفساد والرقابة.
- إدارة المخاطر: الحاجة إلى ممارسات فعالة لتقييم المخاطر وإدارتها.
- الاستقلال السياسي: ضمان عمل المؤسسات المالية بشكل مستقل عن الضغوط السياسية.

القضية 36: Banco Espírito Santo (البرتغال)، (2014)

خلفية الكيان

كان Banco Espírito Santo (BES) أحد أكبر وأقدم البنوك في البرتغال، وقد تأسس عام 1869. كانت لاعبا رئيسيا في القطاع المالي البرتغالي، حيث قدمت مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية والمالية للأفراد والشركات.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة Banco Espírito Santo سوء إدارة مالية كبيرة، ومخالفات محاسبية، والتعرض للأصول السامة. واجه البنك خسائر فادحة، مما أدى إلى انهياره وإنقاذ لاحق من قبل الحكومة البرتغالية.

الجدول الزمني للقضية

- 2013: بدأت علامات المتاعب المالية في الظهور.
- 2014: BES تعلن عن خسائر كبيرة ومخالفات محاسبية.
- أغسطس 2014: تدخلت الحكومة البرتغالية وقسمت BES إلى "بنك جيد" و "بنك سيئ".
- 2015: كشفت التحقيقات عن سوء إدارة مالية واحتيال واسع النطاق.

كيف تم الكشف عن القضية

أصبحت الصعوبات المالية ل BES واضحة عندما أبلغ البنك عن خسائر كبيرة ومخالفات محاسبية. وكشفت التحقيقات التنظيمية وعمليات مراجعة الحسابات عن مدى سوء الإدارة والتعرض للأصول السامة.

كيف حدث ذلك

وقامت شركة BES بممارسات إقراض محفوفة بالمخاطر وتعرضت بشكل كبير للأصول السمية، ولا سيما في فرعها الأنغولي. فشلت إدارة البنك في تنفيذ ضوابط فعالة للمخاطر وانخرطت في ممارسات محاسبية مشكوك فيها لإخفاء مشاكلها المالية.

لماذا حدث ذلك

وكانت الأسباب الرئيسية هي سوء إدارة المخاطر، وممارسات الإقراض، وعدم كفاية الرقابة. أدى توسع البنك في الأسواق عالية المخاطر والفشل في الحفاظ على الضوابط المالية المناسبة إلى انهياره.

من المسؤول

كان كبار المسؤولين التنفيذيين، بمن فيهم الرئيس التنفيذي ريكاردو سالغادو، مسؤولين عن سوء الإدارة المالية والمخالفات المحاسبية. كما واجه مجلس الإدارة انتقادات لفشله في توفير الرقابة الكافية.

الهدفوات التي لوحظت

- إدارة المخاطر: إخفاقات كبيرة في تقييم وإدارة المخاطر.
- حوكمة الشركات: ضعف الحوكمة والرقابة من قبل مجلس الإدارة.
- الممارسات المحاسبية: استخدام أساليب محاسبية مشكوك فيها لإخفاء المشاكل المالية.

الإجراءات التنظيمية

- خطة الإنقاذ الحكومية: تدخلت الحكومة البرتغالية لتحقيق الاستقرار في البنك.
- التغييرات الإدارية: تم استبدال المديرين التنفيذيين الرئيسيين، وإعادة هيكلة البنك.
- التحقيقات والإصلاحات: أدت التحقيقات المكثفة إلى إصلاحات تهدف إلى تحسين الحوكمة والضوابط المالية.

الدروس المستفادة

- إدارة المخاطر: أهمية ممارسات قوية لإدارة المخاطر وتقييمها.
- الحوكمة: الحاجة إلى حوكمة قوية وإشراف من قبل مجلس الإدارة.
- الشفافية المالية: ضمان الشفافية والدقة في التقارير المالية.

القضية 37: مصرف دانسك (الدانمرك، 2018)

خلفية الكيان

Danske Bank هو أكبر مؤسسة مالية في الدنمارك، تأسس عام 1871. يقدم البنك مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية، بما في ذلك الخدمات المصرفية للأفراد والشركات والاستثمار، ويعمل في العديد من البلدان في جميع أنحاء شمال أوروبا.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة Danske Bank مخططا ضخما لغسل الأموال شهد تدفق ما يقرب من 200 مليار يورو من المعاملات المشبوهة عبر فرعه الإستوني بين عامي 2007 و 2015. كشفت القضية عن ثغرات خطيرة في ضوابط مكافحة غسل الأموال وآليات الامتثال الخاصة بالبنك.

الجدول الزمني للقضية

- **2007-2015**: معاملات مشبوهة بلغ مجموعها 200 مليار يورو تمر عبر فرع بنك دانسك الإستوني.
- **2017**: نشرت صحيفة Berlingske الدنماركية تقارير عن أنشطة غسل الأموال.
- **2018**: بنك Danske يعترف بحجم الفضيحة. الرئيس التنفيذي توماس بورغن يستقيل.
- **2019**: بدأت السلطات الدنماركية والإستونية التحقيقات؛ وبدأت الغرامات والإجراءات القانونية.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن الفضيحة من خلال الصحافة الاستقصائية من قبل صحيفة Berlingske الدنماركية، والتي كشفت عن ثغرات كبيرة في ضوابط مكافحة غسل الأموال في فرع Danske Bank الإستوني. وأكدت التحقيقات الداخلية والخارجية اللاحقة مدى غسل الأموال.

كيف حدث ذلك

وشمل مخطط غسل الأموال عملاء غير مقيمين، معظمهم من روسيا ودول سوفيتية سابقة أخرى، يستخدمون فرع بنك دانسك الإستوني لتحويل الأموال غير المشروعة. فشل البنك في مراقبة المعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها بشكل كاف، وتم تجاهل تقارير المبلغين الداخليين.

لماذا حدث ذلك

وقعت الفضيحة بسبب مجموعة من العوامل، بما في ذلك ضعف الضوابط الداخلية، وعدم كفاية الرقابة التنظيمية، وال فشل في التصرف بناء على التحذيرات الداخلية. أعطى البنك الأولوية للربح على الامتثال، مما مكن من غسل مبالغ طائلة من المال.

من المسؤول

كان كبار المسؤولين التنفيذيين ومسؤولي الامتثال في Danske Bank مسؤولين عن الفشل في تنفيذ ضوابط فعالة لمكافحة غسل الأموال. استقال الرئيس التنفيذي توماس بورغن وشخصيات رئيسية أخرى في أعقاب الفضيحة.

الهدفات التي لوحظت

- ضوابط مكافحة غسل الأموال: أوجه قصور حادة في أنظمة مراقبة والإبلاغ عن مكافحة غسل الأموال في البنك.
- الرقابة التنظيمية: عدم كفاية الرقابة من قبل السلطات التنظيمية في إستونيا والدنمارك.
- التقارير الداخلية: عدم التصرف بناء على تقارير المبلغين عن المخالفات والتحذيرات الداخلية بشأن الأنشطة المشبوهة.

الإجراءات التنظيمية

- التحقيقات: تحقيقات متعددة أجرتها السلطات الدنماركية والإستونية والأمريكية.
- الغرامات: واجه بنك Danske غرامات كبيرة وعقوبات قانونية لفشل مكافحة غسل الأموال.
- الإصلاحات: أجرى البنك إصلاحات واسعة النطاق لتعزيز ضوابط مكافحة غسل الأموال وإطار الامتثال.

الدروس المستفادة

- الامتثال لمكافحة غسل الأموال: أهمية وجود ضوابط قوية لمكافحة غسل الأموال وأنظمة مراقبة فعالة.
- حماية المبلغين عن المخالفات: ضمان أخذ تقارير المبلغين عن المخالفات على محمل الجد والتصرف بناء عليها.
- التعاون التنظيمي: الحاجة إلى التعاون والإشراف من قبل السلطات التنظيمية عبر القضاء.

القضية 38: المجموعة المالية فيكوهسا (هندوراس، 2015)

خلفية الكيان

Grupo Financiero Ficohsa هي واحدة من أكبر المجموعات المالية في هندوراس، تأسست في عام 1991. يقدم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية والمالية، بما في ذلك الخدمات المصرفية للأفراد والشركات والتأمين والخدمات الاستثمارية.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة Ficohsa مزاعم بغسل الأموال وصلات بمنظمات إجرامية. وكشفت التحقيقات أن البنك فشل في تنفيذ ضوابط كافية لمكافحة غسل الأموال، مما سمح بتدفق الأموال غير المشروعة عبر حساباته.

الجدول الزمني للقضية

- 2015: ظهور مزاعم غسل الأموال، وبدء التحقيقات.
- 2016: تواجه Ficohsa تدقيقاً من السلطات التنظيمية في هندوراس والولايات المتحدة.
- 2017: تنفيذ إصلاحات لتعزيز إطار مكافحة غسل الأموال في البنك.

كيف تم الكشف عن القضية

ظهرت الفضيحة من خلال التحقيقات التي أجرتها السلطات التنظيمية المحلية والدولية، والتي حددت ثغرات كبيرة في ضوابط مكافحة غسل الأموال في Ficohsa وصلاتها بالأنشطة الإجرامية.

كيف حدث ذلك

وسمحت ضوابط مكافحة غسل الأموال وممارسات الامتثال غير الكافية للبنك بغسل الأموال غير المشروعة من خلال حساباته. وفشل المصرف في رصد المعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها على النحو الواجب، وكانت هناك وصلات بمنظمات إجرامية.

لماذا حدث ذلك

وكانت الأسباب الرئيسية هي سوء إدارة المخاطر، وعدم كفاية الرقابة التنظيمية، والافتقار إلى ضوابط قوية لمكافحة غسل الأموال. ربما ساهم تركيز البنك على النمو السريع والأرباح في إهمال تدابير الامتثال.

من المسؤول

كانت الإدارة العليا ومسؤولو الامتثال في Ficohsa مسؤولين عن الهفوات في ضوابط مكافحة غسل الأموال. كما واجهت السلطات التنظيمية انتقادات لفشلها في توفير الرقابة الكافية.

الهدفوات التي لوحظت

- ضوابط مكافحة غسل الأموال: أوجه قصور كبيرة في أنظمة مراقبة والإبلاغ عن مكافحة غسل الأموال في البنك.
- الرقابة التنظيمية: عدم كفاية الرقابة من قبل السلطات التنظيمية المحلية والدولية.
- إدارة المخاطر: سوء إدارة المخاطر وممارسات الامتثال داخل البنك.

الإجراءات التنظيمية

- التحقيقات: واجهت Ficohsa تحقيقات من قبل السلطات التنظيمية في هندوراس والولايات المتحدة.
- الغرامات: تم تغريم البنك وطلب منه تنفيذ إصلاحات شاملة لتعزيز ضوابط مكافحة غسل الأموال.
- الإصلاحات: تم إجراء إصلاحات واسعة النطاق لتحسين إطار مكافحة غسل الأموال وممارسات الامتثال في البنك.

الدروس المستفادة

- الامتثال لمكافحة غسل الأموال: الحاجة إلى ضوابط قوية لمكافحة غسل الأموال وممارسات امتثال فعالة.
- الرقابة التنظيمية: أهمية الرقابة الفعالة من قبل السلطات التنظيمية.
- إدارة المخاطر: ضمان ممارسات قوية لإدارة المخاطر لمنع الجرائم المالية.

القضية 39: Qwest Communications (الولايات المتحدة، 2002)

خلفية الكيان

كانت Qwest Communications شركة اتصالات مقرها في دنفر، كولورادو، تأسست عام 1996. وقدمت خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، بما في ذلك خدمات الهاتف المحلية والبعيدة المدى، والنطاق العريض، ونقل البيانات.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة Qwest Communications الاحتيال المحاسبي وتضليل المستثمرين حول الصحة المالية للشركة. انخرطت الشركة في ممارسات محاسبية احتيالية لتضخيم الإيرادات وأسعار الأسهم، مما أدى إلى انهيار مالي كبير وتداعيات قانونية.

الجدول الزمني للقضية

- **2002**: بدأت هيئة الأوراق المالية والبورصات التحقيق في الممارسات المحاسبية لشركة Qwest.
- **2004**: اتهام الرئيس التنفيذي السابق جوزيف ناكيو ومديرين تنفيذيين آخرين بتهمة الاحتيال.
- **2007**: أدين ناكيو بالتداول من الداخل وحكم عليه بالسجن.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن الفضيحة من خلال التحقيقات التي أجرتها لجنة الأوراق المالية والبورصات (SEC)، والتي حددت الممارسات المحاسبية الاحتيالية والبيانات المالية المضللة المصممة لتضخيم إيرادات الشركة وأسعار الأسهم.

كيف حدث ذلك

شاركت Qwest في ممارسات محاسبية احتيالية، بما في ذلك الاعتراف بالإيرادات من المعاملات غير الموجودة أو المتأخرة. تلاعبت الشركة ببياناتها المالية لتقديم توقعات مالية إيجابية كاذبة، وخداع المستثمرين والمحللين.

لماذا حدث ذلك

كان الدافع الأساسي هو تضخيم سعر سهم الشركة وتحقيق أهداف الإيرادات. أدى الضغط لإظهار النمو المستمر والربحية إلى انخراط المديرين التنفيذيين في ممارسات محاسبية غير أخلاقية وغير قانونية.

من المسؤول

كان الرئيس التنفيذي السابق جوزيف ناكيو وغيره من كبار المسؤولين التنفيذيين مسؤولين عن الأنشطة الاحتيالية. لقد نظموا الاحتيال المحاسبي وضلّلوا المستثمرين بشأن الصحة المالية للشركة.

الهدفوات التي لوحظت

- الممارسات المحاسبية: الممارسات المحاسبية الاحتيالية والتلاعب بالبيانات المالية.
- حوكمة الشركات: غياب الرقابة والمساءلة داخل إدارة الشركة.
- المعايير الأخلاقية: عدم الالتزام بالمعايير الأخلاقية والامتثال التنظيمي.

الإجراءات التنظيمية

- الإجراءات القانونية: لوائح اتهام وإدانات لكبار المسؤولين التنفيذيين، بما في ذلك الرئيس التنفيذي جوزيف ناكيو.
- الغرامات والعقوبات: واجهت الشركة غرامات وعقوبات كبيرة لأنشطتها الاحتيالية.
- الإصلاحات: تنفيذ الإصلاحات لتحسين حوكمة الشركات وممارسات إعداد التقارير المالية.

الدروس المستفادة

- الشفافية المالية: أهمية التقارير المالية الدقيقة والشفافة.
- حوكمة الشركات: الحاجة إلى آليات قوية للحوكمة والرقابة.
- السلوك الأخلاقي: الالتزام بالمعايير الأخلاقية والامتثال التنظيمي في الممارسات التجارية.

القضية 40: شركة Cendant (الولايات المتحدة، 1998)

خلفية الكيان

كانت Cendant Corporation عبارة عن تكتل مقره نيويورك يعمل في قطاعات مختلفة، بما في ذلك العقارات والسفر والضيافة. تم تشكيلها في عام 1997 من خلال اندماج CUC International و HFS Incorporated.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة Cendant Corporation احتيالا محاسبيا واسع النطاق بالغ في تقدير دخل الشركة بأكثر من 500 مليون دولار. تم إجراء الأنشطة الاحتيالية من قبل كبار المسؤولين التنفيذيين في CUC International قبل الاندماج، مما أدى إلى أزمة مالية وسمعة كبيرة لشركة Cendant.

الجدول الزمني للقضية

- أبريل 1998: أعلنت Cendant عن اكتشاف مخالفات محاسبية.
- يوليو 1998: بدأت هيئة الأوراق المالية والبورصات تحقيقا في الممارسات المالية للشركة.
- 2000: كبار المسؤولين التنفيذيين، بما في ذلك والتر فوربس وإي كيرك شيلتون، يتهمون بالاحتيال.
- 2005: أدين فوربس وشيلتون وحكم عليهما بالسجن.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن الفضيحة عندما كشفت عمليات التدقيق الداخلي عن تناقضات كبيرة في البيانات المالية للشركة. أعلن Cendant علنا اكتشاف مخالفات محاسبية، مما دفع لجنة الأوراق المالية والبورصات إلى التحقيق.

كيف حدث ذلك

انخرط المسؤولون التنفيذيون في CUC International في ممارسات محاسبية احتيالية، بما في ذلك تضخيم الإيرادات وتقليل النفقات لخلق نظرة مالية إيجابية زائفة. استمرت هذه الممارسات حتى بعد الاندماج، مما أثر على البيانات المالية لشركة Cendant.

لماذا حدث ذلك

كان الدافع الأساسي هو تضخيم سعر سهم الشركة وتحقيق الأهداف المالية. أدى الضغط لإظهار النمو المستمر والربحية إلى انتشار الاحتيال المحاسبي.

من المسؤول

كان كبار المسؤولين التنفيذيين، بما في ذلك والتر فوربس (رئيس مجلس الإدارة) وإي كيرك شيلتون (نائب رئيس مجلس الإدارة)، مسؤولين عن الأنشطة الاحتيالية. لقد نظموا الاحتيال المحاسبي وضللوا المستثمرين بشأن الصحة المالية للشركة.

الهدفوات التي لوحظت

- الممارسات المحاسبية: التلاعب الواسع النطاق بالبيانات المالية والممارسات المحاسبية الاحتيالية.
- حوكمة الشركات: عدم وجود رقابة ومساءلة فعالة داخل إدارة الشركة.
- المعايير الأخلاقية: عدم الالتزام بالمعايير الأخلاقية والامتثال التنظيمي.

الإجراءات التنظيمية

- الإجراءات القانونية: لوائح الاتهام والإدانات لكبار المسؤولين التنفيذيين، بما في ذلك والتر فوربس وإي كيرك شيلتون.
- الغرامات والعقوبات: واجهت الشركة غرامات وعقوبات كبيرة لأنشطتها الاحتيالية.
- الإصلاحات: تنفيذ الإصلاحات لتحسين حوكمة الشركات وممارسات إعداد التقارير المالية.

الدروس المستفادة

- الشفافية المالية: أهمية التقارير المالية الدقيقة والشفافة.
- حوكمة الشركات: الحاجة إلى آليات قوية للحوكمة والرقابة.
- السلوك الأخلاقي: الالتزام بالمعايير الأخلاقية والامتثال في الممارسات التجارية.

القضية 41: شركة زيت الطيران الصينية (سنغافورة)، (2004)

خلفية الكيان

China Aviation Oil (CAO) هي شركة مقرها سنغافورة تعمل في تجارة وقود الطائرات والمنتجات البترولية الأخرى. كانت لاعبا مهما في سوق وقود الطائرات، حيث قامت بتزويد الوقود لمختلف شركات الطيران والمطارات.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة شركة China Aviation Oil خسائر فادحة من أنشطة المضاربة التجارية وإخفاء هذه الخسائر عن المستثمرين والمنظمين. تكبدت الشركة أكثر من 550 مليون دولار من خسائر التداول، مما يؤدي إلى أزمة مالية وتداعيات قانونية.

الجدول الزمني للقضية

- **2004**: أعلن الجهاز المركزي للمحاسبات عن خسائر تداول كبيرة.
- **2005**: الرئيس التنفيذي تشين جيولين ومديرون تنفيذيون آخرون متهمون بالاحتيال والتداول من الداخل.
- **2006**: حكم على تشين جيولين بالسجن لدوره في الفضيحة.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن الفضيحة عندما أعلن CAO علنا عن خسائره التجارية الهائلة. وكشفت التحقيقات اللاحقة التي أجرتها السلطات التنظيمية أن الشركة شاركت في أنشطة تجارية مضاربة وأخفت الخسائر الناجمة عن ذلك عن المستثمرين.

كيف حدث ذلك

شارك CAO في تداول المضاربة للمشتقات النفطية، مراهنا على اتجاه أسعار النفط. تكبدت الشركة خسائر كبيرة حيث تحركت أسعار النفط عكس مراكزها. وبدلا من الكشف عن هذه الخسائر، حاول المسؤولون التنفيذيون إخفاءها، مما أدى إلى أزمة مالية عندما ظهرت الحقيقة.

لماذا حدث ذلك

كان الدافع الأساسي هو تحقيق أرباح عالية من خلال تداول المضاربة. انخرطت إدارة الشركة في أنشطة تداول عالية المخاطر دون ضوابط كافية لإدارة المخاطر، مما أدى إلى خسائر مالية كبيرة.

من المسؤول

كان الرئيس التنفيذي تشن جيولين وغيره من كبار المسؤولين التنفيذيين مسؤولين عن أنشطة تداول المضاربة وإخفاء الخسائر. أدت أفعالهم إلى الأزمة المالية والتداعيات القانونية للشركة.

الهدفوات التي لوحظت

- إدارة المخاطر: عدم كفاية ضوابط إدارة المخاطر والإشراف على أنشطة التداول.
- حوكمة الشركات: عدم وجود حوكمة فعالة ومساءلة داخل إدارة الشركة.
- الشفافية المالية: عدم الإفصاح عن خسائر تداول كبيرة للمستثمرين والمنظمين.

الإجراءات التنظيمية

- الإجراءات القانونية: تهم وإدانات كبار المسؤولين التنفيذيين، بما في ذلك الرئيس التنفيذي تشين جيولين.
- الغرامات والعقوبات: واجهت الشركة غرامات وعقوبات كبيرة لأنشطتها الاحتيالية.
- الإصلاحات: تنفيذ الإصلاحات لتحسين إدارة المخاطر والشفافية المالية.

الدروس المستفادة

- إدارة المخاطر: أهمية وجود ضوابط قوية لإدارة المخاطر والرقابة.
- حوكمة الشركات: الحاجة إلى آليات قوية للحوكمة والمساءلة.
- الشفافية المالية: ضمان الإفصاح الدقيق والشفاف عن المعلومات المالية.

القضية 42: بنك ويستباك (أستراليا، 2019)

خلفية الكيان

شركة Westpac المصرفية، المعروفة باسم Westpac، هي واحدة من البنوك "الأربعة الكبار" في أستراليا. تأسست Westpac في عام 1817، وتقدم مجموعة واسعة من الخدمات المالية، بما في ذلك الخدمات المصرفية للأفراد والأعمال والمؤسسات.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة Westpac انتهاكات لقوانين مكافحة غسل الأموال (AML) ومكافحة تمويل الإرهاب (CTF). حدد المركز الأسترالي لتقارير وتحليل المعاملات 23 (AUSTRAC) مليون خرق، بما في ذلك عدم الإبلاغ عن المعاملات الدولية وعدم كفاية العناية الواجبة للعملاء.

الجدول الزمني للقضية

- **2019:** رفعت AUSTRAC دعوى قضائية ضد Westpac، مدعية حدوث 23 مليون انتهاك لقوانين مكافحة غسل الأموال / CTF.
- **2020:** وافقت Westpac على دفع غرامة قياسية قدرها 1.3 مليار دولار أسترالي لتسوية المزاعم.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن الفضيحة من خلال مراقبة AUSTRAC والتحقيق، والتي كشفت عن ثغرات كبيرة في ضوابط مكافحة غسل الأموال / مكافحة الإرهاب وممارسات الامتثال في Westpac.

كيف حدث ذلك

فشلت Westpac في الإبلاغ عن ملايين المعاملات الدولية، بعضها مرتبط بشبكات استغلال الأطفال. كما لم يبذل البنك العناية الكافية للعملاء، مما سمح للمعاملات المشبوهة بأن تمر دون مراقبة أو إبلاغ عنها.

لماذا حدث ذلك

والأسباب الرئيسية هي عدم كفاية نظم الامتثال، وسوء إدارة المخاطر، والافتقار إلى الرقابة الفعالة. ساهم فشل Westpac في الاستثمار في أنظمة قوية لمكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب في الانتهاكات.

من المسؤول

كانت الإدارة العليا ومسؤولو الامتثال في Westpac مسؤولين عن الثغرات في ضوابط مكافحة غسل الأموال / مكافحة الإرهاب. واجه مجلس الإدارة والمسؤولون التنفيذيون انتقادات لفشلهم في ضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية.

الهدفوات التي لوحظت

- ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: عدم كفاية نظم رصد المعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها.
- العناية الواجبة للعملاء: عدم إجراء العناية الواجبة الشاملة على العملاء ذوي المخاطر العالية.
- الامتثال التنظيمي: انتهاكات كبيرة لقوانين ولوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الإجراءات التنظيمية

- دعوى قضائية: رفعت AUSTRAC دعوى قضائية ضد Westpac بسبب 23 مليون انتهاك.
- غرامة: دفعت Westpac غرامة قياسية بقيمة 1.3 مليار دولار أسترالي لتسوية المزاعم.
- الإصلاحات: تنفيذ إصلاحات واسعة النطاق لتحسين ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وممارسات الامتثال.

الدروس المستفادة

- أنظمة الامتثال: أهمية الاستثمار في أنظمة قوية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- الرقابة التنظيمية: ضمان الرقابة الفعالة والالتزام بالمتطلبات التنظيمية.
- إدارة المخاطر: الحاجة إلى إدارة شاملة للمخاطر والعناية الواجبة للعملاء.

القضية 43: AMP Limited (أستراليا، 2018)

خلفية الكيان

AMP Limited هي شركة خدمات مالية مقرها في سيدني، أستراليا. تأسست AMP في عام 1849، وتوفر خدمات إدارة الثروات والتأمين والتخطيط المالي. وهي واحدة من أكبر شركات الخدمات المالية في أستراليا.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة AMP سوء سلوك واسع النطاق، بما في ذلك فرض رسوم على عدم الخدمة وتضليل المنظم. كشفت اللجنة الملكية للتحقيق في سوء السلوك في صناعة الخدمات المصرفية والتقاعدية والمالية عن هذه الممارسات، مما أدى إلى أضرار كبيرة في السمعة والمالية.

الجدول الزمني للقضية

- 2018: اللجنة الملكية تكشف سوء السلوك في AMP.
- 2019: استقالة المديرين التنفيذيين لشركة AMP، وتواجه الشركة إجراءات تنظيمية وغرامات.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن الفضيحة من خلال تحقيق اللجنة الملكية، والذي كشف أن AMP قد فرضت رسوماً على العملاء مقابل الخدمات التي لم يتم تقديمها مطلقاً وضللت هيئة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية (ASIC) بشأن هذه الممارسات.

كيف حدث ذلك

انخرطت AMP في سوء سلوك منهجي، بما في ذلك فرض رسوم على عدم وجود خدمة، وتضليل ASIC، والفشل في التصرف بما يحقق مصالح العملاء. ساهمت ثقافة الشركة وعدم كفاية الضوابط الداخلية في هذه الممارسات.

لماذا حدث ذلك

كانت الأسباب الرئيسية هي ثقافة الربح على مصالح العملاء، وعدم كفاية الامتثال التنظيمي، والافتقار إلى الإشراف الفعال من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا.

من المسؤول

كان كبار المسؤولين التنفيذيين ومجلس الإدارة في AMP مسؤولين عن سوء السلوك. استقال العديد من المديرين التنفيذيين في أعقاب الفضيحة، وواجه مجلس الإدارة انتقادات لفشله في الإشراف على سوء السلوك ومنعه.

الهدفات التي لوحظت

- رسوم عدم وجود خدمة: فرض رسوم على العملاء مقابل الخدمات التي لم يتم تقديمها مطلقاً.
- الامتثال التنظيمي: تضليل الجهة التنظيمية وعدم الامتثال للمتطلبات التنظيمية.
- حوكمة الشركات: عدم كفاية الرقابة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا.

الإجراءات التنظيمية

- الهيئة الملكية: كشف سوء سلوك واسع النطاق في AMP.
- الغرامات والعقوبات: واجهت AMP غرامات وعقوبات كبيرة لسوء سلوكها.
- الإصلاحات: تنفيذ الإصلاحات لتحسين ممارسات الامتثال والحوكمة.

الدروس المستفادة

- اهتمامات العملاء: أهمية إعطاء الأولوية لمصالح العملاء وتقديم خدمات حقيقية.
- الامتثال التنظيمي: ضمان الالتزام الصارم بالمتطلبات التنظيمية والشفافية.
- حوكمة الشركات: الحاجة إلى رقابة ومساءلة فعالة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا.

القضية 44: بنك ICICI (الهند، 2018)

خلفية الكيان

بنك ICICI هو واحد من أكبر بنوك القطاع الخاص في الهند، تأسس في عام 1994. يقدم البنك مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية والمالية، بما في ذلك الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، وإدارة الأصول، والتأمين.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة بنك ICICI مزاعم بتضارب المصالح وصفقات مقايضة تورط فيها الرئيس التنفيذي للبنك، تشاندا كوشار. وتركزت المزاعم حول القروض المقدمة إلى مجموعة فيديوكون، التي كانت لها تعاملات تجارية مع شركات مرتبطة بزوج كوشار.

الجدول الزمني للقضية

- **2018**: ظهرت مزاعم تضارب المصالح وصفقات المقايضة.
- **2019**: تشاندا كوشار تستقيل من منصب الرئيس التنفيذي؛ تبدأ التحقيقات من قبل مختلف الهيئات التنظيمية.
- **2020**: كوشار متهم بالاحتيال وغسل الأموال.

كيف تم الكشف عن القضية

ظهرت الفضيحة من خلال تقارير استقصائية من قبل وسائل الإعلام، والتي كشفت عن تضارب محتمل في المصالح وتعاملات غير لائقة تنطوي على قروض لمجموعة Videocon.

كيف حدث ذلك

قدم بنك ICICI قروضا لمجموعة Videocon، التي استثمرت لاحقا في الشركات التي يملكها زوج تشاندا كوشار. وقد أثار ذلك تساؤلات حول تضارب المصالح وترتيبات المقايضة، لأن كوشار لم يكشف عن هذه الروابط.

لماذا حدث ذلك

وكانت الأسباب الرئيسية هي عدم كفاية الضوابط الداخلية، وسوء إدارة الشركات، وعدم الكشف عن تضارب المصالح. ولم تمنع آليات إدارة البنك أو تعالج على نحو كاف احتمال تضارب المصالح.

من المسؤول

كانت تشاندا كوشار، الرئيس التنفيذي لبنك ICICI آنذاك، مسؤولة بشكل أساسي عن الفضيحة. كما تعرض مجلس الإدارة والإدارة العليا لانتقادات لفشلهم في ضمان الحوكمة والرقابة السليمة.

الهدفوات التي لوحظت

- تضارب المصالح: عدم الكشف عن تضارب المصالح وترتيبات المقايضة المحتملة.
- حوكمة الشركات: عدم كفاية آليات الحوكمة والرقابة.
- الشفافية: انعدام الشفافية والإفصاح في التعاملات التجارية.

الإجراءات التنظيمية

- التحقيقات: تحقيقات متعددة من قبل الهيئات التنظيمية، بما في ذلك مجلس الأوراق المالية والبورصات في الهند (SEBI) ومكتب التحقيقات المركزي (CBI).
- التهم: اتهمت تشاندا كوشار بالاحتيال وغسل الأموال.
- الإصلاحات: تنفيذ الإصلاحات لتحسين سياسات الحوكمة وتضارب المصالح.

الدروس المستفادة

- تضارب المصالح: أهمية الإفصاح عن تضارب المصالح وإدارته.
- حوكمة الشركات: الحاجة إلى آليات قوية للحوكمة والرقابة.
- الشفافية: ضمان الشفافية والإفصاح في التعاملات التجارية واتخاذ القرارات.

القضية 45: بنك البنجاب الوطني (الهند، 2018)

خلفية الكيان

بنك البنجاب الوطني (PNB) هو أحد أكبر بنوك القطاع العام في الهند، وقد تأسس عام 1894. يوفر مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية والمالية للعملاء من الأفراد والشركات.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة بنك البنجاب الوطني، والمعروفة أيضا باسم قضية احتيال نيراف مودي، معاملات احتيالية تبلغ قيمتها حوالي 1.8 مليار دولار. تم تنظيم عملية الاحتيال من قبل نيراف مودي وشركائه، الذين حصلوا على خطابات تعهد غير مصرح بها (LOUs) من PNB لتأمين الائتمان الخارجي من البنوك الهندية الأخرى.

الجدول الزمني للقضية

- 2011-2017: نيراف مودي وشركاؤه يؤمنون LOUs غير المصرح به من PNB.
- يناير 2018: اكتشف PNB الاحتيال وأبلغ السلطات التنظيمية عنه.
- فبراير 2018: فرار نيراف مودي من الهند، وأصدرت السلطات مذكرة توقيف بحقه دون كفالة.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن عملية الاحتيال عندما كشف التدقيق الداخلي في PNB أن عددا قليلا من الموظفين قد أصدروا خطابات تفاهم غير مصرح بها لشركات نيراف مودي دون اتباع الإجراءات المناسبة. أدى ذلك إلى تحقيق كشف مدى الاحتيال.

كيف حدث ذلك

تواطأ نيراف مودي وشركاؤه مع عدد قليل من موظفي PNB للحصول على LOUs غير مصرح به. تم استخدام هذه الخطابات لتأمين الائتمان من الفروع الخارجية للبنوك الهندية. لم يتم تسجيل المعاملات في النظام الأساسي للبنك، مما سمح للاحتيال بعدم اكتشافه لسنوات.

لماذا حدث ذلك

والأسباب الرئيسية هي الثغرات في الضوابط الداخلية، وعدم اتباع الإجراءات السليمة، وعدم كفاية

الرقابة من جانب الإدارة العليا. تفتقر أنظمة البنك إلى الضوابط والتوازنات اللازمة للكشف عن مثل هذه الأنشطة الاحتيالية.

من المسؤول

كان نيراف مودي وشركاؤه هم الجناة الرئيسيون في عملية الاحتيال. بالإضافة إلى ذلك، كان عدد قليل من موظفي PNB الذين تواطأوا معهم مسؤولين أيضا. واجهت الإدارة العليا انتقادات بسبب افتقارها إلى الرقابة وفشلها في اكتشاف الاحتيال.

الهدفوات التي لوحظت

- الضوابط الداخلية: ضعف الضوابط الداخلية وعدم وجود الضوابط والتوازنات المناسبة.
- الامتثال الإجرائي: عدم اتباع الإجراءات المعمول بها لإصدار خطاب الانتظار.
- الرقابة: عدم كفاية الرقابة من جانب الإدارة العليا ومراجعي الحسابات.

الإجراءات التنظيمية

- الإجراءات القانونية: مذكرات التوقيف والتهم الموجهة ضد نيراف مودي وشركائه.
- الإصلاحات التنظيمية: تطبيق ضوابط وآليات رقابة أكثر صرامة في القطاع المصرفي.
- العقوبات: واجه PNB تدقيقا تنظيميا وعقوبات مالية على الاحتيال.

الدروس المستفادة

- الضوابط الداخلية: أهمية وجود ضوابط داخلية قوية والالتزام بالإجراءات.
- الامتثال التنظيمي: الحاجة إلى الامتثال الصارم للمتطلبات التنظيمية.
- الرقابة: الرقابة الفعالة من قبل الإدارة العليا والمدققين للكشف عن الاحتيال ومنعه.

القضية 46: بنك نعم (الهند، 2020)

خلفية الكيان

Yes Bank هو بنك من القطاع الخاص في الهند، تأسس في عام 2004. يقدم مجموعة من المنتجات المصرفية والمالية للعملاء من الشركات والأفراد. نمت بسرعة لتصبح واحدة من البنوك الخاصة الرائدة في الهند.

نظرة عامة على القضية تضمنت فضيحة Yes Bank سوء الإدارة، وعدم الإبلاغ عن القروض المعدومة، والفشل في جمع رأس المال الكافي. أدى تدهور الصحة المالية للبنك إلى أزمة سيولة، مما دفع بنك الاحتياطي الهندي (RBI) إلى التدخل وإعادة هيكلة البنك.

الجدول الزمني للقضية

- 2019: يشير بنك الاحتياطي الهندي إلى المخاوف بشأن قضايا الصحة المالية والحوكمة في Yes Bank.
- مارس 2020: فرض بنك الاحتياطي الهندي اختياريا ووضع سقفا لعمليات السحب لمنع هروب البنوك.
- أبريل 2020: تدخل كونسورتيوم من البنوك، بقيادة بنك الدولة الهندي (SBI)، لإنقاذ وإعادة هيكلة Yes Bank.

كيف تم الكشف عن القضية

أصبحت المشاكل المالية للبنك واضحة عندما كشفت عمليات التفتيش التي قام بها بنك الاحتياطي الهندي عن نقص الإبلاغ عن الأصول المتعثرة (NPAs) وعدم كفاية احتياطات رأس المال. وازداد الوضع سوءا حيث كافح البنك لزيادة رأس المال وواجه قروضا معدومة متزايدة.

كيف حدث ذلك

نعم شارك البنك في ممارسات الإقراض، وقدم القروض للمقترضين ذوي المخاطر العالية. ولم يبلغ البنك عن خطط العمل الوطنية وفشل في الاحتفاظ باحتياطات رأسمالية كافية. وأدى سوء الإدارة والافتقار إلى الرقابة الفعالة إلى زيادة تفاقم عدم الاستقرار المالي.

ش لماذا حدث ذلك

وكانت الأسباب الرئيسية هي سوء إدارة المخاطر، وعدم كفاية الحوكمة، والإقراض المبالغ فيه

للمقترضين المجازفين. فشلت إدارة البنك في معالجة خطط العمل الوطنية المتزايدة ولم تحتفظ باحتياطات رأسمالية كافية لاستيعاب الخسائر.

من المسؤول

وحملت رنا كابور، المؤسس والرئيس التنفيذي السابق لبنك يس، المسؤولية عن سوء الإدارة وممارسات الإقراض المبالغ فيه. كما تعرض مجلس الإدارة والإدارة العليا لانتقادات لفشلهم في ضمان الحوكمة الفعالة وإدارة المخاطر.

الهدوات التي لوحظت

- إدارة المخاطر: سوء إدارة المخاطر والإقراض القوي للمقترضين ذوي المخاطر العالية.
- الحوكمة: عدم كفاية آليات الحوكمة والرقابة.
- كفاية رأس المال: الفشل في الحفاظ على احتياطات رأسمالية كافية ومعالجة خطط العمل الوطنية.

الإجراءات التنظيمية

- تدخل بنك الاحتياطي الهندي: فرض وقف وإعادة هيكلة البنك.
- الإجراءات القانونية: التحقيقات والتهم الموجهة إلى رنا كابور والمديرين التنفيذيين الآخرين.
- الإصلاحات: تنفيذ الإصلاحات التنظيمية لتعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر في البنوك.

الدروس المستفادة

- إدارة المخاطر: أهمية الإدارة القوية للمخاطر وممارسات الإقراض الحكيمة.
- الحوكمة: الحاجة إلى آليات قوية للإدارة والرقابة.
- كفاية رأس المال: ضمان وجود احتياطات رأسمالية كافية لاستيعاب الخسائر المحتملة.

القضية 47: مجموعة جاليون (الولايات المتحدة، 2009)

خلفية الكيان

كانت Galleon Group شركة لإدارة صناديق التحوط أسسها راج راجاراتنام في عام 1997. تمكنت من إدارة عدة مليارات من الدولارات من الأصول وكانت معروفة باستراتيجياتها الاستثمارية وعوائدها الكبيرة.

نظرة عامة على القضية

كانت فضيحة مجموعة جاليون قضية تداول رئيسية من الداخل شملت راج راجاراتنام والعديد من الشخصيات البارزة الأخرى في الصناعة المالية. واتهم راجاراتنام وشركاؤه باستخدام معلومات غير علنية لتداول الأسهم وتحقيق أرباح غير مشروعة.

الجدول الزمني للقضية

- 2008: بدأت هيئة الأوراق المالية والبورصات التحقيق في أنشطة التداول المشبوهة المرتبطة بمجموعة جاليون.
- أكتوبر 2009: تم القبض على راج راجاراتنام والعديد من الآخرين واتهموا بالتداول من الداخل.
- مايو 2011: أدين راجاراتنام في 14 تهمة بالاحتيال والتآمر في الأوراق المالية.
- أكتوبر 2011: حكم على راجاراتنام بالسجن لمدة 11 عاما وغرامة قدرها 10 ملايين دولار.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن القضية من خلال التنصت على المكالمات الهاتفية والمراقبة التي أجراها مكتب التحقيقات الفيدرالي ولجنة الأوراق المالية والبورصات. سجلت عمليات التنصت هذه محادثات ناقش فيها راجاراتنام وزملاؤه الصفقات ونفذوها بناء على معلومات غير عامة.

كيف حدث ذلك

حصل راجاراتنام على معلومات غير علنية من المطلعين في شركات مختلفة من خلال شبكة اتصالاته الواسعة. استخدم هذه المعلومات لإجراء صفقات قبل أن تصبح الأخبار علنية، مما أدى إلى أرباح كبيرة لمجموعة جاليون.

لماذا حدث ذلك

حدثت الفضيحة بسبب ثقافة الجشع وعدم وجود حدود أخلاقية داخل الشركة. أدى السعي لتحقيق الأرباح بأي ثمن إلى أنشطة غير قانونية وتجاهل قوانين الأوراق المالية.

من المسؤول

كان راج راجاراتنام هو الجاني الرئيسي، حيث قام بتنظيم مخطط التداول من الداخل. كما شارك العديد من المديرين التنفيذيين والشركاء الآخرين وواجهوا اتهامات لدورهم في الفضيحة.

الهدفوات التي لوحظت

- الأخلاقيات والامتثال: الافتقار إلى المعايير الأخلاقية وتجاهل قوانين الأوراق المالية.
- الرقابة التنظيمية: عدم كفاية الكشف الأولي من قبل الهيئات التنظيمية.
- الضوابط الداخلية: عدم وجود ضوابط داخلية قوية لمنع أنشطة التداول غير المشروعة.

الإجراءات التنظيمية

- الإدانات: أدين راجاراتنام وغيره من الأفراد المتورطين وحكم عليهم بالسجن.
- الغرامات والعقوبات: تم فرض غرامات وعقوبات كبيرة على المتورطين.
- الإصلاحات: زيادة التدقيق التنظيمي والإصلاحات لمنع خطط التداول الداخلية المماثلة.

الدروس المستفادة

- السلوك الأخلاقي: أهمية الحفاظ على معايير أخلاقية عالية في العمليات المالية.
- الامتثال: الحاجة إلى برامج امتثال قوية لاكتشاف الأنشطة غير القانونية ومنعها.
- اليقظة التنظيمية: تعزيز اليقظة والمراقبة من قبل الهيئات التنظيمية لتحديد ومعالجة الاحتيال في الأوراق المالية.

القضية 48: غلينكور (سويسرا، 2020)

خلفية الكيان

Glencore هي شركة متعددة الجنسيات لتجارة السلع والتعدين ومقرها في سويسرا. تأسست في عام 1974، نمت لتصبح واحدة من أكبر الشركات العالمية العاملة في إنتاج وتجارة المعادن والمعادن ومنتجات الطاقة والسلع الزراعية.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة جلينكور مزاعم بالرشوة والفساد والتلاعب بالسوق. وكشفت التحقيقات أن الشركة شاركت في أنشطة غير مشروعة لتأمين عقود مواتية والتلاعب بأسعار السلع الأساسية.

الجدول الزمني للقضية

- **2018**: وزارة العدل الأمريكية (DOJ) ولجنة تداول السلع الآجلة (CFTC) تطلقان تحقيقات في أنشطة Glencore.
- **2020**: أعلنت شركة Glencore أنها تتعاون مع التحقيقات في مزاعم الفساد والرشوة.
- **2021**: تم توجيه تهمة متعددة ضد الشركة والعديد من مديريها التنفيذيين.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن الفضيحة من خلال تقارير المبلغين عن المخالفات والتحقيقات اللاحقة من قبل السلطات التنظيمية. كشفت هذه التحقيقات عن ممارسات رشوة وفساد واسعة النطاق داخل الشركة.

كيف حدث ذلك

يزعم أن جلينكور دفعت رشاوى لمسؤولين حكوميين ووسطاء في مختلف البلدان لتأمين عقود مواتية والتلاعب بأسعار السلع الأساسية. وتبين أن المديرين التنفيذيين للشركة قد نظموا هذه المخططات لتعزيز الأرباح.

لماذا حدث ذلك

كانت الأسباب الرئيسية هي ثقافة الفساد داخل الشركة، والافتقار إلى الضوابط الداخلية الفعالة، وعدم كفاية الرقابة التنظيمية. أعطت الشركة الأولوية للأرباح على الممارسات التجارية الأخلاقية.

من المسؤول

كان العديد من كبار المديرين التنفيذيين والمديرين داخل Glencore مسؤولين عن الأنشطة غير المشروعة. فشلت قيادة الشركة في فرض الامتثال والمعايير الأخلاقية، مما سمح للممارسات الفاسدة بالانتشار.

الهدفوات التي لوحظت

- الأخلاقيات والامتثال: الفشل في تطبيق المعايير الأخلاقية وبرامج الامتثال.
- الضوابط الداخلية: ضعف الضوابط الداخلية وآليات الرقابة.
- الرقابة التنظيمية: عدم كفاية التدقيق التنظيمي لعمليات الشركة العالمية.

الإجراءات التنظيمية

- التحقيقات: التحقيقات التي تجريها وزارة العدل ولجنة تداول السلع الآجلة والهيئات التنظيمية الأخرى.
- الغرامات والعقوبات: غرامات وعقوبات كبيرة محتملة للشركة والأفراد المعنيين.
- الإصلاحات: تنفيذ تدابير امتثال ومكافحة الفساد أكثر صرامة داخل الشركة.

الدروس المستفادة

- السلوك الأخلاقي: ضرورة الحفاظ على معايير أخلاقية قوية في العمليات العالمية.
- برامج الامتثال: أهمية برامج الامتثال القوية للكشف عن الفساد ومنعه.
- اليقظة التنظيمية: الحاجة إلى تعزيز الرقابة التنظيمية على الشركات متعددة الجنسيات.

القضية 49: فضيحة مادوف الاستثمارية (الولايات المتحدة، 2008)

خلفية الكيان

تأسست شركة برنارد إل مادوف للاستثمار للأوراق المالية ذ.م.م من قبل بيرني مادوف في عام 1960. كانت الشركة واحدة من أكبر شركات الاستثمار وأكثرها احتراماً في وول ستريت، متخصصة في صنع السوق وإدارة الأصول.

نظرة عامة على القضية

كانت فضيحة استثمار مادوف عبارة عن مخطط بونزي احتال على آلاف المستثمرين بمليارات الدولارات. اعترف مادوف بتشغيل أكبر مخطط بونزي في التاريخ، مع خسائر تقدر بحوالي 65 مليار دولار.

الجدول الزمني للقضية

- 2008: القبض على بيرني مادوف واتهامه بالاحتيال في الأوراق المالية.
- مارس 2009: مادوف يعترف بأنه مذنب في 11 جناية فيدرالية.
- يونيو 2009: حكم على مادوف بالسجن لمدة 150 عاماً.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن مخطط بونزي بعد أن اعترف مادوف لأبنائه، الذين أبلغوا عنه السلطات الفيدرالية. أدت الأزمة المالية لعام 2008 إلى زيادة عمليات الاسترداد من المستثمرين، والتي لم يستطع مادوف الوفاء بها، مما فضح الاحتيال.

كيف حدث ذلك

استخدم مادوف استثمارات جديدة لدفع عوائد للمستثمرين السابقين، مما خلق وهم عمل مربح. لقد لفق بيانات الحساب وتلاعب بالسجلات للحفاظ على واجهة الشرعية.

لماذا حدث ذلك

استمر المخطط بسبب سمعة مادوف، ونقص الرقابة التنظيمية، وثقة المستثمرين. استغل مادوف نقاط الضعف في الأنظمة التنظيمية وجشع المستثمرين الذين يبحثون عن عوائد عالية.

من المسؤول

كان بيرني مادوف العقل المدبر والمرتكب الرئيسي للمخطط. كما تورط العديد من الشركاء والموظفين لأدوارهم في تسهيل عملية الاحتيال.

الهدفوات التي لوحظت

- الرقابة التنظيمية: فشل الهيئات التنظيمية في اكتشاف الاحتيال على الرغم من العديد من العلامات الحمراء.
- العناية الواجبة: عدم وجود العناية الواجبة الشاملة من قبل المستثمرين.
- الضوابط الداخلية: عدم وجود ضوابط داخلية داخل الشركة لمنع الأنشطة الاحتيالية.

الإجراءات التنظيمية

- الإدانات: أدين بيرني مادوف والعديد من شركائه وحكم عليهم بالسجن.
- الرد: بذلت جهود لاسترداد الأصول وتوزيعها على المستثمرين المحتملين.
- الإصلاحات: تنفيذ الإصلاحات التنظيمية لمنع مخططات بونزي المماثلة.

الدروس المستفادة

- اليقظة التنظيمية: أهمية الرقابة التنظيمية اليقظة والإنفاذ.
- العناية الواجبة: ضرورة قيام المستثمرين بإجراء العناية الواجبة الشاملة.
- الضوابط الداخلية: الحاجة إلى ضوابط داخلية قوية للكشف عن الاحتيال ومنعه.

القضية 50: البنك الشعبي (إسبانيا، 2017)

خلفية الكيان

كان Banco Popular Español، المعروف باسم Banco Popular، بنكا إسبانيا بارزا تأسس عام 1926. وقدم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية والمالية، مع التركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

نظرة عامة على القضية

واجه Banco Popular أزمة سيولة بسبب كمية كبيرة من القروض المتعثرة وسوء الإدارة. تم بيع البنك في النهاية إلى Banco Santander مقابل 1 يورو لمنع انهياره، مما يمثل أحد أكثر حالات فشل البنوك دراماتيكية في أوروبا.

الجدول الزمني للقضية

- 2016: بانكو بوبيولار يعلن عن خسائر كبيرة وزيادة في القروض المتعثرة.
- يونيو 2017: أعلن البنك المركزي الأوروبي (ECB) أن Banco Popular "فاشل أو من المحتمل أن يفشل".
- يونيو 2017: بانكو سانتاندير يستحوذ على Banco Popular مقابل 1 يورو في صفقة إنقاذ.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن الأزمة مع تدهور الصحة المالية ل Banco Popular، وكافح للحفاظ على السيولة. وكشف التدقيق التنظيمي وضغوط السوق عن مدى مشاكل البنك.

كيف حدث ذلك

كان سقوط البنك الشعبي ناتجا عن الحجم الضخم من القروض المتعثرة، وعدم كفاية إدارة المخاطر، وسوء الإبلاغ عن الصحة المالية. أدت ممارسات الإقراض المفرطة للبنك وفشله في معالجة القروض المعدومة إلى أزمة سيولة.

لماذا حدث ذلك

كانت الأزمة بسبب قرارات الإدارة السيئة، وممارسات الإقراض المحفوفة بالمخاطر، والفشل في توفير مخصصات كافية للقروض المعدومة. كما أن الرقابة التنظيمية غير كافية لمعالجة المشاكل الناشئة.

من المسؤول

كانت الإدارة العليا والمديرين التنفيذيين في Banco Popular مسؤولين عن سوء الإدارة والممارسات المحفوفة بالمخاطر. كما واجهت الهيئات التنظيمية انتقادات لعدم تدخلها في وقت سابق.

الهفوات التي لوحظت

- إدارة المخاطر: عدم كفاية إدارة المخاطر والفشل في معالجة القروض المتعثرة.
- الشفافية: انعدام الشفافية في التقارير المالية وصحة البنك.
- الرقابة التنظيمية: عدم كفاية الرقابة والتدخل التنظيمي.

الإجراءات التنظيمية

- الاستحواذ: استحواذ Banco Santander على Banco Popular مقابل 1 يورو لمنع انهياره.
- الإصلاحات: إصلاحات تنظيمية لتحسين الرقابة ومنع حالات إفلاس البنوك المماثلة.
- المساءلة: التحقيقات في تصرفات إدارة Banco Popular.

الدروس المستفادة

- إدارة المخاطر: أهمية ممارسات إدارة المخاطر القوية في القطاع المصرفي.
- الشفافية: ضرورة شفافية التقارير المالية والتواصل.
- اليقظة التنظيمية: الحاجة إلى رقابة تنظيمية استباقية لمعالجة القضايا الناشئة.

القضية 51: شركة هوارونغ لإدارة الأصول (الصين)، (2018)

خلفية الكيان

الصين Huarong إدارة الأصول المحدودة هي واحدة من أكبر شركات إدارة الأصول المتعثرة في الصين. تأسست في عام 1999، وتم تكليفها بإدارة والتخلص من القروض المتعثرة من البنوك الصينية.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة هوارونغ مزاعم بالفساد والاختلاس والرشوة ضد رئيسها السابق لاي شياومين. وكشف التحقيق عن سوء سلوك مالي كبير وإساءة استخدام لأموال الشركة.

الجدول الزمني للقضية

- أبريل 2018: وضع لاي شياومين قيد التحقيق بسبب انتهاكات خطيرة للانضباط.
- أكتوبر 2018: طرد لاي من الحزب الشيوعي وعزله من منصبه.
- يناير 2021: حكم على لاي شياومين بالإعدام بتهمة الفساد والرشوة.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن القضية من خلال التحقيقات التي أجرتها هيئة مكافحة الفساد في الصين، اللجنة المركزية لفحص الانضباط (CCDI). سلطت تقارير المبلغين عن المخالفات وعمليات التدقيق الداخلي الضوء على التناقضات وسوء السلوك.

كيف حدث ذلك

استخدم لاي شياومين منصبه لاختلاس الأموال وقبول الرشاوى والانخراط في ممارسات فاسدة. لقد جمع ثروة كبيرة من خلال وسائل غير مشروعة، استخدمها لتمويل أسلوب حياة فخم.

لماذا حدث ذلك

حدثت الفضيحة بسبب ضعف الضوابط الداخلية ونقص الرقابة وثقافة الفساد داخل الشركة. فشلت البيئة التنظيمية في اكتشاف ومعالجة سوء السلوك في الوقت المناسب.

من المسؤول

كان لاي شياومين، الرئيس السابق لشركة هوارونغ، مسؤولاً بشكل أساسي عن سوء السلوك. كما تورط العديد من المديرين التنفيذيين والمسؤولين الآخرين في الفضيحة.

الهفوات التي لوحظت

- الضوابط الداخلية: ضعف الضوابط الداخلية وغياب الرقابة.
- الرقابة التنظيمية: التدقيق والتدخل التنظيمي غير الفعال.
- المعايير الأخلاقية: انتشار ثقافة الفساد والسلوك غير الأخلاقي.

الإجراءات التنظيمية

- الإدانة: أدين لاي شياومين وحكم عليه بالإعدام بسبب جرائمه.
- الإصلاحات: تنفيذ ضوابط داخلية أكثر صرامة وتدابير لمكافحة الفساد.
- التحقيقات: التحقيقات مع المسؤولين والمديرين التنفيذيين الآخرين المتورطين.

الدروس المستفادة

- مكافحة الفساد: أهمية اتخاذ تدابير قوية لمكافحة الفساد وإنفاذها.
- الضوابط الداخلية: ضرورة وجود ضوابط ورقابة داخلية قوية.
- اليقظة التنظيمية: الحاجة إلى التدخل التنظيمي الاستباقي والتدقيق.

القضية 52: مجموعة إيفرغراند الصينية (الصين)، (2021)

خلفية الكيان

China Evergrande Group هي واحدة من أكبر مطوري العقارات في الصين، تأسست في عام 1996. تمتلك الشركة محفظة متنوعة، بما في ذلك العقارات السكنية والعقارات التجارية والعديد من المشاريع الأخرى.

نظرة عامة على القضية

تنطوي فضيحة Evergrande على أزمة ديون ضخمة للشركة، مما يؤدي إلى مخاوف بشأن التخلف المحتمل عن السداد وتأثيره على الاقتصاد العالمي. تراكمت على Evergrande أكثر من 300 مليار دولار من الالتزامات، مما أثار مخاوف من حدوث انهيار مالي.

الجدول الزمني للقضية

- **2020:** أصبحت إصدارات ديون Evergrande معروفة للجمهور، مما أثار مخاوف المستثمرين.
- **سبتمبر 2021:** تحذر Evergrande من أنها قد تتخلف عن سداد التزامات ديونها.
- **ديسمبر 2021:** تخلفت الشركة عن سداد ديونها، مما أدى إلى عدم استقرار السوق على نطاق واسع.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن القضية مع تدهور الوضع المالي لشركة Evergrande وكافحت للوفاء بالتزامات ديونها. كشفت الإفصاحات العامة والتدقيق التنظيمي عن مدى المشاكل المالية للشركة.

كيف حدث ذلك

أدى توسع Evergrande المفرط واعتمادها على تمويل الديون إلى التزاماتها الضخمة. أدى عجز الشركة عن توليد تدفق نقدي كاف لخدمة ديونها إلى تفاقم الأزمة.

لماذا حدث ذلك

حدثت الأزمة بسبب الإفراط في الاستدانة، والممارسات المالية المحفوفة بالمخاطر، والقرارات الإدارية

السيئة. كما ساهمت الرقابة التنظيمية والافتقار إلى الإدارة الفعالة للمخاطر في هذا الوضع.

من المسؤول

كانت الإدارة العليا لشركة Evergrande، بما في ذلك مؤسسها ورئيسها، Xu Jiayin، مسؤولة عن الممارسات المالية المحفوفة بالمخاطر وسوء الإدارة التي أدت إلى الأزمة.

الهفوات التي لوحظت

- إدارة المخاطر: عدم كفاية إدارة المخاطر والاعتماد المفرط على تمويل الديون.
- الرقابة التنظيمية: عدم كفاية الرقابة والتدخل التنظيمي.
- الممارسات المالية: التوسع المفرط والممارسات المالية المحفوفة بالمخاطر.

الإجراءات التنظيمية

- التدخل الحكومي: تدخلت السلطات الصينية لإدارة التداعيات ومنع المخاطر النظامية.
- إعادة هيكلة الديون: الجهود المبذولة لإعادة هيكلة ديون Evergrande وتحقيق الاستقرار في عملياتها.
- إصلاحات السوق: إصلاحات تنظيمية لتحسين الرقابة على القطاع العقاري.

الدروس المستفادة

- إدارة المخاطر: أهمية الإدارة الفعالة للمخاطر والممارسات المالية الحكيمة.
- الرقابة التنظيمية: الحاجة إلى رقابة وتدخل تنظيميين قويين.
- الحصافة المالية: ضرورة الممارسات المالية الحكيمة وتجنب الرافعة المالية المفرطة.

القضية 53: بترولبراس (البرازيل، 2014)

خلفية الكيان

بتروبراس، أو Petróleo Brasileiro S.A.، هي شركة برازيلية متعددة الجنسيات شبه عامة في صناعة البترول. تأسست في عام 1953، نمت لتصبح واحدة من أكبر منتجي النفط في العالم.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة بترولبراس، المعروفة أيضا باسم عملية غسيل السيارات، فسادا واسعا ومخططا لغسل الأموال. وتورط مسؤولون تنفيذيون رفيعو المستوى في بترولبراس، إلى جانب سياسيين وقادة أعمال، في مخططات رشوة ورشاوى تنطوي على عقود مع شركة النفط المملوكة للدولة.

الجدول الزمني للقضية

- **2014**: أطلقت السلطات البرازيلية عملية غسيل السيارات، للتحقيق في غسل الأموال في مغسلة سيارات في برازيليا.
- **2014-2016**: العديد من الاعتقالات والتهم ضد المديرين التنفيذيين لشركة بترولبراس والسياسيين وقادة الأعمال.
- **2017**: إدانة الرئيس السابق لويس إيناسيو لولا دا سيلفا والحكم عليه بالسجن.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن القضية من خلال التحقيق في غسل الأموال في مغسلة سيارات في برازيليا. أدى ذلك إلى اكتشاف شبكة واسعة من الفساد شملت بترولبراس والمقاولين والمسؤولين الحكوميين.

كيف حدث ذلك

منح المسؤولون التنفيذيون في بترولبراس عقودا مبالغ فيها لشركات البناء مقابل رشاوى. قامت هذه الشركات بتوجيه الأموال إلى السياسيين والمديرين التنفيذيين لشركة بترولبراس، مما أدى إلى إنشاء شبكة فساد ضخمة.

لماذا حدث ذلك

وقعت الفضيحة بسبب ثقافة الفساد داخل بترولبراس والنظام السياسي الأوسع. وسمح الافتقار إلى آليات فعالة للرقابة والمساءلة باستمرار الخطة لسنوات.

من المسؤول

كان كبار المسؤولين التنفيذيين في بترولبراس وشركات البناء والعديد من السياسيين مسؤولين عن مخطط الفساد. وتورطت شخصيات بارزة، بمن فيهم الرئيس السابق لويس إيناسيو لولا دا سيلفا.

التهفوات التي لوحظت

- **حوكمة الشركات:** ضعف حوكمة الشركات وانعدام المساءلة.
- **الرقابة التنظيمية:** الرقابة والإنفاذ التنظيميان غير الفعالين.
- **المعايير الأخلاقية:** انتشار ثقافة الفساد والسلوك غير الأخلاقي.

الإجراءات التنظيمية

- **الإدانات:** العديد من الإدانات وأحكام السجن للمتورطين.
- **الإصلاحات:** تنفيذ تدابير مكافحة الفساد وإصلاحات حوكمة الشركات.
- **الاسترداد:** الجهود المبذولة لاسترداد الأموال المختلسة وتعويض الأطراف المتضررة.

الدروس المستفادة

- **حوكمة الشركات:** أهمية حوكمة الشركات والمساءلة القوية.
- **مكافحة الفساد:** ضرورة اتخاذ تدابير قوية لمكافحة الفساد وإنفاذها.
- **اليقظة التنظيمية:** الحاجة إلى رقابة وتدخل تنظيميين يقظين.

القضية 54: شركة فالي (البرازيل، 2019)

خلفية الكيان

Vale S.A. هي شركة برازيلية متعددة الجنسيات تعمل في مجال المعادن والتعدين. تأسست في عام 1942، وهي واحدة من أكبر منتجي خام الحديد والنيكل في العالم.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة Vale الانهيار الكارثي لسد المخلفات في منجم Córrego do Feijão لخام الحديد في Brumadinho، البرازيل. وأسفرت الكارثة عن مقتل أكثر من 270 شخصا وتسببت في أضرار بيئية جسيمة.

الجدول الزمني للقضية

- **يناير 2019:** انهيار سد المخلفات في منجم Córrego do Feijão، مما أدى إلى إطلاق موجة هائلة من الطين ونفايات التعدين.
- **فبراير 2019:** السلطات البرازيلية تبدأ تحقيقات في الكارثة.
- **يناير 2020:** اتهم المسؤولون التنفيذيون في شركة Vale بالقتل والجرائم البيئية.

كيف تم الكشف عن القضية

كانت الكارثة واضحة على الفور حيث أدى انهيار السد إلى خسائر كبيرة في الأرواح وأضرار بيئية. كشفت التحقيقات عن إهمال وانتهاكات للسلامة من قبل شركة Vale.

كيف حدث ذلك

ونجم الانهيار عن أعطال هيكلية في سد المخلفات، التي لم تتم صيانتها أو رصدها بشكل صحيح. وكشفت التحقيقات أن شركة فالي تجاهلت تحذيرات السلامة وفشلت في اتخاذ الاحتياطات اللازمة.

لماذا حدث ذلك

وقعت الكارثة بسبب الإهمال ونقص الصيانة المناسبة وعدم كفاية تدابير السلامة. أعطت Vale الأولوية للإنتاج والأرباح على اعتبارات السلامة والبيئة.

من المسؤول

كان كبار المسؤولين التنفيذيين والمديرين في Vale مسؤولين عن الإهمال وانتهاكات السلامة. كما تعرضت الهيئات التنظيمية لانتقادات لعدم فرض معايير سلامة أكثر صرامة.

الهفوات التي لوحظت

- معايير السلامة: عدم الالتزام بمعايير السلامة وصيانة السد.
- الرقابة التنظيمية: عدم كفاية الإنفاذ والرقابة التنظيمية.
- مسؤولية الشركات: عدم وجود مسؤولية الشركات والمساءلة.

الإجراءات التنظيمية

- التهم: اتهم المسؤولون التنفيذيون في شركة Vale بالقتل والجرائم البيئية.
- الغرامات والعقوبات: غرامات وعقوبات كبيرة مفروضة على Vale.
- الإصلاحات: تنفيذ معايير سلامة أكثر صرامة وإصلاحات تنظيمية.

الدروس المستفادة

- الامتثال للسلامة: أهمية الالتزام الصارم بمعايير السلامة والصيانة.
- مساءلة الشركات: ضرورة مسؤولية الشركات والمساءلة.
- اليقظة التنظيمية: الحاجة إلى الإنفاذ والرقابة التنظيمية اليقظة.

القضية 55: أودبريشت (البرازيل، 2014)

خلفية الكيان

Odebrecht S.A. هي تكتل برازيلي في مجالات الهندسة والبناء والكيمائيات والبتروكيمياويات. تأسست في عام 1944، وأصبحت واحدة من أكبر شركات الهندسة والبناء في أمريكا اللاتينية.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة أودبريشت، وهي جزء من عملية غسيل السيارات، خطة رشوة وفساد واسعة النطاق. دفع المسؤولون التنفيذيون في أودبريشت رشاوى للسياسيين والمسؤولين الحكوميين مقابل عقود مربحة ومعاملة تفضيلية.

الجدول الزمني للقضية

- **2014**: أطلقت السلطات البرازيلية عملية غسيل السيارات للتحقيق في الفساد في بتروبراس.
- **2015**: اعتقال مارسيلو أودبريشت، الرئيس التنفيذي لشركة أودبريشت.
- **2016**: إدانة مارسيلو أودبريشت والحكم عليه بالسجن لمدة 19 عاما.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن القضية من خلال التحقيقات في الفساد في بتروبراس، مما أدى إلى اكتشاف شبكة الرشوة الواسعة لشركة أودبريشت. وكشفت شهادات المبلغين عن المخالفات وصفقات الإقرار بالذنب مدى الفساد.

كيف حدث ذلك

دفع المسؤولون التنفيذيون في أودبريشت رشاوى لتأمين العقود والمعاملة التفضيلية من السياسيين والمسؤولين الحكوميين. احتفظت الشركة بقسم منفصل فقط لإدارة مدفوعات الرشوة.

لماذا حدث ذلك

حدثت الفضيحة بسبب ثقافة الفساد والافتقار إلى المعايير الأخلاقية داخل الشركة. ولم تكن الرقابة التنظيمية كافية للكشف عن الأنشطة غير المشروعة ومنعها.

من المسؤول

كان مارسيلو أودبريشت، الرئيس التنفيذي، والعديد من كبار المسؤولين التنفيذيين الآخرين مسؤولين عن تنظيم مخطط الرشوة. كما تورط العديد من السياسيين والمسؤولين.

الهدفوات التي لوحظت

- **حوكمة الشركات:** ضعف حوكمة الشركات وانعدام المساءلة.
- **الرقابة التنظيمية:** الرقابة والإنفاذ التنظيميان غير الفعالين.
- **المعايير الأخلاقية:** انتشار ثقافة الفساد والسلوك غير الأخلاقي.

الإجراءات التنظيمية

- **الإدانات:** العديد من الإدانات وأحكام السجن للمتورطين.
- **الغرامات والعقوبات:** غرامات وعقوبات كبيرة مفروضة على أودبريشت.
- **الإصلاحات:** تنفيذ تدابير مكافحة الفساد وإصلاحات حوكمة الشركات.

الدروس المستفادة

- **حوكمة الشركات:** أهمية حوكمة الشركات والمساءلة القوية.
- **مكافحة الفساد:** ضرورة اتخاذ تدابير قوية لمكافحة الفساد وإنفاذها.
- **اليقظة التنظيمية:** الحاجة إلى رقابة وتدخل تنظيميين يقظين.

القضية 56: براسكيم (البرازيل، 2016)

خلفية الكيان

Braskem هي شركة بتروكيماويات برازيلية تأسست عام 2002. وهي أكبر منتج لراتنجات اللدائن الحرارية في الأمريكتين وتعمل في الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية.

نظرة عامة على القضية

تتشابك فضيحة براسكيم مع قضية فساد أودبريشت، حيث كان براسكيم جزءا من مجموعة أودبريشت. تورطت الشركة في مخطط رشوة وفساد حيث دفعت رشاوى للسياسيين والمسؤولين لتأمين صفقات تجارية مواتية.

الجدول الزمني للقضية

- 2014: التحقيقات في بتروبراس تكشف عن صلات مع براسكيم.
- 2015: تورط المديرين التنفيذيين لشركة Braskem في التحقيق في عملية غسل السيارات.
- 2016: وافق براسكيم على دفع 957 مليون دولار كغرامات لتسوية تهمة الفساد.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن القضية خلال التحقيق في عملية غسل السيارات، والتي ركزت في البداية على بتروبراس ولكنها توسعت لتشمل شركات أخرى متورطة في شبكة الفساد، بما في ذلك Braskem.

كيف حدث ذلك

دفع المسؤولون التنفيذيون في Braskem رشاوى لتأمين عقود مواتية ومزايا تجارية. استخدمت الشركة الأموال غير المشروعة للتأثير على السياسيين والمسؤولين الحكوميين، مما يضمن ظروفًا مفيدة لعملياتها.

لماذا حدث ذلك

وقعت الفضيحة بسبب الفساد النظامي داخل مجموعة أودبريشت، وضعف حوكمة الشركات، والافتقار إلى الرقابة الفعالة. كان تورط Braskem في مخطط الفساد مدفوعا بالرغبة في اكتساب مزايا تنافسية.

من المسؤل

كان كبار المسؤلين التنفيذيين في Braskem و Odebrecht مسؤلين عن تنظيم مخطط الرشوة. المسؤلون الحكوميون والسياسيون الذين قبلوا الرشوى كانوا مذنبين أيضا.

الهفوات التي لوحظت

- حوكمة الشركات: ضعف حوكمة الشركات والمساءلة داخل Braskem.
- المعايير الأخلاقية: ثقافة متفشية من الفساد والسلوك غير الأخلاقي.
- الرقابة التنظيمية: التدقيق والتدخل التنظيمي غير الفعال.

الإجراءات التنظيمية

- الغرامات والعقوبات: وافق براسكيم على دفع 957 مليون دولار كغرامات لتسوية التهم.
- إصلاحات الشركات: تنفيذ إصلاحات حوكمة الشركات وتدابير مكافحة الفساد.
- الإجراءات القانونية: الإجراءات القانونية ضد المديرين التنفيذيين والمسؤلين المعنيين.

الدروس المستفادة

- حوكمة الشركات: أهمية وجود حوكمة قوية للشركات وآليات المساءلة.
- مكافحة الفساد: ضرورة وجود سياسات صارمة لمكافحة الفساد وإنفاذها.
- المعايير الأخلاقية: الحاجة إلى ثقافة أخلاقية قوية داخل المنظمات.

القضية 57: سمير (المغرب، 2015)

خلفية الكيان

كانت الشركة المغربية لصناعة رافيناج (SAMIR) مصفاة النفط الوحيدة في المغرب، وتقع في المحمدية. تأسست في عام 1959، ولعبت دورا حاسما في قطاع الطاقة في المغرب حتى توقفت عملياتها في عام 2015.

نظرة عامة على القضية

واجهت سمير أزمة مالية حادة بسبب سوء الإدارة والفساد والديون المتزايدة. أدى عدم قدرة الشركة على سداد دائئنها إلى تصفيتها وتعليق عمليات التكرير.

الجدول الزمني للقضية

- 2015: توقف سمير عن عمليات التكرير بسبب صعوبات مالية.
- 2016: محكمة مغربية تأمر بتصفية سمير.
- 2018: استمرت الجهود المبذولة للعثور على مشترين لأصول SAMIR دون نجاح.

كيف تم الكشف عن القضية

أصبحت الأزمة واضحة عندما أوقفت SAMIR عملياتها ولم تتمكن من سداد دائئنها. كشفت التحقيقات عن سوء إدارة مالية كبير وفساد داخل الشركة.

كيف حدث ذلك

كان سبب سقوط سمير هو سوء الإدارة المالية، بما في ذلك الاقتراض المفرط، وعدم الاستثمار في التحديثات الضرورية، والممارسات الفاسدة. أدت ديون الشركة المتزايدة وعدم قدرتها على توليد إيرادات كافية إلى انهيارها المالي.

لماذا حدث ذلك

كانت الأزمة بسبب سوء القرارات الإدارية، ونقص الرقابة المالية، والممارسات الفاسدة. فشل الإطار التنظيمي في اكتشاف ومعالجة القضايا المتزايدة داخل SAMIR.

من المسؤول

كانت الإدارة العليا والتنفيذيون في SAMIR مسؤولين عن سوء الإدارة والممارسات الفاسدة. كما تعرضت الهيئات التنظيمية لانتقادات بسبب افتقارها إلى الرقابة.

الهفوات التي لوحظت

- الإدارة المالية: سوء الإدارة المالية والإفراط في الاقتراض.
- حوكمة الشركات: الافتقار إلى حوكمة الشركات الفعالة والمساءلة.
- الرقابة التنظيمية: عدم كفاية الرقابة والتدخل التنظيمي.

الإجراءات التنظيمية

- التصفية: محكمة مغربية تأمر بتصفية سمير.
- التحقيقات: التحقيقات في تصرفات إدارة سمير.
- الإصلاحات: الجهود المبذولة لتحسين الرقابة التنظيمية في قطاع الطاقة.

الدروس المستفادة

- الرقابة المالية: أهمية الرقابة والإدارة المالية الصارمة.
- حوكمة الشركات: ضرورة وجود حوكمة قوية للشركات والمساءلة.
- اليقظة التنظيمية: الحاجة إلى الإشراف والتدخل التنظيمي الاستباقي.

الحالة 58: تحالف GFG (المملكة المتحدة، 2021)

خلفية الكيان

GFG Alliance هي مجموعة دولية من الشركات التي أسسها سانجيف جوبتا، وتشمل المعادن والتعدين والطاقة والخدمات المالية. تعمل المجموعة في العديد من البلدان ولديها استثمارات كبيرة في صناعة الصلب.

نظرة عامة على القضية

ظهرت فضيحة تحالف GFG من المخالفات المالية وانهايار المقرض الرئيسي، Greensill Capital. واجهت المجموعة تدقيقاً بشأن ممارساتها المالية، مما أدى إلى تحقيقات وإجراءات قانونية.

الجدول الزمني للقضية

- مارس 2021: انهايار جرينسيل كابيتال، مما تسبب في صعوبات مالية لتحالف جي إف جي.
- أبريل 2021: يواجه تحالف GFG تحقيقات من قبل مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة (SFO) في المملكة المتحدة.
- 2021-2022: التحديات القانونية والمالية حيث يحاول تحالف GFG إعادة هيكلة عملياته.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن القضية بعد انهايار Greensill Capital، التي قدمت التمويل لتحالف GFG. كشف عدم الاستقرار المالي لجرينسيل عن مدى اعتماد GFG على خدماتها وكشف المخالفات المالية.

كيف حدث ذلك

انخرط تحالف GFG في ترتيبات مالية معقدة واعتمد بشكل كبير على Greensill للحصول على التمويل. أدى انهايار جرينسيل إلى تعطيل هذه التدفقات المالية، مما أدى إلى مشاكل السيولة والكشف عن سوء الإدارة المالية.

لماذا حدث ذلك

حدثت الأزمة بسبب الممارسات المالية المتهورة، والافتقار إلى الشفافية، والاعتماد المفرط على ممول واحد. كما فشلت الهيئات التنظيمية في اكتشاف القضايا الأساسية ومعالجتها في الوقت المناسب.

من المسؤول

كان سانجيف جوبتا وكبار المسؤولين التنفيذيين في GFG Alliance مسؤولين عن الممارسات المالية التي أدت إلى الأزمة. كما لعبت إدارة جرينسيل كابيتال دورا مهما في الترتيبات المالية.

الهدفوات التي لوحظت

- الممارسات المالية: الممارسات المالية المفرطة وغير الشفافة.
- حوكمة الشركات: ضعف حوكمة الشركات والمساءلة.
- الرقابة التنظيمية: عدم كفاية الرقابة والتدخل التنظيمي.

الإجراءات التنظيمية

- التحقيقات: تحقيق مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة (SFO) في الممارسات المالية لشركة GFG Alliance.
- الإجراءات القانونية: الإجراءات القانونية والجهود المبذولة لاسترداد الأموال.
- الإصلاحات: يدعو إلى إجراء إصلاحات تنظيمية لتحسين الرقابة على الترتيبات المالية المعقدة.

الدروس المستفادة

- الشفافية المالية: أهمية الشفافية في الممارسات والترتيبات المالية.
- حوكمة الشركات: ضرورة وجود حوكمة قوية للشركات والمساءلة.
- اليقظة التنظيمية: الحاجة إلى الإشراف والتدخل التنظيمي الاستباقي.

القضية 59: موساك فونسيكا (بنما، 2016)

خلفية الكيان

كانت موساك فونسيكا شركة محاماة بنمية ومزود خدمات الشركات تأسست في عام 1977. وهي متخصصة في القانون التجاري، وخدمات الائتمان، واستشارات المستثمرين، وهياكل الأعمال الدولية.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة موساك فونسيكا، المعروفة أيضا باسم أوراق بنما، تسريب 11.5 مليون وثيقة تكشف كيف ساعدت الشركة العملاء على الانخراط في التهرب الضريبي وغسل الأموال وغيرها من الأنشطة غير المشروعة من خلال إنشاء كيانات خارجية.

الجدول الزمني للقضية

- أبريل 2016: تم تسريب أوراق بنما، وكشفت عن أنشطة موساك فونسيكا.
- أبريل 2016: إطلاق تحقيقات عالمية في عملاء الشركة وتعاملاتهم الخارجية.
- مارس 2018: أعلنت موساك فونسيكا عن إغلاقها بسبب الإضرار بالسمعة والقضايا القانونية.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن القضية من خلال تسريب هائل للبيانات من قبل مصدر مجهول، والذي قدم الوثائق إلى الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين (ICIJ). كشف التسريب عن استخدام واسع النطاق للكيانات الخارجية للقيام بأنشطة غير قانونية.

كيف حدث ذلك

أنشأت Mossack Fonseca وأدارت كيانات خارجية للعملاء، مما مكّنهم من إخفاء الأصول والتهرب من الضرائب وغسل الأموال. استغلت الشركة الثغرات في اللوائح الدولية لتسهيل هذه الأنشطة.

لماذا حدث ذلك

وقعت الفضيحة بسبب ضعف اللوائح الدولية، وانعدام الشفافية، واستعداد الشركة للانخراط في ممارسات غير أخلاقية. فشلت الهيئات التنظيمية في اكتشاف هذه الأنشطة ومعالجتها بشكل فعال.

من المسؤول

كان رامون فونسيكا ويورغن موساك، مؤسسا الشركة، مسؤولين عن العمليات. كما تورط العديد من العملاء، بمن فيهم السياسيون ورجال الأعمال والمجرمون، في الأنشطة غير المشروعة.

الهدفوات التي لوحظت

- الرقابة التنظيمية: عدم كفاية التدقيق التنظيمي للأنشطة الخارجية.
- مسؤولية الشركات: الافتقار إلى مسؤولية الشركات والمعايير الأخلاقية.
- التنسيق الدولي: ضعف التنسيق الدولي وإنفاذ اللوائح.

الإجراءات التنظيمية

- التحقيقات: تحقيقات عالمية في عملاء موساك فونسيكا وتعاملاتهم الخارجية.
- الإجراءات القانونية: الإجراءات القانونية ضد الشركة وعملائها.
- الإصلاحات: يدعو إلى إجراء إصلاحات لتحسين الشفافية وتنظيم الأنشطة المالية الخارجية.

الدروس المستفادة

- الشفافية: أهمية الشفافية في الممارسات المالية والشركات.
- التعاون الدولي: ضرورة التعاون والتنسيق الدوليين في مجال إنفاذ اللوائح التنظيمية.
- أخلاقيات الشركات: الحاجة إلى معايير أخلاقية قوية ومسؤولية الشركات.

القضية 60: فيمبلكوم (روسيا، 2016)

خلفية الكيان

VimpelCom، المعروفة الآن باسم VEON، هي شركة اتصالات متعددة الجنسيات تأسست في عام 1992 ومقرها في أمستردام، هولندا. وهي توفر خدمات الاتصالات في العديد من البلدان وهي واحدة من أكبر مشغلي شبكات الهاتف المحمول في العالم.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة VimpelCom مخطط رشوة ضخم حيث دفعت الشركة رشاًوى بقيمة 114 مليون دولار لتأمين الأعمال التجارية في أوزبكستان. تم دفع الرشاًوى لابنة الرئيس الأوزبكي، إسلام كريموف، للدخول والعمل في سوق الاتصالات الأوزبكي.

الجدول الزمني للقضية

- 2015: بدء التحقيقات في أنشطة VimpelCom في أوزبكستان.
- فبراير 2016: وافقت VimpelCom على دفع 795 مليون دولار لتسوية التهم مع السلطات الأمريكية والهولندية.
- 2017: التدقيق القانوني والتنظيمي لممارسات VimpelCom التجارية.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن القضية من خلال التحقيقات التي أجرتها السلطات الأمريكية والهولندية في المدفوعات المشبوهة التي قدمتها VimpelCom إلى غولنارا كريموفا، ابنة الرئيس الأوزبكي. وكشفت التحقيقات عن رشوة وفساد واسع النطاق.

كيف حدث ذلك

قدمت VimpelCom مدفوعات إلى كريموفا للدخول إلى سوق الاتصالات الأوزبكية. كانت المدفوعات مقنعة كنفقات تجارية مشروعة ولكنها كانت في الواقع رشاًوى لتأمين مزايا تنظيمية وتجارية.

لماذا حدث ذلك

حدث مخطط الرشوة بسبب بيئة الأعمال الفاسدة في أوزبكستان واستعداد VimpelCom للانخراط في ممارسات غير أخلاقية لتوسيع وجودها في السوق. وأدى عدم وجود ضوابط داخلية قوية إلى تيسير

الأنشطة غير المشروعة.

من المسؤول

كان كبار المسؤولين التنفيذيين في VimpelCom و Gulnara Karimova مسؤولين عن مخطط الرشوة. كما تورطت الهيئات التنظيمية في أوزبكستان في الفشل في منع الفساد.

الهفوات التي لوحظت

- حوكمة الشركات: ضعف حوكمة الشركات وانعدام المساءلة.
- المعايير الأخلاقية: ثقافة متفشية من الفساد والسلوك غير الأخلاقي.
- الرقابة التنظيمية: التدقيق والإنفاذ التنظيميان غير الفعالين.

الإجراءات التنظيمية

- الغرامات والعقوبات: وافقت VimpelCom على دفع غرامات بقيمة 795 مليون دولار لتسوية الرسوم.
- إصلاحات الشركات: تنفيذ تدابير مكافحة الفساد وإصلاحات حوكمة الشركات.
- الإجراءات القانونية: الإجراءات القانونية ضد المديرين التنفيذيين والمسؤولين المعنيين.

الدروس المستفادة

- حوكمة الشركات: أهمية حوكمة الشركات والمساءلة القوية.
- مكافحة الفساد: ضرورة وجود سياسات صارمة لمكافحة الفساد وإنفاذها.
- اليقظة التنظيمية: الحاجة إلى رقابة وتدخّل تنظيميين يقظين.

القضية 61: شركة دويتشه تليكوم (ألمانيا، 2006)

خلفية الكيان

Deutsche Telekom هي شركة اتصالات ألمانية تأسست عام 1995. وهي واحدة من أكبر مزودي الاتصالات في أوروبا وتعمل في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة دويتشه تليكوم سلسلة من قضايا الرشوة والفساد حيث دفع المسؤولون التنفيذيون للشركة رشاوى لتأمين عقود وصفقات تجارية في بلدان متعددة، بما في ذلك المجر ومقدونيا والجبل الأسود.

الجدول الزمني للقضية

- 2006: ظهور مزاعم الرشوة والفساد.
- 2007: بدء التحقيقات في أنشطة دويتشه تليكوم في المجر ومقدونيا والجبل الأسود.
- 2011: وافقت دويتشه تليكوم على دفع 95 مليون دولار لتسوية تهمة الرشوة مع السلطات الأمريكية.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن القضية من خلال تقارير المبلغين عن المخالفات والتحقيقات التي أجرتها السلطات الأمريكية في الممارسات التجارية الأجنبية لشركة Deutsche Telekom. وكشفت التحقيقات عن رشوة وفساد واسع النطاق لتأمين العقود.

كيف حدث ذلك

دفع المسؤولون التنفيذيون في دويتشه تليكوم رشاوى لمسؤولين حكوميين وسياسيين لتأمين عقود ومعاملة تفضيلية في مختلف البلدان. تم إخفاء الرشاوى على أنها نفقات تجارية مشروعة.

لماذا حدث ذلك

حدث مخطط الرشوة بسبب ثقافة الفساد ورغبة الشركة في توسيع وجودها في السوق من خلال وسائل غير أخلاقية. وأدى ضعف الضوابط والرقابة الداخلية إلى تيسير الأنشطة غير المشروعة.

من المسؤول

وكان كبار المسؤولين التنفيذيين في دويتشه تليكوم والمسؤولين الحكوميين في البلدان المعنية مسؤولين عن مخطط الرشوة. وتعرضت الهيئات التنظيمية لانتقادات لفشلها في الكشف عن الفساد ومنعه.

الهفوات التي لوحظت

- **حوكمة الشركات:** ضعف حوكمة الشركات وانعدام المساءلة.
- **المعايير الأخلاقية:** ثقافة متفشية من الفساد والسلوك غير الأخلاقي.
- **الرقابة التنظيمية:** التدقيق والإنفاذ التنظيميان غير الفعالين.

الإجراءات التنظيمية

- **العقوبات والعقوبات:** وافقت دويتشه تليكوم على دفع 95 مليون دولار لتسوية الرسوم.
- **إصلاحات الشركات:** تنفيذ تدابير مكافحة الفساد وإصلاحات حوكمة الشركات.
- **الإجراءات القانونية:** الإجراءات القانونية ضد المديرين التنفيذيين والمسؤولين المعنيين.

الدروس المستفادة

- **حوكمة الشركات:** أهمية حوكمة الشركات والمساءلة القوية.
- **مكافحة الفساد:** ضرورة وجود سياسات صارمة لمكافحة الفساد وإنفاذها.
- **اليقظة التنظيمية:** الحاجة إلى رقابة وتدخّل تنظيميين يقظين.

القضية 62: شركة رويال داتش شل (هولندا/ المملكة المتحدة، 2004)

خلفية الكيان

رويال داتش شل، المعروفة باسم شل، هي شركة نفط وغاز متعددة الجنسيات مقرها في لاهاي، هولندا، وأدرجت في المملكة المتحدة. تأسست شل في عام 1907، وهي واحدة من أكبر شركات النفط في العالم.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة رويال داتش شل المبالغة في تقدير احتياطات النفط المؤكدة للشركة بنحو 4.5 مليار برميل، والتي بلغت حوالي 25٪ من إجمالي احتياطاتها. أثر هذا التحريف بشكل كبير على سعر سهم الشركة وثقة المستثمرين.

الجدول الزمني للقضية

- 2001-2003: بدأت شل في المبالغة في تقدير احتياطاتها النفطية.
- يناير 2004: أعلنت شركة شل عن تخفيض احتياطاتها المبلغ عنها بمقدار 3.9 مليار برميل.
- فبراير 2004: تخفيضات إضافية ترفع إجمالي المبالغة إلى 4.5 مليار برميل.
- مارس 2004: استقالة رئيس مجلس إدارة شل، السير فيليب واتس.
- نيسان/أبريل 2004: مزيد من الاستقالات التنفيذية والتحقيقات الداخلية.
- 2004: شل تدفع 150 مليون دولار كغرامات لتسوية الرسوم التنظيمية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن القضية داخليا عندما راجع كبار المسؤولين التنفيذيين ممارسات الإبلاغ عن احتياطات الشركة. أدت هذه المراجعة الداخلية إلى إفصاحات عامة وتحقيقات تنظيمية لاحقة.

كيف حدث ذلك

حدثت المبالغة بسبب الضغط على المديرين التنفيذيين لشركة شل للحفاظ على مستويات الاحتياطي وتلبية توقعات السوق. وأدى هذا الضغط إلى التلاعب بتقديرات الاحتياطي وعدم كفاية الضوابط الداخلية.

لماذا حدث ذلك

وشملت الأسباب الرئيسية للمبالغة الرغبة في تضخيم القيمة السوقية لشركة شل وثقة المستثمرين، إلى جانب عدم كفاية حوكمة الشركات وآليات الرقابة.

من المسؤول

وحمل كبار المسؤولين التنفيذيين، بمن فيهم رئيس مجلس الإدارة السير فيليب واتس والمدير المالي جوديث بوينتون، المسؤولية عن المبالغة والتداعيات اللاحقة.

الهدفوات التي لوحظت

- حوكمة الشركات: عدم كفاية الرقابة والمساءلة داخل الشركة.
- الضوابط الداخلية: ضعف الضوابط الداخلية وممارسات التدقيق.
- المعايير الأخلاقية: الضغط لتلبية توقعات السوق مما يؤدي إلى سلوك غير أخلاقي.

الإجراءات التنظيمية

- الغرامات: دفعت شل غرامات بقيمة 150 مليون دولار لتسوية التهم مع لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) وهيئة الخدمات المالية البريطانية (FSA).
- الإصلاحات: تنفيذ معايير أكثر صرامة للإبلاغ والتدقيق.
- التغييرات التنفيذية: استقالة واستبدال كبار التنفيذيين.

الدروس المستفادة

- الشفافية: أهمية ممارسات الإبلاغ الشفافة والدقيقة.
- حوكمة الشركات: تعزيز حوكمة الشركات لضمان المساءلة.
- الضوابط الداخلية: الحاجة إلى ضوابط داخلية قوية وعمليات تدقيق منتظمة.

القضية 63: بنك باركليز (المملكة المتحدة، 2012)

خلفية الكيان

باركليز هو بنك استثماري بريطاني متعدد الجنسيات وشركة خدمات مالية، ومقره في لندن. تأسس بنك باركليز في عام 1690، وهو واحد من أكبر وأقدم البنوك في العالم، حيث يقدم مجموعة واسعة من الخدمات المالية.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة باركليز التلاعب بسعر الفائدة المعروض بين بنوك لندن (LIBOR) من قبل المتداولين للاستفادة من التداولات وخلق تصور خاطئ عن الصحة المالية للبنك. أثر هذا التلاعب على أسعار الفائدة في جميع أنحاء العالم.

الجدول الزمني للقضية

- 2005-2009: بدأ متداولو باركليز في التلاعب بأسعار الليبور.
- 2012: التحقيقات تكشف عن التلاعب.
- يونيو 2012: تغريم باركليز 450 مليون دولار من قبل المنظمين في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.
- يوليو 2012: استقالة الرئيس التنفيذي لبنك باركليز بوب دايموند.
- 2012-2013: التحقيقات والإجراءات القانونية.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن القضية من خلال التحقيقات التي أجرتها لجنة تداول السلع الآجلة الأمريكية (CFTC) وهيئة الخدمات المالية البريطانية (FSA)، والتي كشفت عن اتصالات مكثفة بين المتداولين حول التلاعب بأسعار الليبور.

كيف حدث ذلك

قدم متداولو باركليز أسعار ليبور زائفة لصالح مراكزهم التجارية وإعطاء الانطباع بأن باركليز كان أكثر صحة من الناحية المالية مما كان عليه في الواقع. وقد تيسر ذلك بسبب ضعف الرقابة والضوابط الداخلية.

لماذا حدث ذلك

وشملت الأسباب الرئيسية دوافع الربح والضغط التنافسي والثقافة التي تتسامح مع السلوك غير الأخلاقي. وساهم أيضا في ذلك الافتقار إلى الرقابة التنظيمية الصارمة.

من المسؤول

تم تحميل كبار المسؤولين التنفيذيين، بما في ذلك الرئيس التنفيذي بوب دايموند، والعديد من المتداولين المسؤولية. تم انتقاد الهيئات التنظيمية لفشلها في اكتشاف التلاعب في وقت سابق.

الهفوات التي لوحظت

- حوكمة الشركات: عدم كفاية الرقابة والمساءلة.
- المعايير الأخلاقية: ثقافة السلوك غير الأخلاقي والدوافع المدفوعة بالربح.
- الرقابة التنظيمية: التدقيق والإنفاذ التنظيميان غير الفعالين.

الإجراءات التنظيمية

- الغرامات: دفع بنك باركليز 450 مليون دولار كغرامات للمنظمين في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.
- الإصلاحات: إدخال لوائح أكثر صرامة لعمليات تحديد الأسعار.
- التغييرات التنفيذية: استقالة كبار المسؤولين التنفيذيين، بمن فيهم الرئيس التنفيذي.

الدروس المستفادة

- التدقيق التنظيمي: أهمية الرقابة التنظيمية الصارمة.
- أخلاقيات الشركات: الحاجة إلى معايير أخلاقية قوية وثقافة الشركات.
- عناصر التحكم الداخلية: ضرورة وجود عناصر تحكم داخلية وآليات للمساءلة.

القضية 64: HSBC (المملكة المتحدة، 2012)

خلفية الكيان

HSBC Holdings plc هو بنك استثماري بريطاني متعدد الجنسيات وشركة خدمات مالية، ومقره في لندن. تأسس HSBC في عام 1865، وهو واحد من أكبر مؤسسات الخدمات المصرفية والمالية في العالم.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة HSBC فشل البنك في تنفيذ ضوابط كافية لمكافحة غسل الأموال (AML)، والتي سمحت لعصابات المخدرات والإرهابيين والدول المارقة بغسل مليارات الدولارات من خلال حساباته.

الجدول الزمني للقضية

- **2006-2010**: فشلت ضوابط مكافحة غسل الأموال لدى HSBC في الكشف عن غسل الأموال ومنعه.
- **2012**: اللجنة الفرعية الدائمة للتحقيقات في مجلس الشيوخ الأمريكي تصدر تقريراً عن إخفاقات HSBC في مكافحة غسل الأموال.
- **ديسمبر 2012**: HSBC يوافق على دفع غرامات بقيمة 1.9 مليار دولار لتسوية الرسوم الأمريكية.
- **2013**: أبرم HSBC اتفاقية مقاضاة مؤجلة مع وزارة العدل الأمريكية.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن القضية من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة الفرعية الدائمة للتحقيقات في مجلس الشيوخ الأمريكي، والتي فصلت إخفاقات HSBC في مكافحة غسل الأموال ودورها في تسهيل غسل الأموال لعصابات المخدرات والمنظمات الإجرامية الأخرى.

كيف حدث ذلك

فشل HSBC في تنفيذ ضوابط كافية لمكافحة غسل الأموال، مما سمح للمعاملات المشبوهة بعدم اكتشافها. كانت إدارة الامتثال في البنك تعاني من نقص الموارد وغير فعالة، وكان هناك نقص في الرقابة والمساءلة.

لماذا حدث ذلك

وشملت الأسباب الرئيسية عدم الالتزام بالامتثال لمكافحة غسل الأموال، وعدم كفاية الموارد لإدارة الامتثال، والتركيز على الربحية على الالتزام التنظيمي.

من المسؤول

وحمل كبار المسؤولين التنفيذيين ومسؤولي الامتثال في HSBC المسؤولية عن الإخفاقات. كما تعرض البنك كمؤسسة لانتقادات بسبب قضاياها النظامية.

الهدفوات التي لوحظت

- الامتثال لمكافحة غسل الأموال: عدم كفاية ضوابط وموارد مكافحة غسل الأموال.
- حوكمة الشركات: ضعف آليات الرقابة والمساءلة.
- المعايير الأخلاقية: التركيز على الربحية على الامتثال التنظيمي.

الإجراءات التنظيمية

- الغرامات: دفع HSBC غرامات بقيمة 1.9 مليار دولار لتسوية الرسوم الأمريكية.
- اتفاقية المقاضاة المؤجلة: أبرم HSBC اتفاقية مقاضاة مؤجلة مع وزارة العدل الأمريكية، ووافق على تحسين ضوابط مكافحة غسل الأموال.
- الإصلاحات: تنفيذ تدابير معززة للامتثال لمكافحة غسل الأموال والرقابة عليها.

الدروس المستفادة

- ضوابط مكافحة غسل الأموال: أهمية وجود ضوابط وموارد قوية لمكافحة غسل الأموال.
- حوكمة الشركات: الحاجة إلى آليات قوية للرقابة والمساءلة.
- الامتثال التنظيمي: ضرورة إعطاء الأولوية للامتثال التنظيمي على الربحية.

القضية 65: UBS (سويسرا، 2008)

خلفية الكيان

UBS Group AG هي شركة سويسرية متعددة الجنسيات للخدمات الاستثمارية والخدمات المالية تأسست عام 1862. يقع المقر الرئيسي ل UBS في زيورخ وبازل، وهو أحد أكبر البنوك وأكثرها نفوذا في العالم.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة UBS مخططا واسع النطاق للتهرب الضريبي حيث ساعد البنك العملاء الأمريكيين على التهرب من الضرائب عن طريق إخفاء أصولهم في حسابات سويسرية. اعترف UBS بالمشاركة في الأنشطة غير القانونية وواجه عقوبات كبيرة.

الجدول الزمني للقضية

- **2002-2007: UBS** يساعد العملاء الأمريكيين على التهرب من الضرائب عن طريق إخفاء الأصول.
- **2008:** السلطات الأمريكية تبدأ تحقيقات في ممارسات التهرب الضريبي لبنك يو بي إس.
- **فبراير 2009:** وافق UBS على دفع غرامات بقيمة 780 مليون دولار وتقديم معلومات الحساب إلى السلطات الأمريكية.
- **2010:** كشف UBS عن تفاصيل حسابات 4,450 عميل أمريكي إلى دائرة الإيرادات الداخلية الأمريكية (IRS).

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن القضية من خلال التحقيقات التي أجرتها وزارة العدل الأمريكية (DOJ) ومصصلحة الضرائب، مع المعلومات التي قدمها أحد المبلغين عن المخالفات، برادلي بيركنفيلد، وهو مصرفي سابق في UBS.

كيف حدث ذلك

طلب مصرفيو UBS بنشاط من العملاء الأمريكيين فتح حسابات سويسرية وإخفاء أصولهم عن مصلحة الضرائب. وقدموا خدمات ونصائح حول كيفية التهرب من الضرائب الأمريكية، مستخدمين قوانين السرية في سويسرا لصالحهم.

لماذا حدث ذلك

وشملت الأسباب الرئيسية السعي وراء الربح من خلال العملاء ذوي الملاءة المالية العالية، وهي ثقافة تعطي الأولوية لسرية العملاء، وضعف إنفاذ قوانين الضرائب الدولية.

من المسؤول

وتحمل كبار المسؤولين التنفيذيين والمصرفيين في بنك يو بي إس المسؤولية. واجه البنك انتقادات مؤسسية بسبب القضايا النظامية التي سمحت باستمرار ممارسات التهرب الضريبي.

الهدفوات التي لوحظت

- حوكمة الشركات: غياب الرقابة والمساءلة داخل UBS.
- المعايير الأخلاقية: الانخراط في ممارسات غير أخلاقية من أجل الربح.
- الامتثال التنظيمي: عدم الالتزام بالقوانين واللوائح الضريبية الدولية.

الإجراءات التنظيمية

- الغرامات: دفع UBS 780 مليون دولار كغرامات للحكومة الأمريكية.
- إفصاحات الحساب: قدم UBS تفاصيل حسابات 4,450 عميل أمريكي إلى مصلحة الضرائب.
- الإصلاحات: تنفيذ تدابير امتثال أقوى والتعاون مع السلطات الضريبية.

الدروس المستفادة

- الالتزام الدولي: أهمية الالتزام بالقوانين واللوائح الضريبية الدولية.
- حوكمة الشركات: ضرورة وجود آليات قوية للرقابة والمساءلة.
- الممارسات الأخلاقية: الالتزام بالممارسات الأخلاقية على الدوافع المدفوعة بالربح.

القضية 66: شركة بورش (ألمانيا، 2008)

خلفية الكيان

Porsche SE هي شركة ألمانية متعددة الجنسيات لتصنيع السيارات، متخصصة في السيارات الرياضية عالية الأداء وسيارات الدفع الرباعي وسيارات السيدان. تأسست بورشه في عام 1931 ومقرها في شتوتغارت، ألمانيا، وهي معروفة بسياراتها الشهيرة وتميزها الهندسي.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة بورش محاولة الشركة الفاشلة للاستحواذ على فولكس فاجن (فولكس فاجن)، مما أدى إلى اتهامات بالتلاعب بالسوق والتداول من الداخل. أثرت القضية بشكل كبير على الاستقرار المالي لبورش وسمعتها.

الجدول الزمني للقضية

- 2005: بدأت بورش في الاستحواذ على أسهم في فولكس فاجن.
- 2008: أعلنت بورش أنها تسيطر على 74٪ من أسهم التصويت في فولكس فاجن.
- 2009: ظهرت صعوبات مالية، وفشلت محاولة استحواذ بورشه.
- 2010: اتخاذ إجراءات قانونية ضد بورش بسبب التلاعب في السوق.
- 2012: اندماج بورشه وفولكس فاجن، واستمرار الإجراءات القانونية.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن القضية حيث تم التدقيق علنا في الاستراتيجيات المالية لبورش وتكتيكات الاستحواذ المفرطة، مما أدى إلى تحقيقات تنظيمية وقانونية.

كيف حدث ذلك

استخدمت بورش أدوات مالية معقدة، بما في ذلك الخيارات والمشتقات، للحصول سرا على أسهم فولكس فاجن والسيطرة. أدى ذلك إلى ضغط قصير، مما أدى إلى تضخم سعر سهم فولكس فاجن واستفادت منه بورش مؤقتا.

لماذا حدث ذلك

وشملت الأسباب الرئيسية طموح بورش للسيطرة على فولكس فاجن والاستفادة من مركزها المالي. كما

ساهمت الاستراتيجيات المالية المفرطة والمحفوفة بالمخاطر دون إدارة المخاطر المناسبة.

من المسؤول

وحمل كبار المسؤولين التنفيذيين، بمن فيهم الرئيس التنفيذي لشركة بورش ويندلين فيدكينغ والمدير المالي هولغر هارتر، المسؤولية عن محاولة الاستحواذ الفاشلة والتلاعب المزعوم بالسوق.

الهفوات التي لوحظت

- حوكمة الشركات: عدم وجود إدارة المخاطر والرقابة.
- المعايير الأخلاقية: الانخراط في ممارسات مالية يحتمل أن تكون غير قانونية وغير أخلاقية.
- تنظيم السوق: عدم كفاية الالتزام بلوائح السوق ومتطلبات الإفصاح.

الإجراءات التنظيمية

- الإجراءات القانونية: تم رفع دعاوى قضائية متعددة ضد بورش للتلاعب في السوق.
- التغييرات التنفيذية: استقالة المديرين التنفيذيين الرئيسيين، بما في ذلك الرئيس التنفيذي والمدير المالي.
- التأثير المالي: خسائر مالية كبيرة وتأثير على سمعة بورشه.

الدروس المستفادة

- إدارة المخاطر: أهمية ممارسات إدارة المخاطر القوية في الاستراتيجيات المالية.
- شفافية السوق: ضرورة الشفافية والالتزام بلوائح السوق.
- حوكمة الشركات: تعزيز آليات الحوكمة والرقابة.

القضية 67: ألتستوم (فرنسا، 2014)

خلفية الكيان

ألتستوم هي شركة فرنسية متعددة الجنسيات تعمل في أسواق النقل بالسكك الحديدية في جميع أنحاء العالم. تأسست ألتستوم في عام 1928 ومقرها في سانت أوين، فرنسا، وتشتهر بتصنيع القطارات وأنظمة الإشارات والبنية التحتية.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة ألتستوم رشوة وفساد على نطاق واسع لتأمين العقود في مختلف البلدان. أدت إجراءات ألتستوم إلى غرامات كبيرة وسلطت الضوء على الحاجة إلى تدابير أقوى لمكافحة الفساد في الممارسات التجارية الدولية.

الجدول الزمني للقضية

- **2000-2010**: ألتستوم تشارك في الرشوة لتأمين العقود في دول مثل إندونيسيا ومصر وجزر البهاما.
- **2010**: بدأت وزارة العدل الأمريكية (DOJ) التحقيق في أنشطة ألتستوم.
- **2014**: ألتستوم توافق على دفع 772 مليون دولار لتسوية اتهامات أمريكية بالرشوة والفساد.
- **2015**: الإصلاحات وتحسينات الامتثال داخل ألتستوم.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن القضية من خلال التحقيقات التي أجرتها وزارة العدل الأمريكية، والتي وجدت أدلة على ممارسات الرشوة في ألتستوم. كما لعب المبلغون عن المخالفات والتعاون الدولي أدواراً رئيسية في الكشف عن الفساد.

كيف حدث ذلك

استخدمت ألتستوم وسطاء وشركات وهمية لدفع رشاوى للمسؤولين الحكوميين وتأمين عقود مربحة. وقد سهل هذه الممارسات عدم وجود ضوابط داخلية قوية وثقافة تتسامح مع الفساد.

لماذا حدث ذلك

وشملت الأسباب الرئيسية الرغبة في الفوز بعقود في الأسواق التنافسية، وضعف الضوابط الداخلية،

وثقافة الشركات التي تجاهلت المعايير الأخلاقية لصالح الربحية.

من المسؤول

واعتبر كبار المسؤولين التنفيذيين والمديرين في أليستوم مسؤولين عن ممارسات الرشوة والفساد. واجهت الشركة انتقادات مؤسسية لقضاياها النظامية.

الهفوات التي لوحظت

- حوكمة الشركات: عدم كفاية الرقابة والمساءلة داخل الشركة.
- المعايير الأخلاقية: ثقافة تتسامح مع الممارسات الفاسدة وتسهلها.
- الضوابط الداخلية: ضعف الضوابط الداخلية وآليات الامتثال.

الإجراءات التنظيمية

- الغرامات: دفعت أليستوم 772 مليون دولار كغرامات للحكومة الأمريكية.
- إصلاحات الامتثال: تنفيذ تدابير أقوى لمكافحة الفساد وبرامج الامتثال.
- التعاون الدولي: تعزيز التعاون مع الهيئات التنظيمية الدولية.

الدروس المستفادة

- تدابير مكافحة الفساد: أهمية وجود سياسات وممارسات قوية لمكافحة الفساد.
- حوكمة الشركات: تعزيز آليات الحوكمة والمساءلة.
- المعايير الأخلاقية: الالتزام بالمعايير الأخلاقية العالية في العمليات التجارية الدولية.

القضية 68: شركة سيمنز (ألمانيا، 2008)

خلفية الكيان

Siemens AG هي شركة ألمانية متعددة الجنسيات مقرها في ميونيخ، وأكبر شركة تصنيع صناعي في أوروبا. تأسست شركة سيمنز في عام 1847، وهي معروفة بتميزها الهندسي ومجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة سيمنز مخطط رشوة واسع النطاق لتأمين عقود تجارية في جميع أنحاء العالم. دفعت سيمنز أكثر من 1.6 مليار دولار كغرامات للانخراط في ممارسات رشوة منهجية في بلدان متعددة.

الجدول الزمني للقضية

- تسعينيات القرن العشرين-2006: سيمنز تشارك في رشوة واسعة النطاق للفوز بالعقود.
- 2006: السلطات الألمانية تدهم مكاتب سيمنز، وتكشف عن مخطط الرشوة.
- 2008: سيمنز توافق على دفع 1.6 مليار دولار كغرامات للسلطات الأمريكية والألمانية.
- 2008-2010: سيمنز تنفذ إصلاحات شاملة للامتثال.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن القضية من خلال التحقيقات التي أجرتها السلطات الألمانية، تلاها تحقيق مشترك مع السلطات الأمريكية. كما ساهم المبلغون عن المخالفات والتدقيق الداخلي في الكشف عن الفساد.

كيف حدث ذلك

استخدمت سيمنز أموالاً طائلة وشركات وهمية لدفع رشاوى للمسؤولين الحكوميين وتأمين العقود. كانت الضوابط الداخلية للشركة غير كافية، مما سمح للفساد بعدم اكتشافه لسنوات.

لماذا حدث ذلك

وشملت الأسباب الرئيسية التركيز على الفوز بالعقود في الأسواق التنافسية، وثقافة الشركات التي تتسامح مع الفساد، وضعف الضوابط الداخلية.

من المسؤول

واعتبر كبار المسؤولين التنفيذيين والمديرين داخل شركة سيمنز مسؤولين عن ممارسات الرشوة. واجهت الشركة انتقادات مؤسسية بسبب قضايا منهجية وثقافة سهلت الفساد.

الهفوات التي لوحظت

- حوكمة الشركات: عدم كفاية الرقابة والمساءلة.
- المعايير الأخلاقية: ثقافة تتسامح مع الممارسات الفاسدة.
- الضوابط الداخلية: ضعف الضوابط الداخلية وآليات الامتثال.

الإجراءات التنظيمية

- الغرامات: دفعت شركة سيمنز غرامات بقيمة 1.6 مليار دولار للسلطات الأمريكية والألمانية.
- إصلاحات الامتثال: تنفيذ تدابير واسعة النطاق لمكافحة الفساد وبرامج الامتثال.
- التعاون الدولي: تعزيز التعاون مع الهيئات التنظيمية الدولية.

الدروس المستفادة

- تدابير مكافحة الفساد: أهمية وجود سياسات وممارسات قوية لمكافحة الفساد.
- حوكمة الشركات: تعزيز آليات الحوكمة والمساءلة.
- المعايير الأخلاقية: الالتزام بالمعايير الأخلاقية العالية في العمليات التجارية الدولية.

القضية 69: رينو-نيسان (فرنسا/اليابان، 2018)

خلفية الكيان

تحالف رينو-نيسان-ميتسوبيشي هو شراكة استراتيجية فرنسية يابانية بين شركات تصنيع السيارات رينو ونيسان وميتسوبيشي موتورز. تأسس التحالف في عام 1999، وهو واحد من أكبر مجموعات السيارات في العالم.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة رينو-نيسان اعتقال كارلوس غصن، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للتحالف، بتهمة سوء السلوك المالي، بما في ذلك عدم الإبلاغ عن دخله وإساءة استخدام أصول الشركة.

الجدول الزمني للقضية

- **نوفمبر 2018:** اعتقال كارلوس غصن في اليابان بتهمة سوء السلوك المالي.
- **ديسمبر 2018:** إقالة غصن من منصبه كرئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي.
- **2019:** الإجراءات القانونية والتحقيقات.
- **2020:** غصن يهرب إلى لبنان، مدعياً أنه ضحية مؤامرة شركة.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن القضية من خلال تحقيق داخلي أجرته نيسان، والذي وجد أدلة على سوء السلوك المالي من قبل غصن. أدى ذلك إلى تقديم تقرير إلى السلطات اليابانية والاعتقال اللاحق.

كيف حدث ذلك

ويزعم أن غصن لم يبلغ عن دخله، وأساء استخدام أصول الشركة لتحقيق مكاسب شخصية، وانخرط في أشكال أخرى من سوء السلوك المالي. وقد سمح عدم وجود ضوابط ورقابة داخلية قوية بحدوث هذه الإجراءات.

لماذا حدث ذلك

وشملت الأسباب الرئيسية تركيز السلطة في يد غصن، وعدم كفاية آليات الرقابة، وثقافة الشركات التي مكنت من سوء السلوك.

من المسؤل

واعتبر كارلوس غصن مسؤلًا في المقام الأول عن سوء السلوك المالي. كما تم فحص المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة الآخرين لأدوارهم في الفشل في اكتشاف ومنع سوء السلوك.

الهفوات التي لوحظت

- حوكمة الشركات: تركيز السلطة ونقص الرقابة.
- المعايير الأخلاقية: عدم الالتزام بالممارسات الأخلاقية واللوائح المالية.
- الضوابط الداخلية: عدم كفاية الضوابط الداخلية وآليات الامتثال.

الإجراءات التنظيمية

- الاعتقال والإجراءات القانونية: أُلقي القبض على غصن وواجه تهما متعددة في اليابان.
- التغييرات التنفيذية: إقالة غصن من مناصبه التنفيذية.
- الإصلاحات: تنفيذ تدابير أقوى للحوكمة والامتثال داخل التحالف.

الدروس المستفادة

- حوكمة الشركات: أهمية توازن السلطة وآليات الرقابة القوية.
- المعايير الأخلاقية: الالتزام بالممارسات الأخلاقية والشفافية المالية.
- الضوابط الداخلية: ضرورة وجود ضوابط داخلية قوية وبرامج امتثال.

القضية 70: بنك مترو (المملكة المتحدة، 2019)

خلفية الكيان

مترو بنك هو بنك تجزئة وتجاري يعمل في المملكة المتحدة. تأسس مترو بنك في عام 2010 ومقره في لندن، وكان أول بنك جديد في الشارع الرئيسي يفتح في المملكة المتحدة منذ أكثر من 150 عاماً.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة مترو بنك الإبلاغ الخاطئ عن أوزان المخاطر لبعض القروض التجارية، مما أدى إلى مبالغة كبيرة في وضع رأس مال البنك وتآكل ثقة المستثمرين.

الجدول الزمني للقضية

- **يناير 2019:** أعلن بنك مترو عن خطأ في أوزان المخاطر في دفتر قروضه، مما أدى إلى انخفاض حاد في سعر سهمه.
- **فبراير 2019:** هيئة التنظيم الاحترازي (PRA) وهيئة السلوك المالي (FCA) تطلقان التحقيقات.
- **2019:** التدقيق والمراجعات التنظيمية.
- **2020:** يتخذ بنك مترو تدابير لتصحيح الأخطاء وإعادة بناء الثقة.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن القضية من خلال المراجعات الداخلية لبنك مترو، والتي حددت أخطاء في أوزان المخاطر لبعض القروض التجارية. ثم كشف البنك عن القضية للمنظمين والجمهور.

كيف حدث ذلك

طبق مترو بنك بشكل غير صحيح أوزان المخاطر على القروض التجارية، مما أدى إلى المبالغة في تقدير وضع رأس المال. ويعزى ذلك إلى ضعف الضوابط الداخلية للبنك وممارسات إدارة المخاطر.

لماذا حدث ذلك

وشملت الأسباب الرئيسية عدم كفاية إدارة المخاطر، وضعف الضوابط الداخلية، والافتقار إلى آليات قوية للرقابة والمساءلة.

من المسؤول

واعتبر كبار المسؤولين التنفيذيين ومسؤولي إدارة المخاطر في بنك مترو مسؤولين عن التقارير الخاطئة. واجه البنك انتقادات مؤسسية بسبب قضاياه النظامية.

الهدفوات التي لوحظت

- إدارة المخاطر: عدم كفاية إدارة المخاطر والضوابط الداخلية.
- حوكمة الشركات: ضعف آليات الرقابة والمساءلة.
- الشفافية: عدم الحفاظ على ممارسات إبلاغ دقيقة وشفافة.

الإجراءات التنظيمية

- التحقيقات: التحقيقات التي تجريها PRA و FCA.
- الإصلاحات: تنفيذ تدابير أقوى لإدارة المخاطر والامتثال.
- التأثير المالي: تأثير كبير على سعر سهم بنك مترو وثقة المستثمرين.

الدروس المستفادة

- إدارة المخاطر: أهمية ممارسات إدارة المخاطر القوية والضوابط الداخلية.
- حوكمة الشركات: تعزيز آليات الرقابة والمساءلة.
- الشفافية: الالتزام بممارسات إعداد تقارير دقيقة وشفافة.

القضية 71: عملية احتيال نيراف مودي (الهند، 2018)

خلفية الكيان

نيراف مودي هو رجل أعمال هندي ومؤسس شركة المجوهرات Firestar Diamond. أصبح سيئ السمعة لتنظيمه واحدة من أكبر عمليات الاحتيال المصرفي في تاريخ الهند.

نظرة عامة على القضية

تضمنت عملية احتيال نيراف مودي معاملات احتيالية تبلغ قيمتها حوالي 2 مليار دولار، تم تسهيلها من خلال بنك البنجاب الوطني (PNB) من خلال الحصول على خطابات تعهد غير مصرح بها (LOUs). أثرت عملية الاحتيال بشكل كبير على القطاع المصرفي في الهند.

الجدول الزمني للقضية

- 2011-2017: حصل نيراف مودي وشركاؤه على LOUs غير مصرح به من PNB.
- يناير 2018: أبلغ PNB السلطات التنظيمية عن المعاملات الاحتيالية.
- فبراير 2018: مودي يهرب من الهند، ويتم الكشف عن عملية الاحتيال علنا.
- 2018-2020: التحقيقات والإجراءات القانونية في الهند ودوليا.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن القضية عندما أجرى PNB مراجعة داخلية للحسابات ووجد تناقضات في LOUs صادرة عن اثنين من موظفيها. ثم أبلغ البنك السلطات التنظيمية عن الاحتيال.

كيف حدث ذلك

استخدم مودي وشركاؤه، بالتواطؤ مع موظفي LOUs، PNB غير المصرح بها للحصول على قروض من الفروع الخارجية للبنوك الهندية. تم إصدار هذه الخطابات دون ضمانات مناسبة وتجاوزت الأنظمة الداخلية للبنك.

لماذا حدث ذلك

وشملت الأسباب الرئيسية ضعف الضوابط الداخلية، والافتقار إلى الرقابة، والتواطؤ بين موظفي البنك والمحتالين. كما ساهم فشل الهيئات التنظيمية في اكتشاف عملية الاحتيال في وقت مبكر.

من المسؤول

وحمل نيراف مودي وشركاؤه وموظفو الشرطة الوطنية المتواطئون المسؤولية. واجهت الإدارة العليا في PNB انتقادات لعدم كفاية الرقابة والضوابط الداخلية.

الهدفوات التي لوحظت

- الضوابط الداخلية: ضعف الضوابط الداخلية وآليات التدقيق.
- حوكمة الشركات: عدم كفاية الرقابة والمساءلة داخل PNB.
- الرقابة التنظيمية: فشل الهيئات التنظيمية في اكتشاف ومنع الاحتيال.

الإجراءات التنظيمية

- التحقيقات: التحقيقات التي تجريها السلطات الهندية والوكالات الدولية.
- الاعتقالات: عدة اعتقالات، بما في ذلك موظفو PNB وشركاء نيراف مودي.
- الإصلاحات: تنفيذ ضوابط داخلية وتدابير تنظيمية أقوى في البنوك الهندية.

الدروس المستفادة

- الضوابط الداخلية: أهمية وجود ضوابط داخلية قوية وآليات للتدقيق.
- حوكمة الشركات: تعزيز الرقابة والمساءلة داخل المؤسسات المالية.
- الرقابة التنظيمية: تعزيز الرقابة التنظيمية للكشف عن الاحتيال ومنعه.

القضية 72: IL&FS (الهند، 2018)

خلفية الكيان

تأجير البنية التحتية والخدمات المالية (IL&FS) هي شركة هندية لتطوير البنية التحتية والتمويل، تأسست في عام 1987. لعبت الشركة دوراً رئيسياً في تمويل وتنفيذ مشاريع البنية التحتية الكبرى في جميع أنحاء الهند.

نظرة عامة على القضية

تركزت فضيحة IL&FS حول عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزامات ديونها بسبب سوء الإدارة المالية الكبير والممارسات الاحتيالية، مما أدى إلى أزمة مالية واسعة النطاق في الهند.

الجدول الزمني للقضية

- سبتمبر 2018: تخلف IL&FS عن سداد الديون المتعددة.
- أكتوبر 2018: الحكومة الهندية تتدخل وتعيد تشكيل المجلس.
- 2018-2019: التحقيقات تكشف عن سوء إدارة مالية واسع النطاق.

كيف تم الكشف عن القضية

أصبحت الأزمة واضحة عندما تخلفت IL&FS عن سداد ديونها، مما تسبب في حالة من الذعر على نطاق واسع بين المستثمرين والمنظمين. وكشفت التحقيقات اللاحقة عن المسائل المالية الأساسية.

كيف حدث ذلك

انخرطت IL&FS في الاقتراض المفرط لتمويل العديد من مشاريع البنية التحتية، وكثير منها لم يكن مجدياً من الناحية المالية. استخدمت الإدارة هياكل مالية معقدة وممارسات محاسبية مشكوك فيها لإخفاء الصحة المالية الحقيقية للشركة.

لماذا حدث ذلك

فقد نشأت الأزمة عن سوء الإدارة المالية، والإفراط في الاستعانة بأدوات الاستدانة، والافتقار إلى الرقابة اللائقة، وتجاهل ممارسات الحكم الحكيم.

من المسؤول

تم إلقاء اللوم على كبار المسؤولين التنفيذيين ومجلس إدارة IL&FS في المقام الأول في الأزمة. كما تعرضت الهيئات التنظيمية لانتقادات لفشلها في توفير الرقابة الكافية.

الهدفوات التي لوحظت

- حوكمة الشركات: عدم كفاية الرقابة وانعدام المساءلة.
- الإدارة المالية: التخطيط المالي غير الفعال وتقييم المخاطر.
- الرقابة التنظيمية: التدقيق غير الكافي من قبل السلطات التنظيمية.

الإجراءات التنظيمية

- إعادة تشكيل المجلس: حلت الحكومة محل مجلس IL&FS.
- التحقيقات: بدأت وكالات تنظيمية متعددة تحقيقات.
- الإجراءات القانونية: الإجراءات القانونية ضد المديرين التنفيذيين السابقين.

الدروس المستفادة

- حوكمة الشركات: تحتاج المنظمات إلى أطر رقابة ومساءلة قوية لضمان الإدارة المسؤولة.
- الإدارة المالية: التخطيط المالي الحكيم وإدارة المخاطر ضروريان للحفاظ على الاستقرار المالي.
- الرقابة التنظيمية: يعد التدقيق التنظيمي الفعال أمراً بالغ الأهمية لمنع واكتشاف الاحتيال وسوء الإدارة في الشركات في وقت مبكر.

القضية 73: DHFL (الهند، 2019)

خلفية الكيان

كانت شركة ديوان لتمويل الإسكان المحدودة (DHFL) شركة كبرى لتمويل الإسكان في الهند، تأسست في عام 1984. وقدمت قروضاً سكنية في المقام الأول للفئات المنخفضة والمتوسطة الدخل.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة DHFL التحويل الاحتياطي للأموال من قبل الشركة، مما أدى إلى التخلف عن سداد التزامات الديون وخسائر مالية كبيرة للمستثمرين.

الجدول الزمني للقضية

- يناير 2019: ظهور تقارير عن مخالفات مالية.
- يونيو 2019: تخلف DHFL عن سداد الديون.
- 2019-2020: كشفت التحقيقات عن عمليات احتيال واسعة النطاق وتحويل الأموال.
- 2021: مجموعة بيرامال تستحوذ على أصول DHFL من خلال تسوية الإعسار.

كيف تم الكشف عن القضية

ظهرت الفضيحة من خلال الصحافة الاستقصائية والتدقيق الجنائي، والتي كشفت عن تناقضات في البيانات المالية وتحويلات الأموال غير المصرح بها.

كيف حدث ذلك

وحولت DHFL أموالاً كبيرة من خلال شركات وهمية وأطراف ذات صلة، مما أدى إلى تحريف وضعها المالي. انخرطت الإدارة في محاسبة احتيالية لإخفاء الضائقة المالية للشركة.

لماذا حدث ذلك

وكانت الأزمة نتيجة لضعف الضوابط الداخلية، وضعف الرقابة على مجلس الإدارة، والتوسع المفرط الذي أدى إلى عدم الاستقرار المالي.

من المسؤول

وتمت محاسبة المديرين التنفيذيين الرئيسيين، بمن فيهم المروجون، على الاحتيال. واجهت الهيئات

التنظيمية انتقادات لعدم اكتشاف المشكلات في وقت أقرب.

الهدفوات التي لوحظت

- حوكمة الشركات: الرقابة غير الفعالة وآليات المساءلة الضعيفة.
- الإدارة المالية: سوء التخطيط المالي وممارسات إدارة المخاطر.
- الرقابة التنظيمية: عدم وجود تدخل تنظيمي في الوقت المناسب.

الإجراءات التنظيمية

- إجراءات الإعسار: تم اتخاذ DHFL من خلال تسوية الإعسار.
- التحقيقات: تحقيقات واسعة النطاق من قبل الوكالات التنظيمية والتنفيذية.
- الاستحواذ على الأصول: استحوذت مجموعة بيرامال على أصول DHFL.

الدروس المستفادة

- حوكمة الشركات: تعد آليات الرقابة والمساءلة القوية ضرورية لمنع الاحتيال.
- الإدارة المالية: التخطيط المالي السليم وإدارة المخاطر أمران حاسمان لضمان صحة الشركة.
- الرقابة التنظيمية: تعد الأطر التنظيمية القوية والتدخلات في الوقت المناسب أمرا حيويا لمنع سوء ممارسة الشركات.

القضية 74: ميتسوبيشي موتورز (اليابان، 2000)

خلفية الكيان

شركة ميتسوبيشي موتورز هي شركة يابانية متعددة الجنسيات لتصنيع السيارات تأسست عام 1970. وهي جزء من مجموعة ميتسوبيشي الأكبر.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة ميتسوبيشي موتورز إخفاء شكاوى العملاء وعيوب السلامة في سياراتها على مدى عقود، مما أدى إلى أضرار كبيرة في السمعة وخسائر مالية.

الجدول الزمني للقضية

- سبعينيات القرن العشرين-2000: ميتسوبيشي تخفي شكاوى العملاء وعيوب السلامة.
- 2000: تنفجر الفضيحة، وتتعرف الشركة بالتستر.
- 2000-2004: إصدار عمليات سحب متعددة وتزايد الخسائر المالية.
- 2004: تم الكشف عن المزيد من العيوب المخفية، مما أدى إلى عمليات سحب إضافية.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن الفضيحة من خلال تقارير المبلغين عن المخالفات والتحقيقات اللاحقة من قبل السلطات اليابانية، وكشفت عن عقود من قضايا السلامة المخفية.

كيف حدث ذلك

قامت ميتسوبيشي موتورز بشكل منهجي بالتستر على عيوب السلامة وشكاوى العملاء لتجنب عمليات الاستدعاء المكلفة والإضرار بسمعتها.

لماذا حدث ذلك

أعطت الثقافة في Mitsubishi الأولوية للربح وتوفير التكاليف على السلامة والامتثال، إلى جانب عدم كفاية الضوابط الداخلية والمعايير الأخلاقية.

من المسؤول

وحمل كبار المسؤولين التنفيذيين والإدارة في ميتسوبيشي موتورز مسؤولية التستر. واجهت الشركة

انتقادات لتعزيزها ثقافة مكنت مثل هذا السلوك غير الأخلاقي.

الهفوات التي لوحظت

- حوكمة الشركات: الرقابة والمساءلة غير الفعالة.
- المعايير الأخلاقية: الفشل في دعم الممارسات الأخلاقية.
- الضوابط الداخلية: ضعف آليات الامتثال والرقابة.

الإجراءات التنظيمية

- الاستدعاءات: تم فرض العديد من عمليات الاستدعاء للمركبات المتضررة.
- الغرامات والعقوبات: واجهت الشركة عقوبات مالية كبيرة.
- الإصلاحات: طبقت ميتسوبيشي ضوابط داخلية وتدابير امتثال أقوى.

الدروس المستفادة

- حوكمة الشركات: يعد ضمان الرقابة والمساءلة القوية أمرا حيويا للحفاظ على نزاهة الشركات.
- المعايير الأخلاقية: يجب على الشركات الالتزام بالمعايير الأخلاقية لبناء الثقة وضمان النجاح على المدى الطويل.
- الضوابط الداخلية: تعد الضوابط الداخلية القوية ضرورية لمنع سوء سلوك الشركات وضمان الامتثال.

القضية 75: مجموعة شارادا (بنغلاديش، 2013)

خلفية الكيان

كانت مجموعة شارادا عبارة عن تكتل بنغلاديشي كبير يشارك في مختلف القطاعات مثل وسائل الإعلام والخدمات المالية والعقارات. أسسها كازي فاروق إقبال وسرعان ما برزت في أواخر القرن العشرين.

نظرة عامة على القضية

كانت فضيحة Sharada Group عبارة عن مخطط بونزي ضخم حيث جمعت الشركة الأموال من المستثمرين مع وعود بعوائد عالية. انهار المخطط في النهاية، مما أدى إلى خسائر مالية كبيرة لآلاف المستثمرين.

الجدول الزمني للقضية

- 2006-2013: تدير مجموعة Sharada مخطط Ponzi، وتجمع الاستثمارات.
- أبريل 2013: انهيار المخطط وانكشاف الفضيحة.
- 2013-2014: التحقيقات تكشف عن حجم الاحتيال.

كيف تم الكشف عن القضية

انهارت الفضيحة عندما لم تتمكن مجموعة شارادا من الوفاء بعائداتها الموعودة للمستثمرين، مما أدى إلى تحقيقات تنظيمية واحتجاج عام.

كيف حدث ذلك

أغرت مجموعة Sharada المستثمرين بوعود بعوائد عالية واستخدمت الأموال من مستثمرين جدد لدفع عوائد للمستثمرين السابقين، وهو هيكل مخطط بونزي الكلاسيكي. سمح ضعف الرقابة التنظيمية للمخطط بالاستمرار لعدة سنوات.

لماذا حدث ذلك

ساهم الجشع والافتقار إلى الإشراف التنظيمي الفعال وثقافة الشركات التي تركز على النمو السريع بأي ثمن في الفضيحة.

من المسؤول

وتمت محاسبة كازي فاروق إقبال وغيره من كبار المسؤولين التنفيذيين على تنظيم مخطط بونزي. كما تعرضت السلطات التنظيمية لانتقادات لفشلها في اكتشاف المخطط في وقت سابق.

الهدوات التي لوحظت

- حوكمة الشركات: الافتقار إلى الرقابة والمساءلة المناسبة.
- الرقابة التنظيمية: التدقيق التنظيمي غير الكافي.
- المعايير الأخلاقية: الانخراط في ممارسات خادعة وتضليل المستثمرين.

الإجراءات التنظيمية

- الإجراءات القانونية: تم اتخاذ تهمة جنائية وإجراءات قانونية ضد الجناة.
- التحقيقات: تحقيقات مكثفة من قبل الوكالات التنظيمية والتنفيذية.
- جهود الاسترداد: الجهود المبذولة لاسترداد الأموال المحتملة.

الدروس المستفادة

- حوكمة الشركات: يعد إنشاء آليات قوية للرقابة والمساءلة أمرا ضروريا لمنع الاحتيال.
- الرقابة التنظيمية: يعد التدقيق التنظيمي الفعال أمرا حيويا للكشف عن المخططات الاحتيالية ومنعها.
- المعايير الأخلاقية: الحفاظ على المعايير الأخلاقية العالية أمر بالغ الأهمية لممارسات الأعمال المستدامة.

القضية 76: مجموعة جاليون (الولايات المتحدة، 2009)

خلفية الكيان

كانت Galleon Group شركة بارزة لإدارة صناديق التحوط أسسها راج راجاراتنام في عام 1997. الشركة متخصصة في استثمارات قطاع التكنولوجيا والرعاية الصحية.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة Galleon Group شبكة تداول واسعة من الداخل حيث تم استخدام المعلومات السرية للصفقات المربحة، مما أدى إلى إدانة العديد من الأفراد، بما في ذلك Raj Rajaratnam.

الجدول الزمني للقضية

- 2006-2009: حدوث أنشطة التداول من الداخل.
- أكتوبر 2009: اعتقال راج راجاراتنام وآخرين.
- 2011: أدين راجاراتنام بالتداول من الداخل.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن القضية من خلال التنصت على المكالمات الهاتفية وتحقيق واسع النطاق لمكتب التحقيقات الفيدرالي، وكشف عن شبكة التداول من الداخل التي يديرها راجاراتنام وشركاؤه.

كيف حدث ذلك

حصل راجاراتنام على معلومات سرية من المطلعين في الشركات المتداولة علنا واستخدمها لإجراء صفقات مربحة، واكتسب ميزة سوقية غير عادلة.

لماذا حدث ذلك

نتجت الفضيحة عن الجشع، والسعي لتحقيق عوائد عالية، واستغلال الاتصالات الداخلية للحصول على ميزة في السوق.

من المسؤول

تم تحميل راج راجاراتنام والعديد من شركائه المسؤولية عن أنشطة التداول من الداخل. كما تورط موظفون في شركات مختلفة قدموا معلومات سرية.

الهدفوات التي لوحظت

- حوكمة الشركات: الافتقار إلى المعايير الأخلاقية وآليات الامتثال.
- الرقابة التنظيمية: الفشل الأولي في الكشف عن أنشطة التداول من الداخل.
- المعايير الأخلاقية: الانخراط في ممارسات تجارية غير قانونية.

الإجراءات التنظيمية

- الاعتقالات والإدانات: اعتقالات وإدانات متعددة للمتورطين.
- الغرامات والعقوبات: الغرامات والعقوبات الكبيرة المفروضة على الجناة.
- اللوائح المعززة: تعزيز لوائح التداول الداخلي وإنفاذها.

الدروس المستفادة

- حوكمة الشركات: يجب على الشركات تعزيز ثقافة السلوك الأخلاقي والامتثال.
- الرقابة التنظيمية: اليقظة المستمرة والتدابير الاستباقية ضرورية لمنع التداول من الداخل.
- المعايير الأخلاقية: التمسك بالمعايير الأخلاقية العالية أمر ضروري للحفاظ على نزاهة السوق.

القضية 77: مجموعة Peregrine المالية (الولايات المتحدة، 2012)

خلفية الكيان

كانت Peregrine Financial Group، المعروفة أيضا باسم PFGBest، شركة وساطة في العقود الآجلة والفوركس مقرها في الولايات المتحدة. أسسها راسل واسندورف الأب، وكانت الشركة واحدة من أكبر تجار عمولة العقود الآجلة غير المقاصصة في البلاد.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة Peregrine Financial Group مخطط اختلاس ضخيم حيث اختلس راسل Wasendorf Sr. أموال العملاء لأكثر من عقدين، مما أدى إلى خسائر مالية كبيرة وانهيار الشركة.

الجدول الزمني للقضية

- تسعينيات القرن العشرين-2012: Wasendorf يختلس أموال العملاء.
- يوليو 2012: تم الكشف عن المخطط، وحاول Wasendorf الانتحار.
- 2012: تم القبض على فاسيندورف واعترف بالاحتيال.
- 2013: حكم على فاسندورف بالسجن لمدة 50 عاما.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن القضية عندما حاول فاسندورف الانتحار وترك مذكرة اعتراف توضح بالتفصيل مخطط اختلاسه. وكشفت التحقيقات اللاحقة عن مدى الاحتيال.

كيف حدث ذلك

قام Wasendorf بتزوير البيانات المصرفية وغيرها من الوثائق لإخفاء اختلاس أموال العملاء. استخدم الأموال المسروقة لدعم أسلوب حياته الفخم والحفاظ على الشركة واقفة على قدميها.

لماذا حدث ذلك

نشأت الفضيحة من ضعف الضوابط الداخلية، والرقابة التنظيمية غير الفعالة، وجشع واسندورف ورغبته في الحفاظ على واجهة نجاح الشركة.

من المسؤول

كان راسل فاسندورف الأب هو المسؤول الوحيد عن مخطط الاختلاس. كما تعرضت الهيئات التنظيمية لانتقادات لفشلها في اكتشاف الاحتيال في وقت سابق.

الهفوات التي لوحظت

- حوكمة الشركات: عدم وجود آليات للرقابة والمساءلة.
- الضوابط الداخلية: ضعف الضوابط الداخلية وتدابير الامتثال.
- الرقابة التنظيمية: التدقيق التنظيمي غير الكافي.

الإجراءات التنظيمية

- الاعتقال والإدانة: أُلقي القبض على فاسندورف وحكم عليه بالسجن لمدة 50 عاما.
- الغرامات والعقوبات: واجهت الشركة غرامات وعقوبات كبيرة.
- تنظيم الإصلاحات: تعزيز الأنظمة والإصلاحات والرقابة الصارمة على تنفيذها.

الدروس المستفادة

- حوكمة الشركات: تعد آليات الرقابة والمساءلة الفعالة ضرورية لمنع الاحتيال.
- الضوابط الداخلية: تعد الضوابط الداخلية القوية وتدابير الامتثال ضرورية لحماية الأصول.
- الرقابة التنظيمية: يعد التدقيق التنظيمي المستمر والشامل ضروريا للكشف عن الاحتيال المالي ومنعه.

القضية 78: شركة بحر الجنوب (المملكة المتحدة، 1720)

خلفية الكيان

كانت شركة بحر الجنوب شركة مساهمة بريطانية تأسست عام 1711، تأسست في المقام الأول للتجارة في أمريكا الجنوبية. تم منحها احتكارا للتجارة مع المستعمرات الإسبانية كجزء من معاهدة أوترخت.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة شركة بحر الجنوب، المعروفة باسم فقاعة بحر الجنوب، فقاعة مضاربة انفجرت في عام 1720، مما تسبب في خراب مالي واسع النطاق بين المستثمرين وتداعيات اقتصادية كبيرة.

الجدول الزمني للقضية

- 1711: تأسيس شركة بحر الجنوب.
- 1719-1720: استثمارات المضاربة ترفع سعر سهم الشركة.
- 1720: انفجرت الفقاعة وانهار سعر سهم الشركة.
- ما بعد 1720: التحقيقات والتداعيات الاقتصادية مستمرة.

كيف تم الكشف عن القضية

أصبحت الفضيحة واضحة عندما انخفض سعر سهم الشركة، مما كشف عن طبيعة المضاربة للاستثمارات ونقص القيمة الأساسية.

كيف حدث ذلك

روجت شركة بحر الجنوب لأسهمها بادعاءات مبالغ فيها حول الأرباح المحتملة من التجارة، مما أدى إلى تفشي المضاربة وتضخم أسعار الأسهم. عندما فشلت الشركة في الوفاء، انفجرت الفقاعة.

لماذا حدث ذلك

نتجت الفقاعة عن مزيج من الجشع والحماسة المضاربة والمعلومات الخاطئة حول آفاق الأعمال الفعلية للشركة.

من المسؤول

تم تحميل مديري الشركات والمسؤولين الحكوميين والمستثمرين المؤثرين الذين روجوا للسهم المسؤولية. كما تورط المجتمع المالي الأوسع نطاقاً في المشاركة في المضاربة.

الهدفوات التي لوحظت

- حوكمة الشركات: انعدام الشفافية والمساءلة.
- تنظيم السوق: غياب الرقابة التنظيمية لمنع فقاعات المضاربة.
- تثقيف المستثمرين: عدم اتخاذ المستثمرين قرارات مستنيرة.

الإجراءات التنظيمية

- التحقيقات: أجريت تحقيقات برلمانية.
- الإصلاحات: تم تنفيذ تغييرات في التنظيم المالي والرقابة.
- العقوبات: واجه مديرو الشركات عقوبات وتمت محاسبتهم.

الدروس المستفادة

- حوكمة الشركات: الشفافية والمساءلة أمران حاسمان للحفاظ على ثقة المستثمرين.
- تنظيم السوق: الرقابة التنظيمية الفعالة ضرورية لمنع فقاعات المضاربة.
- تثقيف المستثمرين: يمكن أن يؤدي تثقيف المستثمرين حول اتخاذ القرارات المستنيرة إلى التخفيف من تأثير استثمارات المضاربة.

القضية 79: ميريل لينش (الولايات المتحدة، 2008)

خلفية الكيان

كان ميريل لينش بنكا استثماريا عالميا وشركة لإدارة الثروات، تأسست عام 1914. كانت لاعبا رئيسيا في وول ستريت، حيث قدمت مجموعة من الخدمات المالية.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة ميريل لينش تعرض الشركة الكبير للرهون العقارية عالية المخاطر، مما أدى إلى خسائر فادحة خلال الأزمة المالية لعام 2008. واجهت الشركة أزمة سيولة واستحوذ عليها بنك أوف أمريكا.

الجدول الزمني للقضية

- 2007-2008: ميريل لينش تعاني من خسائر كبيرة بسبب التعرض للرهن العقاري عالي المخاطر.
- سبتمبر 2008: بنك أوف أمريكا يعلن عن الاستحواذ على ميريل لينش.
- 2008-2009: الإجراءات القانونية والتنظيمية في أعقاب الأزمة المالية.

كيف تم الكشف عن القضية

أصبحت الأزمة واضحة مع انهيار سوق الرهن العقاري عالي المخاطر، مما كشف عن تعرض ميريل لينش الكبير ونقاط ضعفها المالية.

كيف حدث ذلك

استثمرت ميريل لينش بكثافة في الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري وغيرها من المنتجات المالية عالية المخاطر. عندما انهار سوق الرهن العقاري عالي المخاطر، واجهت الشركة خسائر هائلة وقضايا سيولة.

لماذا حدث ذلك

وكانت الفضيحة ناجمة عن خوض المجازفات المفرطة، وعدم كفاية ممارسات إدارة المخاطر، وال فشل في توقع انهيار سوق الإسكان.

من المسؤول

تم إلقاء اللوم على كبار المديرين التنفيذيين والإدارة في ميريل لينش في استراتيجيات الاستثمار المحفوفة بالمخاطر للشركة. كما تعرضت الهيئات التنظيمية لانتقادات بسبب افتقارها إلى الرقابة.

الهدفوات التي لوحظت

- إدارة المخاطر: عدم كفاية ممارسات تقييم المخاطر وإدارتها.
- حوكمة الشركات: غياب الرقابة والمساءلة.
- الرقابة التنظيمية: عدم كفاية التدقيق التنظيمي للأنشطة المالية عالية المخاطر.

الإجراءات التنظيمية

- الاستحواذ: استحواذ بنك أوف أمريكا على ميريل لينش لمنع الانهيار.
- التحقيقات: تم إجراء تحقيقات تنظيمية وإجراءات قانونية.
- الإصلاحات: تم تنفيذ الإصلاحات التنظيمية المالية بعد الأزمة.

الدروس المستفادة

- إدارة المخاطر: تعد ممارسات إدارة المخاطر القوية ضرورية لحماية الاستقرار المالي.
- حوكمة الشركات: تعد آليات الرقابة والمساءلة الفعالة ضرورية لمنع الإفراط في المخاطرة.
- الرقابة التنظيمية: تعد الأطر التنظيمية القوية ضرورية للإشراف على الأنشطة المالية عالية المخاطر.

القضية 80: تايسون فودز (الولايات المتحدة، 2001)

خلفية الكيان

Tyson Foods، Inc. هي واحدة من أكبر معالجات ومسوقي الدجاج ولحم البقر ولحم الخنزير في العالم. تأسست في عام 1935، ومقرها في سبرينجديل، أركنساس.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة تايسون فودز مزاعم بالرشوة وممارسات التوظيف غير القانونية. واتهمت الشركة برشوة المسؤولين وتزوير الوثائق لتوظيف عمال غير مسجلين.

الجدول الزمني للقضية

- تسعينيات القرن العشرين-2001: ممارسات التوظيف غير القانونية المزعومة والرشوة تحدث.
- ديسمبر 2001: اتهام تايسون فودز بتهمة التآمر لتهريب عمال غير مسجلين.
- 2003: تمت تبرئة تايسون فودز من جميع التهم.

كيف تم الكشف عن القضية

ظهرت الفضيحة من خلال تحقيق فيدرالي، تضمن عمليات سرية وشهادات من موظفين سابقين.

كيف حدث ذلك

يزعم أن تايسون فودز رشت المسؤولين وزورت وثائق التوظيف لتوظيف عمال غير مسجلين، بهدف تقليل تكاليف العمالة.

لماذا حدث ذلك

كانت الفضيحة مدفوعة بالرغبة في خفض تكاليف العمالة والحفاظ على ميزة تنافسية في الصناعة، مما أدى إلى ممارسات غير أخلاقية وغير قانونية.

من المسؤول

تورط العديد من المديرين التنفيذيين والمديرين في تايسون فودز في الفضيحة. واجهت الشركة ككل تدقيقاً لممارسات التوظيف الخاصة بها.

الهدفوات التي لوحظت

- حوكمة الشركات: الفشل في فرض ممارسات التوظيف الأخلاقية والامتثال.
- المعايير الأخلاقية: المشاركة في الرشوة والأنشطة غير القانونية.
- الامتثال التنظيمي: عدم الالتزام بقوانين ولوائح التوظيف.

الإجراءات التنظيمية

- لائحة الاتهام: تم توجيه الاتهام إلى تايسون فودز بتهم متعددة.
- البراءة: تمت تبرئة الشركة لاحقاً من جميع التهم.
- الإصلاحات: نفذت تايسون فودز تغييرات على ممارسات التوظيف وتدابير الامتثال.

الدروس المستفادة

- حوكمة الشركات: يعد ضمان الامتثال الأخلاقي والقانوني في ممارسات التوظيف أمراً بالغ الأهمية للحفاظ على نزاهة الشركة.
- المعايير الأخلاقية: التمسك بالمعايير الأخلاقية العالية أمر ضروري لمنع سوء سلوك الشركات.
- الامتثال التنظيمي: الالتزام بالقوانين واللوائح ضروري لتجنب المخاطر القانونية ومخاطر السمعة.

القضية 81: العبور العالمي (الولايات المتحدة، 2002)

خلفية الكيان

كانت Global Crossing شركة اتصالات تقدم خدمات الشبكة والبيانات. تأسست في عام 1997، وتوسعت بسرعة من خلال بناء شبكة عالمية من الألياف البصرية.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة Global Crossing احتيالا محاسبيا حيث ضخمت الشركة إيراداتها من خلال معاملات مضللة، مما أدى إلى واحدة من أكبر حالات الإفلاس في تاريخ الولايات المتحدة في ذلك الوقت.

الجدول الزمني للقضية

- 1997-2001: المعبر العالمي تشارك في ممارسات محاسبية احتيالية.
- يناير 2002: الشركة تعلن إفلاسها.
- 2002-2004: التحقيقات تكشف مدى الاحتيال المحاسبي.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن الفضيحة عندما تقدمت الشركة بطلب للإفلاس، مما دفع التحقيقات التي كشفت عن الممارسات المحاسبية الاحتيالية المستخدمة لتضخيم الإيرادات.

كيف حدث ذلك

انخرطت Global Crossing في "مقايضة السعة" مع شركات الاتصالات الأخرى، والتي كانت في الأساس تجارة لقدرة الألياف الضوئية التي لم تولد إيرادات حقيقية. تم استخدام هذه المعاملات لتضخيم البيانات المالية للشركة بشكل مصطنع.

لماذا حدث ذلك

كان الدافع وراء الاحتيال هو الرغبة في تلبية توقعات وول ستريت والحفاظ على سعر سهم الشركة، على الرغم من عدم وجود نمو حقيقي في الإيرادات.

من المسؤول

تورط كبار المسؤولين التنفيذيين، بمن فيهم الرئيس التنفيذي غاري، في عملية الاحتيال. كما تعرض مدققو حسابات الشركة لانتقادات لدورهم في الفضيحة.

الهدفوات التي لوحظت

- حوكمة الشركات: الفشل في تطبيق الممارسات المحاسبية الأخلاقية.
- الإدارة المالية: المشاركة في المعاملات المالية الخادعة.
- الرقابة التنظيمية: عدم كفاية التدقيق من قبل المدققين والهيئات التنظيمية.

الإجراءات التنظيمية

- التحقيقات: تحقيقات مكثفة من قبل هيئة الأوراق المالية والبورصات والوكالات التنظيمية الأخرى.
- الإجراءات القانونية: تم اتخاذ العديد من الدعاوى القضائية والإجراءات القانونية ضد الشركة ومديريها التنفيذيين.
- إعادة تنظيم الإفلاس: خضعت الشركة لإعادة تنظيم الإفلاس وبيع الأصول.

الدروس المستفادة

- حوكمة الشركات: الرقابة والمساءلة القوية أمران حاسمان لمنع الممارسات المحاسبية الاحتيالية.
- الإدارة المالية: الشفافية والصدق في التقارير المالية ضروريان للحفاظ على ثقة المستثمرين.
- الرقابة التنظيمية: التدقيق التنظيمي الفعال ضروري للكشف عن الاحتيال المالي ومنعه.

القضية 82: سينتينيال تكنولوجيز (الولايات المتحدة، 1997)

خلفية الكيان

كانت Centennial Technologies شركة مصنعة لبطاقات ذاكرة الكمبيوتر ومقرها الولايات المتحدة، تأسست في عام 1991. كانت الشركة معروفة بنموها السريع وابتكارها التكنولوجي.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة Centennial Technologies ممارسات مالية احتيالية حيث لفقت الشركة الإيرادات وزورت البيانات المالية، مما أدى إلى خسائر كبيرة للمستثمرين.

الجدول الزمني للقضية

- 1994-1996: تشارك Centennial Technologies في التقارير المالية الاحتيالية.
- فبراير 1997: بدأت هيئة الأوراق المالية والبورصات التحقيق في الشركة.
- مارس 1997: القبض على الرئيس التنفيذي إيمانويل بينيز واتهامه بالاحتيال في الأوراق المالية.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن الفضيحة من خلال تحقيق أجرته هيئة الأوراق المالية والبورصات بسبب تقارير مالية مشبوهة. لعبت تقارير المبلغين عن المخالفات أيضا دورا في فضح الاحتيال.

كيف حدث ذلك

قامت شركة Centennial Technologies بتضخيم إيراداتها من خلال تسجيل مبيعات مزيفة، وشحن الصناديق الفارغة، وإنشاء وثائق مزيفة لخداع المدققين والمستثمرين.

لماذا حدث ذلك

كان الدافع وراء الاحتيال هو الرغبة في تلبية توقعات النمو وتضخيم سعر سهم الشركة، على الرغم من عدم وجود مبيعات حقيقية.

من المسؤول

وتمت محاسبة الرئيس التنفيذي إيمانويل بينيز وغيره من كبار المسؤولين التنفيذيين على الاحتيال. كما

تعرض مدققو حسابات الشركة لانتقادات بسبب افتقارهم إلى الاجتهاد.

الهفوات التي لوحظت

- حوكمة الشركات: عدم وجود آليات للرقابة والمساءلة.
- الإدارة المالية: الانخراط في ممارسات مالية خادعة.
- تدقيق المدقق: التدقيق غير الكافي من قبل المدققين الخارجيين.

الإجراءات التنظيمية

- الاعتقالات والإدانات: ألقى القبض على إيمانويل بينيز وأدين بتهمة الاحتيال في الأوراق المالية.
- الغرامات والعقوبات: تم فرض غرامات وعقوبات كبيرة على الجناة.
- الإصلاحات: تم تنفيذ لوائح محسنة للإبلاغ المالي.

الدروس المستفادة

- حوكمة الشركات: تعد آليات الرقابة والمساءلة القوية ضرورية لمنع الاحتيال المالي.
- الإدارة المالية: التقارير المالية الصادقة والشفافة أمر بالغ الأهمية للحفاظ على ثقة المستثمرين.
- تدقيق المدقق: يجب على المدققين الخارجيين ممارسة الاجتهاد والشك في مراجعاتهم.

القضية 83: شركة صن بيم (الولايات المتحدة، 2001)

خلفية الكيان

كانت شركة Sunbeam Corporation شركة أمريكية لتصنيع الأجهزة المنزلية، تأسست عام 1897. اشتهرت الشركة بمنتجاتها المنزلية، بما في ذلك الخلاطات والخلاطات وأدوات المطبخ الأخرى.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة شركة Sunbeam Corporation احتيالا محاسبيا حيث تلاعب الرئيس التنفيذي للشركة، Al Dunlap، بالبيانات المالية لتضخيم الأرباح وتضليل المستثمرين، مما أدى إلى خسائر كبيرة.

الجدول الزمني للقضية

- 1996-1998: حدثت ممارسات محاسبية احتيالية في عهد الرئيس التنفيذي آل دنلاب.
- 1998: تم الكشف عن الاحتيال، وتم طرد دنلاب.
- 2001: ملفات Sunbeam للإفلاس.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن الفضيحة من خلال عمليات التدقيق والتحقيقات الداخلية، والتي كشفت عن الممارسات المحاسبية الاحتيالية المستخدمة لتضخيم الأرباح.

كيف حدث ذلك

انخرط آل دنلاب وفريق إدارته في "حشو القنوات"، والاعتراف بالإيرادات قبل الأوان، والتلاعب بالبيانات المالية لخلق انطباع خاطئ عن الربحية.

لماذا حدث ذلك

كان الدافع وراء الاحتيال هو الرغبة في تعزيز سعر سهم الشركة وتلبية توقعات وول ستريت، على الرغم من انخفاض الأداء الفعلي.

من المسؤول

تم تحميل الرئيس التنفيذي آل دنلاب والعديد من كبار المسؤولين التنفيذيين المسؤولية عن عملية الاحتيال. كما تعرض مدققو حسابات الشركة لانتقادات لفشلهم في اكتشاف المخالفات.

الهدفوات التي لوحظت

- حوكمة الشركات: عدم وجود آليات للرقابة والمساءلة.
- الإدارة المالية: الانخراط في ممارسات محاسبية خادعة.
- تدقيق المدقق: التدقيق غير الكافي من قبل المدققين الخارجيين.

الإجراءات التنظيمية

- إقالة المديرين التنفيذيين: تم طرد آل دنلاب والمديرين التنفيذيين الآخرين.
- الإجراءات القانونية: تم اتخاذ العديد من الدعاوى القضائية والإجراءات القانونية ضد الشركة ومديريها التنفيذيين.
- إعادة تنظيم الإفلاس: خضعت الشركة لإعادة تنظيم الإفلاس وبيع الأصول.

الدروس المستفادة

- حوكمة الشركات: تعد آليات الرقابة والمساءلة القوية ضرورية لمنع الممارسات المحاسبية الاحتيالية.
- الإدارة المالية: الشفافية والصدق في التقارير المالية ضروريان للحفاظ على ثقة المستثمرين.
- تدقيق المدقق: يجب على المدققين الخارجيين ممارسة الاجتهاد والشك في مراجعاتهم.

القضية 84: Zzzz Best (الولايات المتحدة، 1987)

خلفية الكيان

كانت Zzzz Best شركة لتنظيف السجاد أسسها باري مينكو في عام 1982. سرعان ما اكتسبت الشركة الاهتمام لنموها السريع وعملائها البارزين.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة Zzzz Best مخطط بونزي ضخم نظمه باري مينكو، حيث استخدم بيانات مالية مزيفة وأنشطة احتيالية لخداع المستثمرين والبنوك.

الجدول الزمني للقضية

- **1982-1987**: باري مينكو يشارك في أنشطة احتيالية لتضخيم نجاح الشركة.
- **1987**: تم الكشف عن الاحتيال، وتم القبض على مينكو.
- **1988**: أدين مينكو وحكم عليه بالسجن.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن الفضيحة من خلال التحقيقات التي أثارها تقارير المبلغين عن المخالفات والأنشطة المالية المشبوهة. كما لعبت التحقيقات الإعلامية دوراً في فضح الاحتيال.

كيف حدث ذلك

أنشأ باري مينكو بيانات مالية مزيفة ووثائق مزورة واستخدم أنشطة احتيالية لتضخيم إيرادات الشركة وتأمين الاستثمارات والقروض.

لماذا حدث ذلك

كان الدافع وراء عملية الاحتيال هو رغبة مينكو في خلق وهم النجاح وتأمين التمويل لدعم عمليات الشركة وأسلوب حياته الفخم.

من المسؤول

كان باري مينكو المسؤول الوحيد عن تنظيم مخطط بونزي. تم انتقاد مدقي حسابات الشركة والمؤسسات المالية بسبب افتقارهم إلى الاجتهاد.

الهدفوات التي لوحظت

- حوكمة الشركات: عدم وجود آليات للرقابة والمساءلة.
- الإدارة المالية: الانخراط في ممارسات مالية خادعة.
- تدقيق المدققين: التدقيق غير الكافي من قبل المدققين الخارجيين والمؤسسات المالية.

الإجراءات التنظيمية

- الاعتقال والإدانة: تم القبض على باري مينكو وإدانته وحكم عليه بالسجن.
- الغرامات والعقوبات: تم فرض غرامات وعقوبات كبيرة على الجناة.
- الإصلاحات: تم تنفيذ لوائح محسنة للإبلاغ المالي.

الدروس المستفادة

- حوكمة الشركات: تعد آليات الرقابة والمساءلة القوية ضرورية لمنع الاحتيال المالي.
- الإدارة المالية: التقارير المالية الصادقة والشفافة أمر بالغ الأهمية للحفاظ على ثقة المستثمرين.
- تدقيق المدقق: يجب على المدققين الخارجيين والمؤسسات المالية ممارسة الاجتهاد والشك في مراجعاتهم.

القضية 85: شركة ريفكو د. س. (الولايات المتحدة، 1988)

خلفية الكيان

كانت Revco D.S.، Inc. سلسلة صيدليات أمريكية كبرى للبيع بالتجزئة تأسست في عام 1956. كان المقر الرئيسي للشركة في توينسبورغ، أوهايو، وتدير آلاف المتاجر في جميع أنحاء الولايات المتحدة.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة Revco D.S. الاحتيال المحاسبي وسوء الإدارة المالية، مما أدى إلى إفلاس الشركة في عام 1988. واتهمت الشركة بالتلاعب ببياناتها المالية لإخفاء الخسائر وتضخيم الأرباح.

الجدول الزمني للقضية

- ثمانينيات القرن العشرين: ريفكو تشارك في الممارسات المحاسبية الاحتيالية.
- يوليو 1988: الشركة تعلن إفلاسها.
- 1988-1990: التحقيقات تكشف مدى التدليس وسوء الإدارة المالية.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن الفضيحة من خلال التحقيقات التي أثارها إعلان إفلاس الشركة، وكشف عن الممارسات المحاسبية الخادعة المستخدمة للتلاعب بالبيانات المالية.

كيف حدث ذلك

انخرطت Revco في "حشو القنوات"، والاعتراف بالإيرادات قبل الأوان، والتلاعب بالمخزون والسجلات المالية لخلق انطباع خاطئ عن الربحية.

لماذا حدث ذلك

كان الدافع وراء الاحتيال هو الرغبة في تلبية توقعات وول ستريت والحفاظ على سعر سهم الشركة، على الرغم من انخفاض الأداء الفعلي.

من المسؤول

تورط كبار المسؤولين التنفيذيين، بمن فيهم الرئيس التنفيذي سيدني دوركين، في عملية الاحتيال. كما

تعرض مدققو حسابات الشركة لانتقادات لفشلهم في اكتشاف المخالفات.

الهفوات التي لوحظت

- **حوكمة الشركات:** عدم وجود آليات للرقابة والمساءلة.
- **الإدارة المالية:** الانخراط في ممارسات محاسبية خادعة.
- **تدقيق المدقق:** التدقيق غير الكافي من قبل المدققين الخارجيين.

الإجراءات التنظيمية

- **إيداع الإفلاس:** تقدمت شركة Revco بطلب للإفلاس وخضعت لإعادة التنظيم.
- **الإجراءات القانونية:** تم اتخاذ العديد من الدعاوى القضائية والإجراءات القانونية ضد الشركة ومديرها التنفيذيين.
- **الإصلاحات:** تم تنفيذ لوائح محسنة للإبلاغ المالي.

الدروس المستفادة

- **حوكمة الشركات:** تعد آليات الرقابة والمساءلة القوية ضرورية لمنع الممارسات المحاسبية الاحتيالية.
- **الإدارة المالية:** الشفافية والصدق في التقارير المالية ضروريان للحفاظ على ثقة المستثمرين.
- **تدقيق المدقق:** يجب على المدققين الخارجيين ممارسة الاجتهاد والشك في مراجعاتهم.

القضية 86: Ahold (هولندا، 2003)

خلفية الكيان

قامت Royal Ahold، وهي شركة تجزئة بارزة متعددة الجنسيات مقرها في هولندا، بتشغيل مجموعة واسعة من محلات السوبر ماركت والمتاجر الصغيرة في جميع أنحاء أوروبا والولايات المتحدة. تأسست Ahold في عام 1887، ونمت لتصبح واحدة من أكبر مجموعات بيع المواد الغذائية بالتجزئة في العالم.

نظرة عامة على القضية

دارت فضيحة Ahold حول احتيال محاسبي كبير، لا سيما داخل شركة الخدمات الغذائية التابعة لها في الولايات المتحدة. اعترفت الشركة بالمبالغة في تقدير أرباحها بأكثر من 500 مليون دولار، مما أدى إلى خسارة كبيرة في ثقة المستثمرين وانخفاض حاد في قيمة أسهمها.

الجدول الزمني للقضية

- فبراير 2003: كشفت Ahold أنها بالغت في تقدير أرباحها بمقدار 500 مليون دولار.
- مارس 2003: الرئيس التنفيذي سيس فان دير هوفن والمدير المالي ميشيل مورس يستقيلان مع تكشف الفضيحة.
- أبريل 2003 - 2004: كشفت تحقيقات مختلفة عن مزيد من المخالفات المحاسبية والأنشطة الاحتيالية.

كيف تم الكشف عن القضية

تم اكتشاف التناقضات خلال التدقيق الداخلي الذي كشف عن مشكلات تتعلق بالاعتراف بالإيرادات وخصومات البائعين في قسم الخدمات الغذائية في الولايات المتحدة، مما دفع إلى إجراء تحقيق أكثر شمولاً.

كيف حدث ذلك

انخرط المسؤولون التنفيذيون في Ahold في ممارسات محاسبية احتيالية من خلال التعرف بشكل غير صحيح على خصومات البائعين وتضخيم الإيرادات لتلبية توقعات السوق والأهداف المالية.

شولماذا حدث ذلك

أدى الضغط للحفاظ على الأداء المالي القوي لشركة Ahold وتلبية توقعات السوق إلى قيام المديرين

التنفيذيين بالتلاعب بالبيانات المالية.

من المسؤول

ومن بين الشخصيات الرئيسية في الفضيحة كبار المسؤولين التنفيذيين في Ahold وفرعها للخدمات الغذائية في الولايات المتحدة، الذين تورطوا بشكل مباشر في الممارسات المحاسبية الاحتيالية.

الهفوات التي لوحظت

- الضوابط الداخلية: الفشل في تنفيذ الضوابط الداخلية الفعالة وآليات التدقيق.
- حوكمة الشركات: ضعف الرقابة من قبل مجلس الإدارة ولجان التدقيق.

الإجراءات التنظيمية

- الاستقالات: استقال مسؤولون تنفيذيون رفيعو المستوى من مناصبهم.
- العواقب القانونية: تلا ذلك العديد من الدعاوى القضائية والتسويات، وواجه Ahold غرامات تنظيمية من مختلف السلطات.

الدروس المستفادة

- المحاسبة الأخلاقية: يجب على الشركات ضمان ممارسات محاسبية صارمة وأخلاقية للحفاظ على الثقة.
- الحوكمة: يعد تعزيز هياكل حوكمة الشركات أمرا بالغ الأهمية لمنع مثل هذا الاحتيال.

القضية 87: باير (ألمانيا، 2019)

خلفية الكيان

Bayer AG، وهي شركة ألمانية رائدة متعددة الجنسيات، متخصصة في الأدوية وصحة المستهلك والمواد الكيميائية الزراعية. مع تاريخ يعود إلى عام 1863، كانت باير في طليعة الابتكار العلمي في مجال الصحة والتغذية.

نظرة عامة على القضية

أدى استحواذ باير على مونسانتو في عام 2018 إلى تحديات قانونية كبيرة بسبب الادعاءات بأن الغليفوسات، المكون النشط في مبيد الحشائش Roundup من مونسانتو، تسبب في الإصابة بالسرطان. وقد أدى ذلك إلى تقاضي واسع النطاق والتزامات مالية لشركة باير.

الجدول الزمني للقضية

- يونيو 2018: باير تكمل الاستحواذ على مونسانتو مقابل 63 مليار دولار.
- أغسطس 2018: منحت هيئة محلفين أمريكية 289 مليون دولار كتعويض لمدعي يزعم أن Roundup تسبب في إصابته بالسرطان.
- 2018-2019: تم رفع آلاف الدعاوى القضائية ضد باير بشأن الغليفوسات.

كيف تم الكشف عن القضية

تم تسليط الضوء على المخاطر المرتبطة بالغليفوسات من خلال العديد من الدعاوى القضائية والتقارير الإعلامية، مما أدى إلى تحقيق أوسع في ممارسات مونسانتو وعملية صنع القرار في باير.

كيف حدث ذلك

اتهمت مونسانتو بتضليل المستهلكين بشأن المخاطر الصحية المحتملة للغليفوسات، وتم فحص باير لفشلها في تقييم هذه المخاطر بشكل كاف قبل الاستحواذ على مونسانتو.

لماذا حدث ذلك

نشأ الجدل من المناقشات حول سلامة الغليفوسات والادعاءات بأن مونسانتو قللت من أهمية هذه المخاطر وأثرت على الهيئات التنظيمية للحصول على تقييمات إيجابية.

من المسؤول

تعرضت إدارة مونسانتو لانتقادات بسبب تعاملها مع قضايا سلامة الغليفوسات، بينما واجه المسؤولون التنفيذيون في باير تدقيقاً لعمليات العناية الواجبة أثناء عملية الاستحواذ.

الهدفوات التي لوحظت

- تقييم المخاطر: عدم كفاية تقييم المخاطر القانونية ومخاطر السمعة المرتبطة بالغليفوسات.
- التأثير التنظيمي: أسئلة حول تأثير مونسانتو على التقييمات التنظيمية.

الإجراءات التنظيمية

- التسويات القانونية: وافقت باير على تسوية آلاف الدعاوى القضائية، والتي تصل إلى مليارات التعويضات.
- التقاضي: استمرار المعارك القانونية والتدقيق التنظيمي على الغليفوسات.

الدروس المستفادة

- العناية الواجبة الشاملة: يعد التقييم الشامل للمخاطر أمراً بالغ الأهمية في عمليات الاستحواذ لتجنب الالتزامات غير المتوقعة.
- ممارسات شفافة: يعد الحفاظ على الشفافية بشأن مخاطر المنتج أمراً ضرورياً لاستدامة الشركات على المدى الطويل.

القضية 88: الشركة العامة (فرنسا، 2008)

خلفية الكيان

سوسيتيه جنرال، أحد أكبر البنوك في فرنسا، له تاريخ طويل يعود إلى عام 1864. يقدم مجموعة واسعة من الخدمات المالية بما في ذلك الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية للشركات والاستثمار وإدارة الأصول.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة سوسيتيه جنرال تداولاً مارقاً من قبل جيروم كيرفيل، وهو تاجر مبتدئ، نفذ صفقات غير مصرح بها أسفرت عن خسارة ما يقرب من 4.9 مليار يورو للبنك.

الجدول الزمني للقضية

- **يناير 2008:** أعلن سوسيتيه جنرال عن خسارة تداول قدرها 4.9 مليار يورو بسبب صفقات غير مصرح بها.
- **2008-2010:** التحقيقات والمحاكمات تكشف مدى أنشطة التداول غير المصرح بها.
- **2010:** حكم على جيروم كيرفيل بالسجن لمدة خمس سنوات وأمر بسداد المبلغ المفقود.

كيف تم الكشف عن القضية

ظهرت الفضيحة عندما اكتشف فريق إدارة المخاطر في البنك مراكز تداول كبيرة ومشبوهة بشكل غير عادي، مما أدى إلى تحقيق داخلي.

كيف حدث ذلك

استخدم جيروم كيرفيل معرفته بأنظمة التحكم في البنك لتجاوز حدود المخاطر وتنفيذ صفقات غير مصرح بها. لقد أنشأ معاملات وهمية لإخفاء أنشطته والمخاطر المرتبطة بها.

لماذا حدث ذلك

سمح فشل الضوابط الداخلية والرقابة لكيرفيل بمواصلة أنشطته التجارية المارقة دون أن يتم اكتشافها لفترة طويلة.

من المسؤول

تم تحميل جيروم كيرفيل المسؤولية الرئيسية عن الصفقات غير المصرح بها، لكن أنظمة الإدارة والتحكم في البنك تعرضت أيضا لانتقادات لفشلها في اكتشاف الأنشطة ومنعها.

الهدفات التي لوحظت

- إدارة المخاطر: ضوابط المخاطر وآليات الرقابة غير الفعالة.
- الضوابط الداخلية: سمحت الضوابط الداخلية الضعيفة بالتلاعب بسجلات التداول.

الإجراءات التنظيمية

- الإجراءات القانونية: تمت مقاضاة كيرفيل وإدانته بتهمة خيانة الأمانة والتزوير والاستخدام غير المصرح به للكمبيوتر.
- التدقيق التنظيمي: واجه سوسيتيه جنرال تدقيقا تنظيميا متزايدا وغرامات بسبب عدم كفاية ممارسات إدارة المخاطر.

الدروس المستفادة

- تعزيز الضوابط: تعد إدارة المخاطر القوية وأنظمة الرقابة الداخلية ضرورية لمنع الأنشطة غير المصرح بها.
- مساءلة الشركات: يمكن أن يؤدي ضمان المساءلة على جميع المستويات إلى التخفيف من مخاطر التداول الماروق.

القضية 89: ABB (سويسرا، 2002)

خلفية الكيان

ABB Ltd هي شركة سويسرية سويدية متعددة الجنسيات مقرها في زيورخ، سويسرا، وتعمل بشكل أساسي في مجال الروبوتات والطاقة والمعدات الكهربائية الثقيلة وتكنولوجيا الأتمتة.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة ABB مخطط رشوة كبير دفعت فيه الشركة ملايين الدولارات كرشاوى لتأمين العقود. وقد أدى ذلك إلى تدايعات قانونية ومالية واسعة النطاق على الشركة.

الجدول الزمني للقضية

- **2002:** كشفت التحقيقات أن ABB دفعت رشاوى لتأمين عقود في نيجيريا وأنغولا وكازاخستان.
- **2004:** قامت ABB بتسوية مع لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) ووزارة العدل (DOJ)، ووافقت على دفع الغرامات وتحسين تدابير الامتثال.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن مخطط الرشوة من خلال تقارير المبلغين عن المخالفات والتحقيقات اللاحقة من قبل السلطات التنظيمية.

كيف حدث ذلك

أذن المسؤولون التنفيذيون في ABB وسهلوا رشاوى للمسؤولين الأجانب لتأمين عقود مربحة، منتهكين قوانين مكافحة الرشوة والفساد.

لماذا حدث ذلك

أدت الرغبة في تأمين صفقات تجارية في الأسواق التنافسية إلى لجوء المديرين التنفيذيين إلى ممارسات غير أخلاقية وغير قانونية.

من المسؤول

تورط العديد من كبار المسؤولين التنفيذيين في ABB في مخطط الرشوة، وتمت محاسبة الشركة ككل

على فشلها في منع مثل هذه الأنشطة.

الهدفوات التي لوحظت

- الامتثال: ضعف ضوابط مكافحة الرشوة والفساد.
- حوكمة الشركات: عدم كفاية الرقابة والمعايير الأخلاقية.

الإجراءات التنظيمية

- الغرامات والتسويات: وافقت ABB على دفع غرامات كبيرة للسلطات الأمريكية.
- تحسينات الامتثال: نفذت الشركة تدابير صارمة للامتثال ومكافحة الفساد لمنع الانتهاكات المستقبلية.

الدروس المستفادة

- الممارسات التجارية الأخلاقية: يعد الالتزام بقوانين مكافحة الفساد أمراً بالغ الأهمية للحفاظ على نزاهة الشركات.
- الرقابة الفعالة: يمكن لبرامج الامتثال القوية وحوكمة الشركات أن تمنع الممارسات غير الأخلاقية.

القضية 90: فيفندي (فرنسا، 2002)

خلفية الكيان

Vivendi SA هي تكتل إعلامي فرنسي متعدد الجنسيات يقع مقره الرئيسي في باريس، ويشتهر بعملياته في الموسيقى والتلفزيون والسينما والنشر.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة Vivendi مزاعم بالاحتيال المحاسبي والإفصاحات المالية المضللة التي أدت إلى تضخم سعر سهم الشركة، مما أدى إلى خسائر مالية كبيرة للمستثمرين.

الجدول الزمني للقضية

- **2002**: الإطاحة بالرئيس التنفيذي لشركة فيفندي جان ماري ميسييه وسط مشاكل مالية متزايدة.
- **2003-2004**: كشفت التحقيقات عن مخالفات محاسبية وبيانات مضللة حول الصحة المالية للشركة.
- **2009**: تم العثور على Vivendi ومديريها التنفيذيين السابقين مسؤولين عن تضليل المستثمرين وأمروا بدفع تعويضات.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن الفضيحة من خلال التحقيقات التنظيمية والإجراءات القانونية التي بدأها المستثمرون الساخطون والمبلغون عن المخالفات.

كيف حدث ذلك

تلاعبت إدارة Vivendi بالبيانات المالية لتقديم صورة أكثر ودية للصحة المالية للشركة، بهدف الحفاظ على سعر سهمها وثقة المستثمرين.

لماذا حدث ذلك

أدت الحاجة إلى الحفاظ على ثقة المستثمرين ودعم استراتيجية الاستحواذ القوية للشركة إلى ممارسات خادعة لإعداد التقارير المالية.

من المسؤول

تم العثور على الرئيس التنفيذي جان ماري ميسييه وغيره من كبار المسؤولين التنفيذيين مسؤولين عن الإفصاحات المضللة والاحتيال المحاسبي.

الهدفوات التي لوحظت

- التقارير المالية: بيانات مالية غير دقيقة ومضللة.
- حوكمة الشركات: الفشل في تطبيق المعايير الأخلاقية والرقابة المناسبة.

الإجراءات التنظيمية

- الغرامات والأضرار: أمرت Vivendi ومديروها التنفيذيون بدفع غرامات وأضرار كبيرة للمستثمرين المتضررين.
- الإصلاحات التنظيمية: تعزيز التدقيق التنظيمي والإصلاحات في ممارسات إعداد التقارير المالية.

الدروس المستفادة

- تقارير مالية شفافة: الإفصاحات المالية الدقيقة والصادقة ضرورية لثقة المستثمرين.
- المساءلة: إن مساءلة المديرين التنفيذيين عن الممارسات غير الأخلاقية أمر بالغ الأهمية لدعم نزاهة الشركات.

القضية 91: بيناكل فودز (الولايات المتحدة، 2013)

خلفية الكيان

كانت Pinnacle Foods Inc شركة أمريكية للأغذية المعلبة معروفة بمجموعتها الواسعة من المنتجات الغذائية ذات العلامات التجارية. كان مقرها الرئيسي في بارسيباني، نيو جيرسي، وتدير العديد من العلامات التجارية المعروفة.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة Pinnacle Foods مزاعم بسوء الإدارة المالية والبيانات المالية المضللة، مما أدى إلى انخفاض سعر سهم الشركة وثقة المستثمرين.

الجدول الزمني للقضية

- 2013: ظهور مزاعم بسوء الإدارة المالية، مما أدى إلى إجراء تحقيقات داخلية وخارجية.
- 2014: تواجه Pinnacle Foods دعاوى قضائية من مستثمرين يدعون التحريف المالي.
- 2015: قامت الشركة بتسوية الدعاوى القضائية ووافقت على تنفيذ ضوابط مالية أقوى.

كيف تم الكشف عن القضية

تم اكتشاف سوء الإدارة المالية والبيانات المضللة من خلال عمليات التدقيق الداخلي وتقارير المبلغين عن المخالفات، تليها التحقيقات الخارجية.

كيف حدث ذلك

اتهم المسؤولون التنفيذيون في Pinnacle Foods بالتلاعب بالنتائج المالية لتلبية توقعات السوق، بما في ذلك المبالغة في تقدير الإيرادات والتقليل من النفقات.

لماذا حدث ذلك

أدى الضغط لتحقيق أهداف الأرباح الفصلية والحفاظ على أسعار الأسهم إلى انخراط المديرين التنفيذيين في ممارسات محاسبية خادعة.

من المسؤول

تم تحميل الإدارة العليا في Pinnacle Foods، بما في ذلك المدير المالي، المسؤولية عن سوء الإدارة

المالية والإفصاحات المضللة.

الهدفوات التي لوحظت

- الضوابط الداخلية: آليات الرقابة والرقابة المالية غير الفعالة.
- مساءلة الشركات: غياب المساءلة بين كبار المسؤولين التنفيذيين.

الإجراءات التنظيمية

- التسويات القانونية: قامت Pinnacle Foods بتسوية الدعاوى القضائية مع المستثمرين ووافقت على دفع الغرامات.
- ضوابط محسنة: نفذت الشركة ضوابط مالية وآليات رقابة أقوى.

الدروس المستفادة

- النزاهة المالية: الحفاظ على الممارسات المالية الصادقة والشفافة أمر حيوي لثقة المستثمرين.
- الرقابة الفعالة: يمكن للضوابط الداخلية القوية والمساءلة أن تمنع سوء الإدارة المالية.

القضية 92: شركة ماكسويل للاتصالات (المملكة المتحدة، 1991)

خلفية الكيان

كانت شركة ماكسويل للاتصالات (MCC) مجموعة إعلامية بريطانية يملكها روبرت ماكسويل. شاركت الشركة في النشر والطباعة وغيرها من الأنشطة المتعلقة بوسائل الإعلام.

نظرة عامة على القضية

ظهرت فضيحة ماكسويل للاتصالات بعد الوفاة الغامضة لروبرت ماكسويل، وكشفت أنه اقترض عن طريق الاحتيال مقابل أصول شركته ونهب صناديق التقاعد لدعم إمبراطوريته التجارية الفاشلة.

الجدول الزمني للقضية

- **نوفمبر 1991:** تم العثور على روبرت ماكسويل ميتا في ظروف غامضة.
- **ديسمبر 1991:** تم اكتشاف أن ماكسويل قد اختلس مئات الملايين من الجنيهات من صناديق معاشات الموظفين.
- **1992-1995:** التحقيقات والإجراءات القانونية تكشف مدى الاحتيال المالي.

كيف تم الكشف عن القضية

ظهرت التناقضات المالية بعد وفاة ماكسويل، مما دفع التحقيقات في تعاملاته التجارية وممارساته المالية.

كيف حدث ذلك

انخرط ماكسويل في سلسلة من الأنشطة الاحتيالية، بما في ذلك الاقتراض غير المصرح به وسحب الأموال من خطط المعاشات التقاعدية لتغطية ديون شركته والحفاظ على أسلوب حياته الفخم.

لماذا حدث ذلك

أدت استراتيجيات التوسع المندفعة لماكسويل وإخفاقات الأعمال المتزايدة إلى اللجوء إلى سوء السلوك المالي للحفاظ على السيولة والملاءة المالية.

من المسؤول

كان روبرت ماكسويل الشخصية الرئيسية المسؤولة عن الاحتيال، مع بعض التواطؤ والإهمال بين كبار المديرين التنفيذيين والمستشارين الماليين.

الهدفوات التي لوحظت

- سوء الإدارة المالية: إساءة استخدام واسعة النطاق لصناديق الشركات والمعاشات التقاعدية.
- الرقابة التنظيمية: عدم كفاية التدقيق التنظيمي والإشراف على أنشطة ماكسويل المالية.

الإجراءات التنظيمية

- العواقب القانونية: تم اتخاذ إجراءات قانونية ضد ممتلكات ماكسويل والمديرين التنفيذيين المعنيين.
- إصلاحات صندوق المعاشات التقاعدية: أدت الفضيحة إلى إصلاحات كبيرة في لوائح صناديق التقاعد وحمايتها.

الدروس المستفادة

- حماية صندوق المعاشات التقاعدية: يعد ضمان الحماية والرقابة القوية لصناديق التقاعد أمراً بالغ الأهمية.
- اليقظة التنظيمية: يمكن أن تمنع اليقظة التنظيمية المستمرة والإنفاذ مثل هذه الاحتيالات واسعة النطاق.

القضية 93: لونرو (المملكة المتحدة، 1973)

خلفية الكيان

كانت Lonrho plc مجموعة بريطانية متعددة الجنسيات لها مصالح في التعدين والزراعة والفنادق والصحف. تأسست في عام 1909 ونمت لتصبح لاعبا مهما في مختلف الصناعات، لا سيما في إفريقيا.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة لونرو مزاعم بممارسات تجارية غير أخلاقية، وتداول من الداخل، وسوء إدارة الشركات، وبلغت ذروتها في جدل قانوني وسياسي رفيع المستوى.

الجدول الزمني للقضية

- 1973: ظهرت مزاعم التداول من الداخل وسوء إدارة الشركات.
- 1974: أطلقت حكومة المملكة المتحدة تحقيقا في ممارسات لونرو التجارية.
- 1976: انتهى التحقيق، مما أدى إلى اتخاذ إجراءات تنظيمية وإعادة هيكلة الشركات.

كيف تم الكشف عن القضية

تم تسليط الضوء على الفضيحة من قبل المبلغين عن المخالفات والصحفيين الاستقصائيين الذين كشفوا عن ممارسات غير أخلاقية وتعاملات مالية مشكوك فيها داخل لونرو.

كيف حدث ذلك

اتهم المسؤولون التنفيذيون في Lonrho بالانخراط في التداول من الداخل، والتلاعب بأسعار الأسهم، واستغلال موارد الشركات لتحقيق مكاسب شخصية.

لماذا حدث ذلك

وسمح الافتقار إلى إدارة ورقابة قويتين للشركات لكبار المسؤولين التنفيذيين بالانخراط في ممارسات غير أخلاقية وغير قانونية دون مساءلة.

من المسؤول

تورط المسؤولون التنفيذيون الرئيسيون، بمن فيهم الرئيس التنفيذي تايني رولاند، في الفضيحة لتورطهم في الممارسات غير الأخلاقية وسوء الإدارة.

الهدفوات التي لوحظت

- حوكمة الشركات: عدم كفاية هياكل الحوكمة وانعدام المساءلة.
- المعايير الأخلاقية: عدم الالتزام بالممارسات التجارية الأخلاقية والمتطلبات القانونية.

الإجراءات التنظيمية

- التحقيق الحكومي: أجرت حكومة المملكة المتحدة تحقيقا شاملا، مما أدى إلى إصلاحات تنظيمية.
- إعادة هيكلة الشركات: خضعت Lonrho لعملية إعادة هيكلة كبيرة لمعالجة الحوكمة والقضايا الأخلاقية.

الدروس المستفادة

- الحوكمة الأخلاقية: تعد أطر حوكمة الشركات القوية ضرورية لمنع الممارسات غير الأخلاقية.
- الشفافية: الحفاظ على الشفافية والمساءلة في العمليات التجارية أمر بالغ الأهمية للنجاح على المدى الطويل.

القضية 94: ألدِي (ألمانيا، 2014)

خلفية الكيان

Aldi هي سلسلة سوبر ماركت عالمية مخفضة مقرها في ألمانيا، وتشتهر بأسعارها المنخفضة وعملياتها الفعالة. تعمل الشركة في العديد من البلدان من البلدان في جميع أنحاء أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة ألدِي مزاعم بظروف عمل سيئة وانتهاكات لقانون العمل في سلسلة التوريد الخاصة بها، مما أدى إلى غضب عام ودعوات لتحسين مسؤولية الشركات.

الجدول الزمني للقضية

- **2014**: ظهرت تقارير توضح بالتفصيل ظروف العمل السيئة في سلسلة التوريد الخاصة بشركة Aldi.
- **2015**: تكثيف التحقيقات والتغطية الإعلامية، مما أدى إلى احتجاجات ومطالب بالإصلاحات.
- **2016**: أعلنت ألدِي عن تدابير لتحسين ظروف العمل وشفافية سلسلة التوريد.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن الفضيحة من خلال الصحافة الاستقصائية وتقارير المنظمات غير الحكومية التي تسلط الضوء على انتهاكات العمل في المصانع التي تزود Aldi.

كيف حدث ذلك

وجد أن الموردين في البلدان النامية ينتهكون قوانين العمل، بما في ذلك ظروف العمل السيئة، والأجور المنخفضة، وساعات العمل المفرطة، لتلبية متطلبات التكلفة الخاصة بـ Aldi.

لماذا حدث ذلك

أدى التركيز على خفض التكاليف والكفاءة إلى عدم كفاية الإشراف وإنفاذ معايير العمل داخل سلسلة التوريد.

من المسؤل

في حين أن الانتهاكات المباشرة حدثت على مستوى الموردين، فقد تم تحميل Aldi المسؤولية عن الفشل في ضمان ممارسات العمل الأخلاقية والإشراف المناسب على سلسلة التوريد الخاصة بها.

الهفوات التي لوحظت

- إدارة سلسلة التوريد: عدم وجود مراقبة فعالة وإنفاذ معايير العمل.
- مسؤولية الشركات: الالتزام غير الكافي بالمصادر الأخلاقية ورفاهية العمال.

الإجراءات التنظيمية

- التدقيق العام: واجه ألدی تدقيقا عاما وإعلاميا كبيرا، مما أدى إلى الإضرار بالسمعة.
- التزامات الإصلاح: تعهدت الشركة بتحسين ظروف العمل وتعزيز شفافية سلسلة التوريد.

الدروس المستفادة

- المصادر الأخلاقية: ضمان ممارسات العمل الأخلاقية في سلسلة التوريد أمر ضروري لمسؤولية الشركات.
- الإشراف على سلسلة التوريد: يمكن للمراقبة والتدقيق المنتظمين منع انتهاكات العمل وتحسين ظروف العمل.

القضية 95: Seven & I Holdings (اليابان، 2016)

خلفية الكيان

Seven & I Holdings Co., Ltd هي مجموعة يابانية متنوعة للبيع بالتجزئة، تشتهر بسلسلة متاجرها، Eleven-7، إلى جانب خدمات البيع بالتجزئة والخدمات المالية الأخرى.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة Seven & I Holdings معركة رفيعة المستوى في مجلس الإدارة وقضايا الحوكمة، والتي سلطت الضوء على تضارب المصالح والافتقار إلى الإشراف المناسب داخل إدارة الشركة.

الجدول الزمني للقضية

- أبريل 2016: اندلع نزاع عام في مجلس الإدارة حول القيادة والتوجه الاستراتيجي للشركة.
- يونيو 2016: الرئيس التنفيذي توشيفومي سوزوكي يستقيل بعد خسارته تصويت مجلس الإدارة، مما يمثل تحولا كبيرا في حوكمة الشركات.
- 2017: تنفيذ إصلاحات لتحسين هيكل الحوكمة واستعادة ثقة المستثمرين.

كيف تم الكشف عن القضية

ظهرت قضايا الحوكمة خلال اجتماع مجلس الإدارة حيث تم بث خلافات كبيرة حول استراتيجية الشركة وقيادتها علنا.

كيف حدث ذلك

أدت الصراعات الداخلية والصراعات على السلطة بين أعضاء مجلس الإدارة إلى نزاع علني، مما كشف عن نقاط ضعف في حوكمة الشركة وآليات الرقابة.

لماذا حدث ذلك

أدى عدم وجود سياسات حوكمة واضحة وآليات لحل النزاعات إلى تفاقم الصراع على السلطة داخل الشركة.

من المسؤول

وكان مجلس الإدارة، بما في ذلك الرئيس التنفيذي توشيفومي سوزوكي، محوريا في النزاع، حيث سلط

الضوء على الحاجة إلى أطر حوكمة أقوى.

الهدفوات التي لوحظت

- حوكمة الشركات: عدم كفاية سياسات الحوكمة وآليات حل النزاعات.
- رقابة مجلس الإدارة: ضعف الرقابة والمساءلة بين أعضاء مجلس الإدارة.

الإجراءات التنظيمية

- تغييرات القيادة: استقالة الرئيس التنفيذي وإعادة هيكلة مجلس الإدارة.
- إصلاحات الحوكمة: تنفيذ أطر حوكمة أقوى لمنع النزاعات المستقبلية.

الدروس المستفادة

- مساءلة مجلس الإدارة: يعد ضمان وجود سياسات حوكمة وآليات مساءلة واضحة أمراً بالغ الأهمية.
- حل النزاعات: يمكن لاستراتيجيات حل النزاعات الفعالة أن تمنع النزاعات الداخلية من التصاعد.

القضية 96: سامسونج (كوريا الجنوبية، 2016)

خلفية الكيان

مجموعة سامسونج هي تكتل كوري جنوبي متعدد الجنسيات، معترف به على نطاق واسع لإلكترونياته الاستهلاكية، وخاصة الهواتف الذكية، وغيرها من منتجات التكنولوجيا.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة سامسونج قضية فساد كبرى حيث تورطت الشركة في الرشوة والنفوذ السياسي، مما أدى إلى عزل رئيس كوريا الجنوبية وسجن نائب رئيس مجلس إدارة سامسونج.

الجدول الزمني للقضية

- **2016**: ظهور مزاعم الرشوة والفساد التي تورطت فيها سامسونج ورئيسة كوريا الجنوبية بارك كون هاي.
- **2017**: القبض على نائب رئيس مجلس الإدارة لي جاي يونغ واتهامه بالرشوة والاختلاس وجرائم أخرى.
- **2018-2019**: حكم على لي بالسجن، واستأنف القرار، وتم إطلاق سراحه لاحقاً بحكم مع وقف التنفيذ.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن الفضيحة من خلال تحقيق أوسع في الفساد واستغلال النفوذ الذي شاركت فيه الرئيسة بارك كون هاي، والذي تورط فيه كبار المسؤولين التنفيذيين في سامسونج.

كيف حدث ذلك

واتهم المسؤولون التنفيذيون في سامسونج، بمن فيهم لي جاي يونغ، بتقديم رشاوى لكيانات مرتبطة بالرئيس بارك لتأمين صفقات تجارية مواتية ودعم حكومي.

لماذا حدث ذلك

أدى الدافع للحفاظ على المصالح التجارية لشركة سامسونج وتوسيعها إلى انخراط المديرين التنفيذيين في ممارسات فاسدة لكسب التأييد السياسي والمزايا التنافسية.

من المسؤول

تم العثور على نائب رئيس مجلس الإدارة لي جاي يونغ وغيره من كبار المسؤولين التنفيذيين مسؤولين عن تنظيم مخطط الرشوة والمشاركة فيه.

الهدفوات التي لوحظت

- أخلاقيات الشركات: عدم الالتزام بالممارسات التجارية الأخلاقية.
- الحوكمة: عدم وجود ضوابط داخلية فعالة لمنع الفساد والسلوك غير الأخلاقي.

الإجراءات التنظيمية

- العواقب القانونية: اعتقال وسجن المديرين التنفيذيين الرئيسيين، بما في ذلك لي جاي يونغ.
- إصلاحات الحوكمة: تنفيذ تدابير لتعزيز حوكمة الشركات والمعايير الأخلاقية.

الدروس المستفادة

- مكافحة الفساد: يعد التمسك بتدابير مكافحة الفساد أمراً حيوياً لنزاهة الشركات.
- القيادة الأخلاقية: القيادة الأخلاقية القوية والحوكمة ضرورية لمنع سوء سلوك الشركات.

القضية 97: هيونداي (كوريا الجنوبية، 2006)

خلفية الكيان

تعد شركة هيونداي موتور، وهي شركة تصنيع سيارات كورية جنوبية متعددة الجنسيات، واحدة من أكبر شركات تصنيع السيارات في العالم، وتشتهر بمجموعتها الواسعة من المركبات والتكنولوجيا المبتكرة.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة هيونداي مزاعم بالأموال الطائلة والرشوة، حيث تورط كبار المسؤولين التنفيذيين في الشركة في استخدام الأموال غير المشروعة لتأمين العقود والخدمات الحكومية.

الجدول الزمني للقضية

- **2006**: المدعون العامون في كوريا الجنوبية يطلقون تحقيقا في مزاعم صندوق هيونداي.
- **2007**: القبض على رئيس مجلس إدارة هيونداي تشونغ مونغ كو واتهامه بالاختلاس وخيانة الأمانة.
- **2008**: أدين تشونغ وحكم عليه بالسجن ولكن في وقت لاحق تلقى حكما مع وقف التنفيذ وتم العفو عنه.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن الفضيحة من خلال تحقيق حكومي في الأنشطة المالية لشركة هيونداي، وكشف عن وجود أموال طائلة تستخدم في الرشوة والمدفوعات غير المشروعة.

كيف حدث ذلك

أنشأ المسؤولون التنفيذيون في هيونداي صناديق طائلة من خلال الشركات التابعة والشركات التابعة، والتي تم استخدامها لرشوة المسؤولين الحكوميين وتأمين معاملة تفضيلية للشركة.

لماذا حدث ذلك

أدت الرغبة في الحفاظ على المزايا التنافسية وتأمين العقود الحكومية إلى انخراط المديرين التنفيذيين في ممارسات غير أخلاقية وغير قانونية.

من المسؤول

تم العثور على رئيس مجلس الإدارة تشونغ مونغ كو وغيره من كبار المسؤولين التنفيذيين مسؤولين عن إنشاء واستخدام الأموال الطائلة للرشوة.

الهدفوات التي لوحظت

- النزاهة المالية: انعدام الشفافية والنزاهة في الإدارة المالية.
- حوكمة الشركات: عدم كفاية الضوابط الداخلية والرقابة لمنع الممارسات غير الأخلاقية.

الإجراءات التنظيمية

- الإجراءات القانونية: اعتقال ومحاكمة وإدانة كبار المسؤولين التنفيذيين، بما في ذلك تشونغ مونغ كو.
- إصلاحات الحوكمة: تنفيذ تدابير أقوى للحوكمة والامتثال لمنع سوء السلوك في المستقبل.

الدروس المستفادة

- الشفافية: الحفاظ على الشفافية المالية أمر بالغ الأهمية لنزاهة الشركات.
- الممارسات الأخلاقية: يمكن أن يؤدي الالتزام بالممارسات التجارية الأخلاقية إلى منع المخاطر القانونية والسمعة.

القضية 98: بوسكو (كوريا الجنوبية، 2016)

خلفية الكيان

بوسكو (شركة بوهانغ للحديد والصلب) هي شركة كورية جنوبية متعددة الجنسيات لصناعة الصلب، وهي واحدة من أكبر الشركات المصنعة للصلب في العالم.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة بوسكو مزاعم بالرشوة والفساد، حيث اتهم كبار المسؤولين التنفيذيين بالانخراط في أنشطة غير مشروعة لتأمين صفقات تجارية والتأثير على القرارات الحكومية.

الجدول الزمني للقضية

- **2016**: كشفت التحقيقات عن رشوة وفساد تورط فيهما مديرون تنفيذيون في بوسكو.
- **2017**: تم القبض على العديد من المديرين التنفيذيين، بمن فيهم الرئيس السابق تشونغ جون يانغ، واتهموا بالرشوة.
- **2018**: المحاكمات والإدانات تؤدي إلى أحكام بالسجن على المديرين التنفيذيين المتورطين.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن الفضيحة من خلال تحقيق حكومي في الفساد داخل التكتلات الكورية الجنوبية، والذي تورط فيه الإدارة العليا لشركة بوسكو.

كيف حدث ذلك

وتبين أن المديرين التنفيذيين في بوسكو قد شاركوا في الرشوة والمدفوعات غير المشروعة لتأمين الصفقات التجارية والقرارات الحكومية المواتية.

لماذا حدث ذلك

أدى الضغط للحفاظ على المزايا التنافسية وتأمين الصفقات التجارية إلى ممارسات غير أخلاقية وغير قانونية بين المديرين التنفيذيين لشركة بوسكو.

من المسؤول

وتبين أن الرئيس السابق تشونغ جون يانغ وغيره من كبار المسؤولين التنفيذيين مسؤولون عن تنظيم

مخططات الرشوة والفساد والمشاركة فيها.

الهدفوات التي لوحظت

- الحوكمة الأخلاقية: الفشل في دعم المعايير الأخلاقية ومنع الفساد.
- الامتثال: ضعف آليات الامتثال للكشف عن الأنشطة غير القانونية ومنعها.

الإجراءات التنظيمية

- العواقب القانونية: اعتقال ومحكمة وسجن كبار المسؤولين التنفيذيين.
- إصلاحات الحوكمة: إدخال تدابير لتعزيز الحوكمة الأخلاقية والامتثال.

الدروس المستفادة

- القيادة الأخلاقية: تعزيز القيادة الأخلاقية أمر بالغ الأهمية لمنع سوء سلوك الشركات.
- إطار الامتثال: يمكن أن تساعد أطر عمل الامتثال القوية في اكتشاف الفساد ومنعه.

القضية 99: مجموعة إل جي (كوريا الجنوبية، 2006)

خلفية الكيان

LG Group هي تكتل كوري جنوبي متعدد الجنسيات، معروف بالإلكترونيات والمواد الكيميائية ومنتجات الاتصالات السلكية واللاسلكية.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة مجموعة إل جي مزاعم بأموال طائلة واختلاس، حيث تورط كبار المسؤولين التنفيذيين في إنشاء أموال غير مشروعة لتحقيق مكاسب شخصية وشركات.

الجدول الزمني للقضية

- **2006**: السلطات الكورية الجنوبية تحقق في الأنشطة المالية لمجموعة إل جي، وتكشف عن أموال طائلة واختلاس.
- **2007**: تم القبض على المديرين التنفيذيين لمجموعة إل جي، بما في ذلك نائب رئيس مجلس الإدارة كو بون مو، واتهموا بالاختلاس.
- **2008**: أسفرت المحاكمات عن إدانات وأحكام على المديرين التنفيذيين المعنيين.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن الفضيحة من خلال تحقيق حكومي في المخالفات المالية داخل التكتلات الكورية الجنوبية، مما أدى إلى اكتشاف أموال طائلة داخل مجموعة LG.

كيف حدث ذلك

أنشأ المسؤولون التنفيذيون في مجموعة LG أموالاً طائلة من خلال المعاملات المالية المعقدة والأموال المختلطة للاستخدام الشخصي وأنشطة الشركات غير المشروعة.

لماذا حدث ذلك

أدى الضغط لتأمين الموارد المالية لتحقيق مكاسب مؤسسية وشخصية إلى ممارسات مالية غير أخلاقية وغير قانونية.

من المسؤول

تم العثور على نائب رئيس مجلس الإدارة كو بون مو وغيره من كبار المسؤولين التنفيذيين مسؤولين عن إنشاء واستخدام الصناديق الطين.

الهدفوات التي لوحظت

- الرقابة المالية: عدم وجود آليات فعالة للرقابة والرقابة المالية.
- أخلاقيات الشركات: عدم الالتزام بالممارسات التجارية الأخلاقية والمعايير القانونية.

الإجراءات التنظيمية

- الإجراءات القانونية: اعتقال ومحاكمة وإدانة كبار المسؤولين التنفيذيين، بما في ذلك كو بون مو.
- إصلاحات الحوكمة: تنفيذ تدابير لتعزيز الرقابة المالية والحوكمة الأخلاقية.

الدروس المستفادة

- النزاهة المالية: ضمان النزاهة المالية والشفافية أمر بالغ الأهمية لمصداقية الشركات.
- المعايير الأخلاقية: التمسك بالمعايير الأخلاقية يمكن أن يمنع المخاطر القانونية والسمعة.

القضية 100: مجموعة SK (كوريا الجنوبية، 2003)

خلفية الكيان

SK Group هي تكتل كوري جنوبي، مع مصالح تجارية متنوعة في الطاقة والكيماويات والاتصالات السلكية واللاسلكية وغيرها من الصناعات.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة SK Group مزاعم بالاحتيال والاختلاس المحاسبي، حيث اتهم كبار المسؤولين التنفيذيين بالتلاعب في البيانات المالية واختلاس أموال الشركات.

الجدول الزمني للقضية

- **2003**: المدعون العامون في كوريا الجنوبية يبدأون تحقيقا في الأنشطة المالية لمجموعة SK.
- **2004**: القبض على رئيس مجموعة SK Chey Tae-won واتهامه بالاحتيال والاختلاس المحاسبي.
- **2005**: أدين تشي تاي وون وحكم عليه بالسجن، لكنه تلقى لاحقا حكما مع وقف التنفيذ وتم العفو عنه.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن الفضيحة من خلال تحقيق حكومي في مخالفات مالية ومعاملات مشبوهة داخل مجموعة SK.

كيف حدث ذلك

انخرط المسؤولون التنفيذيون في مجموعة SK في الاحتيال المحاسبي من خلال تضخيم الإيرادات وإخفاء الخسائر، واختلاس أموال الشركات للاستخدام الشخصي.

لماذا حدث ذلك

أدى الضغط للحفاظ على الأداء المالي والمكاسب الشخصية إلى ممارسات مالية غير أخلاقية وغير قانونية.

من المسؤول

تم العثور على رئيس مجلس الإدارة تشي تاي وون وغيره من كبار المسؤولين التنفيذيين مسؤولين عن الاحتيال والاختلاس المحاسبي.

الهدفوات التي لوحظت

- التقارير المالية: بيانات مالية غير دقيقة ومضللة.
- حوكمة الشركات: عدم كفاية آليات الحوكمة والرقابة لمنع سوء السلوك.

الإجراءات التنظيمية

- الإجراءات القانونية: اعتقال ومحاكمة وإدانة كبار المسؤولين التنفيذيين، بما في ذلك Chey Tae-won.
- إصلاحات الحوكمة: تنفيذ تدابير لتعزيز الإبلاغ المالي والحوكمة.

الدروس المستفادة

- التقارير المالية الدقيقة: يعد ضمان إعداد تقارير مالية دقيقة وصادقة أمراً ضرورياً لثقة المستثمرين.
- الحوكمة والرقابة: يمكن لآليات الحوكمة والرقابة القوية أن تمنع سوء السلوك المالي.

القضية 101: سيارات فيات كرايسلر (إيطاليا/الولايات المتحدة، 2015)

خلفية الكيان

فيات كرايسلر للسيارات (FCA) هي شركة تصنيع سيارات متعددة الجنسيات، معروفة بعلاماتها التجارية الشهيرة مثل فيات وكرايسلر وجيب ودودج.

نظرة عامة على القضية

تضمنت فضيحة فيات كرايسلر للسيارات مزاعم بالغش في الانبعاثات، حيث اتهمت الشركة باستخدام برامج للتلاعب باختبارات الانبعاثات لسياراتها التي تعمل بالديزل.

الجدول الزمني للقضية

- 2015: مزاعم الغش في الانبعاثات، مما دفع السلطات التنظيمية إلى إجراء تحقيقات.
- 2016: أصدرت وكالة حماية البيئة الأمريكية (EPA) إشعارا بالانتهاك إلى FCA.
- 2019: وافقت FCA على تسوية، بما في ذلك الغرامات واستدعاء المركبات المتضررة.

كيف تم الكشف عن القضية

تم الكشف عن الغش في الانبعاثات من خلال التحقيقات والاختبارات التنظيمية، وكشف أن FCA استخدمت برنامجا لتجاوز أنظمة التحكم في الانبعاثات أثناء الاختبار.

كيف حدث ذلك

قامت FCA بتركيب أجهزة خاصة في سياراتها التي تعمل بالديزل للتعامل مع اختبارات الانبعاثات، مما يضمن أن المركبات تفي بالمعايير التنظيمية أثناء الاختبار ولكنها تنبعث منها مستويات أعلى من الملوثات أثناء ظروف القيادة العادية.

لماذا حدث ذلك

أدت الرغبة في تلبية معايير الانبعاثات الصارمة دون المساس بأداء السيارة إلى استخدام أجهزة الهزيمة.

من المسؤول

تورطت الإدارة العليا والفرق الهندسية في FCA في مخطط الغش في الانبعاثات.

الهدفوات التي لوحظت

- الامتثال التنظيمي: عدم الالتزام بلوائح الانبعاثات والمعايير الأخلاقية.
- حوكمة الشركات: عدم كفاية آليات الإشراف والرقابة لمنع الممارسات غير الأخلاقية.

الإجراءات التنظيمية

- العواقب القانونية: واجهت FCA غرامات كبيرة وتسويات قانونية.
- الاستدعاءات: طلب من الشركة استدعاء وإصلاح المركبات المتأثرة.

الدروس المستفادة

- الامتثال والنزاهة: يعد الالتزام بالمعايير التنظيمية والحفاظ على نزاهة الشركة أمراً بالغ الأهمية.
- الإشراف والرقابة: يمكن لآليات الإشراف والرقابة القوية أن تمنع الممارسات غير الأخلاقية.

إخلاء المسؤولية

تستند محتويات هذه الوثيقة على المعلومات المتاحة للجمهور وهي مخصصة لأغراض إعلامية فقط. وقد تم بذل كل جهد ممكن لضمان دقة المعلومات، ولكن معدها لا يتحمل أية مسؤولية تجاه دقتها أو وجود الأخطاء أو السهو فيها، وننصح بالتحقق بشكل مستقل من أي معلومات قبل الاعتماد عليها.

كما أن هذه الوثيقة لا تعتبر مشورة قانونية أو مالية أو مهنية. وللحصول على مشورة محددة، يرجى استشارة متخصص مؤهل. ولا يتحمل معدها المسؤولية عن أي خسارة أو ضرر نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا المستند.